

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٦)

الاحتلال الأمريكي للعراق
المشهد الأخير

أنتوني كوردسمان
باسيل يوسف بجك
خضر عباس عطوان
رائد الحامد
ستيفن ن. سايمون
علي حسن الربيعي
محمد بوبوش
معن بشور

الاحتلال الأمريكي للعراق
المشهد الأخير

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير / أنتوني كوردسمان. . . [وآخ.].
١٧٤ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٦)
ISBN 978-9953-82-153-5
١. الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣). ٢. العراق ـ الاحتلال العسكري. ٣. العراق ـ الظروف السياسية. أ. كوردسمان، أنتوني. ب. السلسلة.
956.70443

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آب/أغسطس ٢٠٠٧

المحتويـــــــات

مقدمـــــــة

ستبقى التساؤلات دائمة وكثيرة عن الطريقة التي أدارت بها الولايات المتحدة الأمريكية عملية احتلال العراق، والتي قادت إلى أن غرقها في مستنقع لا قرار له من التداعيات على صعيد العمل السياسي والعسكري. فقد أضحى العراق، الذي لا تتعدى مساحته حجم ولاية أمريكية واحدة مثل تكساس، مصدر إرهاق وتآكل للقدرة الأمريكية في تسويق وتنفيذ سياساتها الدولية والإقليمية. وهكذا أصبحت سنوات حكم بوش الثماني تُقسم إلى عصرين لا ثالث لهما، هما زمن ما قبل العراق، حيث كانت السطوة الأمريكية تسوق هيمنة القوة بامتياز وتفرض الخوف والطاعة، وزمن آخر أقل ما يوصف أنه بداية لانهيار الدور الأمريكي الذي بدأ قبل أكثر من قرن، عندما خرجت أمريكا بعد الحرب العالمية الأولى من أسوارها الداخلية إلى عبور المحيطات نحو العالم. بتعبير آخر يمكن أن يوصف غزو العراق بأنه الخطأ الكارثي الأكثر فداحة الذي ستتجاوز آثاره لعقود قادمة على مستقبل ودور أمريكا الأممي، وعلى رفاهية وأمن أجيالها القادمة.

واليوم، بعد سنوات من جريمة غزو وتدمير العراق لم يستطع أحد أن يقول لنا لماذا وتحت أي مبررات وذرائع هاجمت أمريكا العراق، وبكل ذلك العنف والقوة، ولماذا دمرت الدولة العراقية، وحولتها إلى بلد تعصف به الفوضى، وتسود فيه فرق الموت وعصابات المرتزقة، ويحكم من قبل موظفي الشركات العسكرية الأمنية الخاصة!!، وتتصاعد فيه حمى اصطراع طائفي، أشعل أتونه الحاكم الأمريكي الأسبق بول بريمر، وتتم تغذيته لمصالح إقليمية ودولية، وفي المقدمة من كل ذلك الحركة الصهيونية العالمية.

ومن المدهش أن القادة في أمريكا ما زالوا يصرّون على إمكانية كسب هذه الحرب، في الوقت الذي تكشف فيه زيادة معدلات القتلى من الجنود الأمريكيين والخسائر في المعدات العسكرية، وتزايد معدلات القتلى المدنيين العراقيين، وتعاظم المشاكل الحياتية في المجتمع العراقي، وانعدام أبسط مقومات الحياة وانتشار الفساد

والبطالة والتضخم، أن تلك الحرب لا يمكن أن تقود إلى أي حل منظور يلبي حاجة العراقيين للسيادة والحرية، بل إن كل يوم يمر يوقع المنطقة بأسرها في أتون من المشاكل، لا أحد يستطيع أن يتوقع نتائجه على الجميع. وليس العراق وشعبه هو من يدفع الثمن اليوم، بل إن كل شعوب المنطقة ستجد نفسها في نفق مظلم لا نهاية له، نفق تعصف فيه مخاطر وتهديدات لا أحد يتوقع نتائجها وأبعادها.

وحتى إذا خرجت أمريكا من العراق في المستقبل، فإنها ستترك في العراق ندوباً لا يمكن أن تندمل بسرعة، بل سيكون هناك جيل من العراقيين يحملون لأمريكا ومن حالفها في العدوان والتدمير كراهية مثقلة بالمشاكل في كل الجوانب يصعب تجاوزها وتخفيف آثارها، وسيكون هناك شبه دولة واقتصاد مدمر ومجتمع تسوده الفوضى، وجيل من العراقيين عليهم أن يعملوا لعقد أو أكثر من الزمن لإزالة آثار العدوان ونتائجه المادية والنفسية، وستتعمق القناعة والإيمان ليس لدى العراقيين فحسب، بل لدى كل شعوب المنطقة والعالم، بأن أمريكا كانت تعمل مقاولاً ثانوياً فاسداً وفاشلاً نيابة عن الصهيونية العالمية في تنفيذ برنامج تحطيم قوة العرب وتعميق التجزئة، وأن شعارات الحرية أو بناء العراق الجديد!! كانت نماذج ممسوخة من صفحات سجل حافل بالتزوير وتزييف الحقائق على المستوى العالمي.

ومركز دراسات الوحدة العربية، الذي انشغل بالعراق كقضية قومية وإنسانية كما هو منشغل بالشأن العربي في كل همومه، قد قدم في هذا الإطار مساهمات فكرية بارزة، سواء على مستوى الندوات التي عقدها حول العراق ومستقبله، أو بالكتب التي تناولت الشأن العراقي من كل جوانبه، يقدم هذه الدراسات المختارة عن القضية العراقية من جوانب مختلفة سواء منها ما يتعلق بقضية العراق الداخلية أو محيطه العربي والإقليمي من أجل توسيع دائرة المعرفة، وتأكيد الحقائق غير القابلة للتزوير أو التغيير، والتي تعلن هزيمة الاحتلال الحتمية، وانتصار مقاومته الوطنية، وعودة العراق إلى صفه القومي والإنساني ليسهم كما كان عبر تاريخه المجيد، في بناء الحضارة والتقدم.

مركز دراسات الوحدة العربية

القسم الأول

العراق: انهيار الدولة وتصاعد العنف

الفصل الأول

مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق(*)

خضر عباس عطوان(**)

يكاد يكون أحد مشاغل الإعلام منذ فترة تصاعد أعمال العنف في العراق تحت الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني إلى نحو خطير يدخل البلاد في أتون حرب طائفية واسعة، فالإحصاءات التي تناقلتها وسائل الإعلام أن أعمال العنف في العراق كانت تحصد نحو ٣٠ شخصاً كل يوم خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، الا أنها أخذت بالارتفاع مع نهاية عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٥٠ شخصاً كمعدل[١]. والأمر الخطير أن تلك الأعمال تقيّد ضد مجهول يعرف عادة بعصابات الإرهاب التي تمثل وتنكل بالجثث على نحو بشع. وقبل الحديث عن مستقبل ظاهرة العنف يقتضي الحال بيان أي عنف نتحدث عنه في العراق؟ ثم إلى أي اتجاه تميل الظاهرة؟ وسنعالج الموضوع عبر تقسيمه إلى ثلاثة محاور.

أولاً: أشكال العنف

يصعب حصر العنف في دائرة واحدة كالقول إنه ينحصر في أعمال القتل، فالعنف أوسع من ذلك، وهو يرتبط بما هو أوسع من الحرمان من الحياة الاجتماعية المستقرة ضمن رؤى وأجندات سياسية محدّدة، ليندرج في إطار كل ما

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٠ (آب/أغسطس ٢٠٠٦)، ص ٣٢ ـ ٥١.

(**) مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين ـ بغداد.

(١) < http://www.azzaman.com/azzaman/http/display.asp?fname = /azzaman/articles/2006/05/05-10/997.htm >.

يعوق التمتع بحياة مستقرة أو يعوق الإنسان من تنمية حياته وقدراته الإنسانية.

لذلك سوف نتّجه نحو تقسيم أعمال العنف التي تجري في العراق إلى الأقسام التالية:

١ ـ العنف الاجتماعي الصرف

هذا النوع من العنف يأخذ نسبة معيّنة من إجمالي أعمال العنف في العراق، وأشكاله عديدة منها:

أ ـ القتل

يحصل القتل بدوافع قبلية أو تنفيذاً لأعراف الثأر، أو يأخذ شكل الدوافع الإجرامية، أي القتل في إطار جريمة عادية، أو القتل من قبل جماعات تمارس القتل بشكل منظم، وهي العصابات والمافيات التي انتشرت في العراق بكثرة بعد الاحتلال الذي حصل في عام ٢٠٠٣، وتحديداً في مجال الخطف لأغراض الابتزاز ومافيات المخدرات.

ب ـ السرقة

هي شكل من أشكال العنف كذلك، ومنها:

(١) السرقة غير المنظمة

وهي تنشأ تحت تأثير الظروف الشخصية، ومنها السرقات التي تقوم بها عصابات المافيا.

(٢) السرقة المنظمة

وهي التي يمارسها عدد غير قليل من الأفراد والسياسيين الذين جاؤوا إلى العراق بعد الاحتلال، وتتلخص في سرقة أموال العراق وثرواته، وتهريب كل ما يمكن تهريبه تحت أكثر من أسلوب.

ج ـ المشاجرة

تنشأ في الغالب في المجتمع العراقي نتيجة أسباب عديدة.

د ـ العنف الأسري

يؤدي هذا النوع من أنواع العنف في الغالب إلى تكوين فرد مشوّه، ومركزي، واستبدادي، ومتطرف، وتكفيري . . .

هـ ـ الاغتصاب

هي ظاهرة أخذت تستشري حديثاً في المجتمع.

٢ ـ العنف الاجتماعي ـ السياسي

وهذا النوع من أشكال العنف هو الآخر يحتل حيّزاً من إجمالي أعمال العنف في العراق، وأشكاله متنوعة، ومنها:

أ ـ العنف الفئوي

هذا النوع من العنف له وجهان: العنف الطائفي، والعنف العرقي. ومظاهره عديدة تبدأ من النكتة البسيطة التي تزدري بالآخر، مروراً بالتكفير والإشاعة، وانتهاء بالتصفية الجسدية الفردية (في نطاق فرد واحد) والتهجير الفردي (عائلة واحدة)، فكل هذه الأعمال، وإن كانت مظاهر اجتماعية، إلا أن لها أبعاداً سياسية.

ب ـ العنف الناجم عن الفقر والعوز

وهذا النوع يدفع الأفراد تحت تأثير الفاقة إلى تنظيم أعمال العنف ضد مؤسسات الدولة، أو يصبحون أكثر استعداداً للانخراط في أعمال عنف منظمة ضد أي هدف كان.

ج ـ التمرد

قد ينشأ هذا النوع من العنف في المناطق التي تستشعر أن هناك حرماناً مقصوداً في الخدمات أو الامتيازات. . . وإذا كان هذا الشعور مترافقاً مع التمايز الفئوي، فإنه سيدفع إلى ممارسة العنف على أسس سياسية.

د ـ عدم وجود الاستقرار السياسي والوضوح المستقبلي

غالباً ما تستشعر بهذا الأمر الفئات المثقفة التي لا تجد وسيلة أو أملاً في تغيير واقعها أو الواقع العام السائد.

٣ ـ العنف السياسي الداخلي

يكاد يشكل هذا النوع نحو نصف أعمال العنف في العراق، وهو يصنّف إلى أشكال كثيرة، منها التالية:

أ ـ العنف الفئوي

للعنف الفئوي شكلان: عنف طائفي، وعنف عرقي، وهما موجودان في كل مناطق العراق. وعلى الرغم من أن بعضهم يرى أنه لا عنف تحت هذا الباب في العراق، إلا أن هناك من يؤكد وجود هذا النوع من العنف. ولنأخذ حديث د. حارث الضاري، الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق، في لقاء مع فضائية «الشرقية» يوم ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، إذ يقول: «دماؤنا نازفة والألم يعتصر... (و) ما يجري في العراق صراع حزبي سياسي مصلحي، وليس صراعاً طائفياً مذهبياً دينياً». ويضيف: «ما جرى في الأعظمية نهاية شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ من تدخل لميليشيات مسلحة، واندلاع مواجهات بينها وبين الأهالي، ولمدة ثلاثة أيام، وفي أوقات حظر التجوال، ومن دون تدخل القوات الحكومية أو الأمريكية، يتحمل تبعاته الاحتلال، والحكومة السيئة بأدائها، فهي من أطلقت العنان للمليشيات»[٢]. إلا أننا نقول إن العنف الفئوي موجود، والحرب باردة تمارس تحت ظلال شعارات مختلفة، منها: إلقاء اللوم على جماعة الزرقاوي، والقتل بدواعي الثأر، وتصفية الحزبيين... والأشكال التي يمكن أن نرصدها لهذا العنف هي ما يلي: التصفية الجسدية الجماعية، والتهجير الجماعي[٣]، والأمران نجدهما في المناطق التي تشهد تماساً واسعاً في بغداد وديالى وبابل والبصرة وكركوك والموصل، يضاف إليهما المحاصصة والإقصاء وتغييب الآخر.

ب ـ العنف الحزبي

من أنواعه التلاعب بنتائج الانتخابات، ويحدث غالباً قبل الانتخابات، وأحياناً بعدها. وهو يتمثّل بتمزيق الإعلانات الدعائية لبعض المتنافسين في الانتخابات، وتحزّب دوائر الدولة لمرشح على حساب آخر، واستثمار أموال الدولة في دعاية محددة الأهداف... كما إن هناك الإقصاء وتغييب الآخر على أسس حزبية.

ج ـ المقاومة المسلحة

تندرج تحت هذا النوع من أعمال العنف أعمال المقاومة ضد القوات الأجنبية في العراق، وضد النفوذ الاستخباري الأجنبي، وكذلك ضد القوات

---

(٢) نقلاً عن: **البصائر** (بغداد)، ٣/ ٥/ ٢٠٠٦، ص ١٢.

(٣) وصل عدد المهجرين لدوافع سياسية أو لأسباب قسرية نحو ١٠٠ ألف شخص في محافظات وسط العراق فقط، ومن كل الأطراف. انظر: **الصباح** (بغداد)، ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٦، ص ١٤.

العسكرية التي تقدم الدعم لتلك القوى، وكذلك ضد التشكيلات المسلحة المختلفة التي تمارس أعمالاً مسلحة ضد الغرماء والمنافسين وكل من يعوق سيطرتهم على العراق (وأهمها منظمات الأحزاب التي تمارس السلطة منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ . . . الخ).

د ـ أعمال العنف المسلح غير المنظمة

تمارس هذا النوع من العنف جهات عدة غير معروفة، وهو يوجّه أحياناً إلى القوات الأمريكية داخل المدن، ما يوقع ضحايا من كل الأطراف ومن ضمنهم المواطنون، وأحياناً أخرى يوجه إلى الخصوم من المواطنين والأحزاب المنافسة والقوات الأمريكية. وفي الغالب تلقى تبعات هذه الأعمال على أعمال المقاومة على رغم ما فيها من تشويه لأعمال هذه الأخيرة.

هـ ـ أعمال العنف الصادرة عن القوات الحكومية

إن هذا النوع من أعمال العنف تقوم به ما يسمى بفرق الموت الموجودة في جسم بعض ألوية وزارتي الداخلية والدفاع، وهذه تمارس أعمالها ضد المواطنين وضد الأحزاب المنافسة التي لم تدخل الحكومة أو التي يراد إخراجها من الحكومة، كما تمارس أحياناً أعمال العنف على الخصوم من فئات اجتماعية معينة (العرب السنّة) لزرع واقع ديمغرافي ـ سياسي جديد في العراق.

٤ ـ العنف العابر للحدود

يأتي هذا النوع من العنف من مصدرين:

أ ـ العنف الاستخباري

هو الذي تمارسه أجهزة مخابرات إقليمية وعالمية ذات نشاط ومصالح بهدف إقرار الوضع السياسي في العراق وفق صيغ محددة. ويكون غالباً موجهاً إلى الخصوم من المواطنين وعلى أسس اجتماعية، أو إلى الخصوم من الأحزاب/ الغرماء المنافسين بهدف تصفيتهم، أو إلى الخصوم من بنى مؤسسية رسمية في الدولة العراقية، أو إلى الخصوم من قوات الاحتلال لزيادة توريطها في الوضع العراقي، أو أخيراً إزاء غرمائها من الأجهزة الأخرى المنافسة بما يسمح لها بأداء نشاط يسير.

ب ـ العنف الذي تمارسه القوات الامريكية والأجهزة الاستخبارية الأمريكية

ينقسم هذا النوع من العنف إلى ثلاثة أنواع:

(١) نوع موجّه إلى الخصوم من المواطنين.

(٢) نوع موجّه إلى الخصوم من القوى المناوئة من بين المقاومين العراقيين والغرماء الآخرين.

(٣) نوع موجّه إلى الخصوم من أصحاب المصالح، وضد نشاط القوى الدولية المناوئة في العراق.

ومن الواضح أننا عندما نتحدث عن العنف في العراق، فإننا نقصد الشكلين الأخيرين: العنف الاجتماعي ـ السياسي، والعنف السياسي (كونه موجهاً ليس إلى الأفراد لذواتهم، بل إلى الأفراد والجماعات بسبب نوع الانتماء الاجتماعي والفئوي). وكل منهما ذو منشأ اجتماعي في قسماته الأولى، فمثلاً:

(١) إن أسباب لجوء إنسان إلى تغييب الآخر هي التنشئة المشوّهة في الأسرة، وتحديداً في النظرة إلى الثالوث: الكون، الخالق، الفرد، والعلاقات بينها، فالأسرة العراقية غالباً ما ينشأ أفرادها على فكرة الصواب المطلق وخطأ الآخرين المطلق في معظم الاعتقادات[٤].

(٢) إن أسباب لجوء الإنسان إلى القتل هي التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تعوّل على العنف.

(٣) إن أسباب شيوع الطائفية السياسية هي التنشئة المشوّهة في الأسرة، وتحديداً في النظرة إلى الثالوث: الكون، الخالق، الفرد، والعلاقات بينها، وغياب فكرة أن الطائفة اعتقاد قابل للتغيير، ومن الخطأ توارثه.

(٤) إن أسباب التعويل على الأجنبي هي غياب الثقة في تفكير الإنسان العراقي بنفسه وبالآخرين.

(٥) إن أسباب التعددية الحزبية المفرطة والمتصارعة هي عدم قدرة الإنسان

---

(٤) خضر عباس عطوان، «عراق الغد: الطفل هو البداية،» **الحكمة** (بغداد)، العدد ٣٨ (٢٠٠٤)، ص ١١٨ـ ١٢١.

العراقي على تكوين رأي ناضج ومهم من دون وصاية، والرغبة بالزعامة والقيادة لدى مجموعات ليست بالقليلة، وعدم احترام مبدأ المشاركة.

(٦) إن أسباب التلاعب بنتائج الانتخابات: إقصاء/ تغييب الآخر، هي تقديس الذات وغياب مفهوم القانون والنظام في فكر وسلوكيات الإنسان العراقي عموماً.

لقد تحدثنا بهذه الشمولية لكون المثقفين في العراق في أفضل الأحوال لا يتجاوزون نسبة الـ ١٠ في المئة، وأغلبهم غيّب تحت تأثير الاستخدام غير المتعقل للقوة أو هاجر أو قتل.

ثانياً: متغيرات المشهد السياسي العراقي خلال المستقبل القريب

لمعالجة إشكالية كيف ستكون الظاهرة خلال الأعوام الخمسة القادمة، علينا ابتداء أن نحلل النسيج الاجتماعي ذا البعد السياسي، والسلوكيات السياسية للأحزاب والقوى السياسية (العراقية) وللدول المؤثرة في الحالة العراقية.

١ ـ متغيرات المشهد السياسي العراقي

إن أبرز هذه المتغيرات، من وجهة نظرنا، هي:

أ ـ عدم وجود مجتمع مدني عراقي حقيقي

لقد تكوّن المجتمع العراقي تدريجياً عبر تأريخ طويل نفضل تحديده في صيغة الحدود الراهنة إلى نشأة الدولة العراقية في بداية القرن الماضي. ويتصف المجتمع العراقي بالتعددية الاجتماعية، أو شدة التنوع من حيث الانتماءات والعصبيات القبلية والطائفية والعرقية، بحسب البيئة والإقليم والنظام العام ومستوى المعيشة والوضع الاقتصادي والتجارب التاريخية، وقربها أو بعدها من دول الجوار. وإذ ركزنا على ذكر الانقسامات الاجتماعية، نرى أنه لا دور فاعلاً للانقسامات الطبقية في هذا المجتمع.

ومع ذلك، فإن أبرز ما يلاحظ على هذا المجتمع[٥]:

(١) السيطرة الأبوية

يمكن إرجاع الكثير من الأمراض والانهزامات العراقية إلى التركيبة

---

(٥) خضر عباس عطوان، «الانتخابات ومستقبل الدولة العراقية،» **شؤون خليجية** (القاهرة)، العدد ٣٦ (٢٠٠٥)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

الاجتماعية في العراق، وهيمنة السلطة الأبوية، ليس في العائلة فحسب، بل في مختلف مؤسسات التربية والعمل والدولة. وتتجلى نزعة الهيمنة على مستوى العائلة في أساليب التنشئة الاجتماعية، فالأب هو المحور الذي تنتظم حوله العائلة بشكليها الطبيعي والوطني. والعلاقة بين الأب وأبنائه، وبين الحاكم والمحكوم، هي علاقة هرمية، فإرادة الاب في كل من الإطارين هي الإرادة المطلقة. وقد انعكست الصفة الآنفة الذكر في دفع المجتمع العراقي تقليدياً نحو الأبوية والنزوع إلى الاستبدادية على مختلف المستويات، فيعاني فيه الإنسان سلطوية الأنظمة التي سادت.

(٢) إن الأنظمة والمؤسسات والبنى والاتجاهات القيمية السائدة لا تشجع على إشراك الشعب في مختلف النشاطات الانسانية، وبالتالي في صنع القرار، بل العكس هو الصحيح. إنها تعتدي على حقوقه المدنية وتعطل دوره في تحسين مستويات معيشته، وتجاوز أوضاعه، فتحيله إلى كائن عاجز، مغلوب على أمره، مرهق بمهمات تأمين حاجاته اليومية، ومنشغل عن قضاياه الكبرى بأمور المعيشة والاستمرار.

(٣) لقد كشف عدم استقرار السلطة السياسية في العراق، ليس فقط اغتراب الأفراد والجماعات، بل اغتراب المجتمع العراقي بالذات. وأقصد بذلك ثلاثة أمور هي:

(أ) عدم سيطرة المجتمع العراقي على موارده ومصيره.

(ب) تداعي المجتمع العراقي من الداخل حتى ليبدو وكأنه فقد محوره وتصميمه، فلم يعد يمتلك إرادة وغاية وخطة لتجاوز أوضاعه.

(ج) هيمنة السلطة والمؤسسات الملحقة بها على المجتمع العراقي بدلاً من سيطرته عليها، تلك هي ما نسميها أزمة المجتمع المدني. ويزيد من تعقيدات هذا الاغتراب التصفيات والإقصاءات الطائفية الداخلية، وما يرافقها من تدخلات إقليمية لجعل العراق إما امتداداً لدول الجوار أو ساحة لمواجهة سياسية مع الولايات المتحدة.

(٤) لما كان المجتمع العراقي يمر في مرحلة انتقالية متأزمة، نجد أنه لم يستقر بعد على هوية ونظام وغاية، وتتصف علاقاته الاجتماعية بالشخصانية وبتغليب الجماعة (العائلة، وعلاقات القرابة، والارتباطات الطائفية) على الفرد، كما على المجتمع، ما دام المجتمع العراقي غير متجانس. إن الجماعة ما تزال إلى حدّ بعيد

تشكل المحور أو النقطة المركزية التي تنتظم حولها النشاطات الاجتماعية والسياسية الملزمة. ثم إن العلاقات الاجتماعية ما تزال في غالبيتها علاقات أولية، أي علاقات شخصانية، وثيقة وغير رسمية، ومشحونة بالعواطف لكثرة ما نتوقع من الآخرين الأقرباء، والمقربين منهم، وما يتوقعون منا. وهي علاقات فئوية يستمد منها الفرد اكتفاء وطمأنينة نفسية ـ تتعارض في الغالب مع أنماط العلاقات السائدة في المجتمعات المتقدمة التي تسودها علاقات تعاقدية تنافسية من دون التزام بالآخر، فيستمد الفرد اكتفاءه الذاتي، ليس من العلاقات الشخصانية الحميمة، بل من إنجازاته وعمله ونفوذه، ومن مقتنياته في الدرجة الاولى.

(٥) تضاعف تأثير الوصاية الطائفية التي يمارسها رجالات الطوائف المختلفة، كون مؤسسات المجتمع المدني العراقي بقيت أبواباً للاسترزاق في الغالب، وقسم منها بقي ساحة للعمل الاستخباري الإقليمي. وقد غاب دورها الفعلي، ما عدا نشاط هنا وآخر هناك، ويكاد مفعولها لا يظهر ولا يليق بحجم مستوى الدعم المالي والمنح، أو حتى تخصيص وزارة لها.

٢ ـ عدم وجود رأي عام عراقي فاعل

هناك مشاكل ترافق استخدام مصطلح الرأي العام في العراق. وأهم هذه المشاكل في ضوء الابتعاد عن الفهم النظري المرتبط بالموضوع، هي:

أ ـ القضايا التي تشكل الرأي العام في العراق تحتل مواقع متدنية في هرم الاهتمام العام. صحيح أن الإنسان العراقي، في سائر المدن، يتأثر بالأحوال المعيشية والمطالب الأساسية، ويرجو لنفسه مساحة من الحرية أكبر، ولأبنائه تعليماً أفضل، غير أن العناصر الأهم في تشكيل الرأي العام في أي مدينة عراقية لا تزال مسائل الكرامة القومية (العرقية)، والأهم الطائفية والعشائرية. وهذا ما يضعف السيرورة والدينامية الديمقراطيتين لبلدنا، بحيث لا يتبلور رأي عام من دونهما. ويلاحظ أنه حتى إذا ما وجد حيّز عام يحتضن التداول في شأن تلك القضايا، إلا أن القمع يسحقها ما لم تصبح محتمة بقضية غالباً ما توصف بأنها مقدسة، كالخطاب الديني أو القضايا القومية. وهذا الاستدعاء الدائم للمقدس يقوّض بالضرورة إمكانية بناء حيّز عام علماني.

ب ـ لا يزال الفرد العراقي مغلوباً على أمره، يكبحه الدين والشيخ والأب والسيد ورئيس القبيلة، حتى إن البنى التنظيمية الحديثة من أحزاب ونقابات تستخدم

تلك الهرميات التقليدية التي تسحق الفرد لمصلحة الزعيم أكثر مما تساعد الفرد على تطوير شخصيته وصوته الخاص المميّز.

ج ـ يغلب على الولاءات في العراق، في العموم، الثبات والجمود، ذلك أن الغالبية الساحقة من الطائفيين هم طائفيون إلى أن يقضي الخالق أمراً، وكذلك الحال مع القوميين وغيرهم. واذا كان الحدث هو ما يغيّر الرأي العام في هذا البلد الغربي أو ذاك، فالمطلوب لتغيير الرأي العام في العراق حصول ملحمة، أو معجزة.

د ـ قد يؤيد المواطن في الغرب هذا الحزب في موقفه من موضوع ما، فيما يكون أقرب إلى ذاك الحزب في موقفه من موضوع آخر. لكن ذلك، بدوره، مستبعد تماماً في الرأي العام العراقي الذي يوالي تبعاً لمقدمات أيديولوجية كاملة. كما إنه من النادر أن يغيّر رأيه تبعاً لاعتبارات تبقى في آخر المطاف، عادية وعابرة، إن لم تعتبر تافهة وسخيفة.

هـ ـ هناك ما يكفي في العراق من المبررات للشك بدقة استقصاءات الرأي العام إذا ما أجريت أصلاً، وللتشكيك بنزاهة الانتخابات إذا ما عقدت، فاللاموضوعية سمة تطبع فئات لا يستهان بها من الشعب. وغياب الدراية والمعرفة العلمية بالظواهر والوقائع يجعل التفسير العلمي غائباً لصالح التعالي بالعاطفة.. فالآن، كم منا يتقبّل فكرة أن إيران عدو دائم للعراق؟ قد تتقبّل الأمر، عن إدراك، الجماعات المتلقية لتعليم عال، لكنها لا تستطيع البوح به أمام موجة العاطفة التي تجتاح جماهير الشارع العراقي. وهكذا الأمر في مقاضاة أدوار سدنة التاريخ، وسيادة نظام السيد العارف والمعصوم عن كل خطأ. . . وحتى تناول موضوع الأنساب، أي أن يبقى الشخص شريفاً أو عدمه تبعاً للقبه العشائري بشكل مسبق ودائم؛ فهذه المسائل لا تعالج بشكل موضوعي، بل يغلب عليها في الغالب اللاموضوعية.

٣ ـ بقاء حالة التعددية الفكرية والسياسية

لقد وجد المجتمع العراقي والقوى الفاعلة فيه فجأة ومن دون مقدمات نفسها في مواجهة وضع جديد لم تتعود عليه طيلة العقود الثلاثة الماضية، فبعد حظر وجود رأي مخالف لرأي النظام السياسي وجد العراقيون أنفسهم أمام انفلات سياسي، وفراغ، إذ أصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل من يريد أن يؤسس حزباً او ينشئ تكتلاً سياسياً، الأمر الذي أفرز عدداً من الظواهر جسدت بشكل أو بآخر حالة الفوضى والانفلات السياسي، ومنها:

أ ـ تعدد الجهات والقوى المشرفة على الأحزاب

إن جلّ هذه الجهات خارجية.

ب ـ تعدّد الأحزاب وتضارب توجهاتها السياسية

لقد ظهر خلال الفترة الماضية تزايد ملحوظ في عدد الأحزاب عما كان متعارفاً عليه (سواء في الخارج أو في شكل وجود سري في الداخل)، والمتباينة سياسياً، فهناك الشيوعية/ الطائفية، والدينية/ العلمانية، والاقليمية/ الوطنية. . . إلخ.

ج ـ عدم وجود قيود على نشاط القوى السياسية

لقد أصبحت عملية تأسيس حزب لا تحتاج إلى أي موافقة من أي جهة حكومية، باستثناء التمويل اللازم، والرغبة في أداء أدوار سياسية. لهذا ارتفع عدد الأحزاب خلال العام الأول بعد التغيير السياسي إلى ما يزيد على مئة حزب، البعض منها أغلق، والآخر استمر، والبعض الثالث نشاطه محدود يكاد لا يذكر (مثل الحزب الديمقراطي الأخضر. .)، والبعض الرابع نشاطه ممتد (مثل حزب الدعوة الإسلامي. . .).

أخطر ما في الأمر هنا أن كل تيار أو مجموعة حزبية ما زالت تدّعي ظاهراً أو سراً أحقيتها في اختيار القواعد المنظمة للعمل السياسي، وتمثيل العراقيين، وهو ما يتجلى بين فترة وأخرى في اجتماعات بعض الأحزاب في مؤتمر أو تجمع سياسي، وادعائها بأنها تمثل العمل السياسي والحزبي، على رغم اعتراضات عديدة على ذلك.

وبدلاً من توحّد خطوط العمل السياسي في إطارها العام، أسفرت الخلافات السياسية إلى بروز مجموعات تتصارع في ما بينها حول التمثيل السياسي من أصغر حلقاته إلى أعلاها، وقد وصلت درجة تصارعها في بعض الأحيان إلى مستوى الإقصاء والإقصاء المتبادل، وهذه المجموعات هي الأحزاب التالية:

أ ـ الأحزاب التي ارتضت بالوجود الأمريكي السياسي، وتعاملت معه طالما أنه قد أعطاها «شرعية» المشاركة بتمثيل العمل السياسي (الرسمي) في المرحلة الراهنة، ومثالها الأحزاب الطائفية والإقليمية.

ب ـ الأحزاب التي عارضت الوجود السياسي الأمريكي، ولم تتمتع بأي

مشاركة في العمل السياسي من جراء هذا الموقف، ومثالها قوى المؤتمر التأسيسي.

ج ـ الأحزاب التي تهادنت مع الوجود السياسي الأمريكي واعتبرته وجوداً مبرراً مرحلياً، وأن السياسة السلمية هي الكفيلة بإخراجه، ومثالها الجماعات التي ترعى فكرة قيام الملكية الدستورية.

٤ ـ متغيّر التأثير الخارجي

يكاد هذا المتغيّر يكون الأهم لولا وجود نظرة مسبقة لدى مختلف الأطراف العراقية وحساسية من سلوكيات دول الجوار والعامل الأمريكي، ويبرز تأثيره في زيادة تجهيل (من الرغبة في زيادة الجهل والأمية) العراقيين بمفهوم المجتمع المدني، وتشويه ظهور رأي عام مستنير، علاوة على رغبة متزايدة في إجراء تصفيات في الساحة العراقية للغرماء، وإعادة صياغة اللعبة السياسية وفقاً لفهمها هي ومصالحها.

ويتحكم بسلوكيات القوى الدولية تجاه أطراف اللعبة العراقية صراعها بعضها مع بعضها الآخر على الأرض العراقية، وتحديداً بين الولايات المتحدة وإيران، والمتوقع لهذا الصراع التواصل والاستمرار.

على الرغم من تأثير المتغيرات الآنفة الذكر في صياغة الخريطة السياسية لأعمال العنف، إلا أنه علينا ألا نجعل أمر قيام أو نشوء مشهد معيّن أمراً حتمياً، فالمستقبل يعرف التنبؤ أو الوقوف عند احتمالات، وكلاهما يقوم على أساس رصد المتغيرات القائمة وتوقع امتداد تأثيرها أو تقلصه أو بروز متغيرات أخرى غير قائمة في فترة الدراسة والبحث. وعليه، فإن دراسة أمر مستقبل ظاهرة العنف يتطلب دراسة مكوّنات المشهد السياسي المستقبلي للدولة العراقية، وأهم عناصره هي التالية:

أ ـ إشكالية الهوية الوطنية

مما لا شك فيه أن العراق يتمتع على صعيد البناء الداخلي بالتلون، إذ صبّ في هذا المجتمع الكثير من الأعراق والأديان والطوائف ليخرج منها مزيج معقّد للغاية، تعقدت معه شبكة الهوية العراقية أكثر فأكثر. وإذا نظرنا في الموروثات الموجودة لدى أغلب العراقيين (في التفكير والسلوك)، لرأينا العنصرين الأكبر منهما، وهما الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية، قد طغيا حتى على الكفاءة. وتارة يغلب الواحد على الآخر لدى بعض القيادات القادرة على إثارة العنف، ورغبتها في أن

يلتحف العراق الجديد رداءها، مهما كانت درجة عقلانيته أو عدمها، والرفض بصيغة أو أخرى للحوار البناء مع الآخرين. ومن ثم، هناك سيادة نزعة الصراع الصفري، وليس التنافس، في إقرار مكتسبات الأمر الواقع غير القابل للتنازل عنها لمصلحة الطائفة أو العشيرة بالطبع، وليس لمصلحة العراق.

ويبقى السؤال هنا هو: كيف اصطدم هذا المجتمع بهذا المزيج المعقّد من التلون بالمجتمع الدولي منذ خروجه من فترة التقوقع وحتى الآن، وكيف سيصطدم به مستقبلاً؟ كيف سيكون للعراق أيديولوجيته الخاصة في التعامل مع المجتمع الدولي في الوقت الذي لا يملك فيه السيطرة على فرض الهوية الوطنية على أبناء طوائفه المتعددة، وبخاصة المتطرفين الذين نسوا أنهم عراقيون وراحوا ينتمون إلى طوائف وأحزاب يقدسونها أكثر من تراب الوطن؟ كيف سنمتزج مع هذا العالم ونحن نحمل تركة ضخمة من التخلف الحضاري؟ ثم، وهذا الأهم، كيف تريدنا الولايات المتحدة أن نكون؟

ب ـ المصلحة الوطنية العراقية

هناك شبه اتفاق على أن ما قامت به الولايات المتحدة من إسقاط النظام السياسي في العراق كان عملاً مقدراً. لقد رأت بعض القوى السياسية أن حصولها على استحقاقات في العراق الجديد يتطلب منها إعطاء شرعية (وإن كانت لا تملك مثل هذا الحق للتحدث باسم العراق) للوجود الأمريكي. وفي الفترة الأخيرة تبلور اقتناع لدى هذه القوى أن مالك الشرعية (الشعب) قد لا يمنحها لهم. كما أن هناك تقاطعاً بين العراقيين ومصالح الولايات المتحدة، على هذه القوى أن تأخذها بنظر الاعتبار. فهل أصبحت الولايات المتحدة عبئاً على القوى السياسية العراقية؟

لنبدأ حديثنا من الساحة الدولية حتى لا نتهم بمحاباة هذا الطرف أو ذاك، ونكرر ما هو بديهي من أن ما دار ويدور بين الولايات المتحدة والأوروبيين والروس حول المسألة العراقية هو استمرار لصراع المصالح الذي غالباً ما يعبّر عنه كل طرف من الأطراف المتصارعة بالدفاع عن الضحية (العراق)، والالتزام بالشرعية الدولية و. . . الخ. فقد دخلت الولايات المتحدة الحرب دفاعاً عن مصالحها، ووقف من وقف من الدول ضد تلك الحرب دفاعاً عن مصالحه أيضاً. لكن، هل أبدت الضحية (القوى السياسية العراقية) وجهة نظر تعبّر عن آراء مستقلة في قضايا عراقية موضع

تداول أو خلاف بين القوى الكبرى، أم أن آراءها تتوافق مع الرؤية الأمريكية، ومن ثم أصبح لزاماً على المنتديات الدولية أن تحجم عن الحديث عن الضحية؟ إن لدينا المعطيات التالية:

(١) لقد رغبت الولايات المتحدة في الحصول على أكبر قدر من المصالح، واعتمدت مقاربة تخدم الهدف الذي رمت اليه، بمعنى عدم السماح الجدي بتوسيع دور الأمم المتحدة في عملية إعادة الإعمار على حساب الأدوار الأمريكية، وعدم وضوح عملية حصول العراق على استقلاله ونقل السلطات إلى أبنائه، على الرغم من صدور القرار الدولي رقم ١٥٤٦، وقيام انتخابات لمرتين في العراق. إن القرار رقم ١٥٤٦ من جانبه صاغ دور الأمم المتحدة والقوى الأخرى في عملية تشكيل حكومة عراقية وفي مسائل الانتخابات. . . وتبقى المسألة المشكوك فيها هي عدم تدخل الولايات المتحدة في ضمان مصالحها في العراق.

(٢) إن العراق بحاجة ماسة إلى الانفتاح والتعاون مع البيئة الدولية، مترجماً على شكل مساعدات مالية واقتصادية، وقروض ميسرة، واستثمارات. . . تهدف بمجموعها إلى إعطاء دفعة قوية للاقتصاد العراقي لكي يقف على قدميه. أما بعد ذلك، فموارد العراق قادرة على الاستمرار والمحافظة على قوة الزخم الذي تحققه وثبة التنمية الأولى التي سوف يوفرها الانفتاح. ولكي يتمكن العراقيون من تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون ينبغي أن تكون وسائله السياسية وعلاقاته الدولية على قدر من المرونة، بحيث تستطيع أن تتكيف مع صراعات الكبار بشأن بلدهم، وأن تكون السياسة الداخلية منسجمة إلى حدّ ما مع تطلعات القوى الكبرى، أو في الأقل غير متقاطعة معها، بمعنى أن يكون العراق مستقراً من الداخل، بغية تبديد مخاوف البيئة الدولية والتعامل مع متطلباتها بشكل أكثر مرونة (بما ينعكس إيجابياً على علاقاته الدولية).

إن الاستقرار مرتهن بتوفير الأمن والعدل. . . وبناء مؤسسات شرعية وقوية. . . الخ، لكن، هل القوى العراقية قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية بشكل مباشر؟ واذا كان الجواب بالإيجاب، فإن تلك الغاية (العراق المستقر) ستساهم في توجيه مؤشرات الوضع السياسي للبلد من خلال تشكيل تحالفات بين القوى السياسية ذات الأيديولوجيات المتقابلة لخوض غمار العملية السياسية خلال الأعوام الأربعة المقبلة. وهذا ما سيعكس انطباعاً لدى القوى الكبرى بأن القوى العراقية جادة في تحقيق استقرار الوضع في العراق، بما يمثل استجابة لبعض توجهات تلك

الدول، وبالتالي يضعها أمام مسؤولياتها في الإسهام في إعادة إعمار العراق، ومن ثم يقلل من درجة التبعية في العلاقات مع الولايات المتحدة، وهو مطلب أوروبي وروسي.

(٣) إن المسألة التي تطرح نفسها اليوم، هي[٦] تأسيس كيان سياسي يضم كل الأطراف، أو بالأحرى لا يقصي البعض عمداً بحيث تستمر سياسة تصفية الحسابات الطائفية والعرقية. ولا نعتقد أن العراقيين سيحالفهم أي نجاح بتأسيس بلادهم من جديد إذا ما حمل كل طرف أجندة عمل خاصة به معبّراً عنها بحزب سياسي. إن أي لعبة تحول بعض الأفكار المتطرفة إلى أجندة عمل سياسية من أجل تقاسم مصالح فئوية عرقية أو طائفية ستحوّل العراق إلى حمام دم. وهذا ما يفرض وجود مشروع سياسي وطني تأتلف عليه الأغلبية مهما كانت الانتماءات والأصول. . . هذا المشروع عليه أن يضع مصالح العراق العليا أولاً وقضاياه ومستقبله، لا أن تكون هناك حسابات مزدوجة، وكيل بأكثر من مكيال (مثل المحسوبية، وسيادة العلاقات الفئوية). ولا شك في أن ثمة أسئلة تطرح نفسها حول ما يمكن العراقيين فعله حول وحدة البلاد، وكيفية التعامل والتفاوض مع الولايات المتحدة. . . فهل يمكن العراقيين الاعتماد على أنفسهم في تأسيس دولة مؤسساتهم الجديدة؟ وهل العراق على قاب قوسين من الديمقراطية؟ وهل يمكن أن نحلم أحلاماً وردية بالتغيير، ونرى البلد تمثله نخبة رائعة من المفكرين والمبدعين والمثقفين. . . الخ، وننسى أو نجهل أن في البلد جملة مجتمعات متخلفة جداً فيها غرائب، وهي بحاجة إلى سنوات من أجل أن يغرس فيها الوعي الذي يمكنها أن تميّز بين المعقول واللامعقول في التعامل العادي، فكيف بالتعامل السياسي؟

ج ـ الدين والسياسة

يعيش العراقيون انقساماً حاداً إلى مجموعتين: المجموعة **الأولى** تتألف من المتعصبين والمتطرفين. والمجموعة **الثانية** هي تلك التي تعيش مرحلة الانفتاح الفكري، سواء كان علمانياً أو دينياً. والذي يعيش مغطى تكون إجاباته جاهزة، ومعروفة سلفاً، وهي لديه حقائق مطلقة لا تتغير بتغيّر الزمان والمكان، بل تكون إجاباته واحدة لا بديل منها ولا نقيض لها. أما المجموعة الأخرى، فتبدأ بالتساؤلات عما هو موجود، وعما يحتاجون اليه، وفي ما يتعرضون له من مشاكل وأزمات. وهم لا يسلمون بإجابات جاهزة التي تعرف الحقيقة مسبقاً حتى قبل وجود الواقع

(٦) انظر تحليل سيار الجميل في: **الزمان** (بغداد)، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٥، ص ١٢.

والسؤال، ويشكون في الموروث ويمعنون النظر، ويجتهدون في الوصول إلى حلّ، وتتعدد عندهم الآراء وتتباين المواقف.

لقد عرف المجتمع العراقي النوعين من العقليات. وعلينا إدراك أنه ليس كل ما هو موضوعي مرغوب في العراق. إن المجموعة الأولى تكاد تكون هي المهيمنة من حيث العدد، ومن حيث الإمكانات. والمجموعة الثانية ليس لديها، على ضآلة عددها، الا العقل (أي الفهم العقلي لعلاقات الإنسان بالخالق وبأخيه الإنسان. وفي هذا الإطار تغيب عندهم العاطفة إلى درجة مقبولة). والمشروع السياسي الوطني لا يمكن أن ينمو الا بإزالة الاستقطاب الشديد بين التيارين الذي يصل إلى درجة الصراع ومحاولات الإقصاء وتعدّد أشكال الانغلاق الفكري. وهناك الانغلاق الديني المنسوج من الموروث الثقافي المحافظ الذي تكلس وتحجر منذ ألف عام، وأصبح عقيدة واحدة، ومذهباً واحداً، وحكماً سياسياً واحداً، وفرقة ناجية واحدة، يدعم ذلك انغلاق المؤسسة الدينية التي تشرّع للحالة السياسية. ويلاحظ أنه يتولد عن كل ذلك منظومة واحدة من القيم، سواء لدى الإنسان أو المجتمع العراقيين: أخلاق القرية، كبير العائلة، رئيس العشيرة، الحرص على التقاليد، الأقربون (أبناء الطائفة أو العشيرة). . . الخ، ويفرض الانغلاق نفسه وينشر سطوته على التنشئة التي تهدف إلى طاعة أولي الأمر، وتدعو إلى طاعة الإمام، فالخروج على النظام فتنة. إن التنشئة على الحفظ والتلقين لمذهب واحد وعقيدة واحدة تعتمد على طاعة النصوص والالتزام بحرفيتها، وتقليد السلف واتباع الأئمة. وما يحدث في التنشئة يحدث الآن في الإعلام: نظام الحكم (الديني) أنموذج لكل النظم، واللافتات والإعلانات في المساجد، والجامعات، ومعاهد العلم. . . الخ، كل ذلك من أجل السيطرة على الرأي العام، واحتجاز العقل رهينة للانغلاق[٧].

ويزدوج الخطاب عند الناس بين خطاب مطيع لولاة الأمور، وهو خطاب اللسان والكلام، همساً، ولا يتحرك صاحبه الا بحساب، وخطاب ظاهر يدعو إلى الاتحاد باسم الدين أو باسم الوطن. إن خطورة الخطاب الأول أنه منغلق، ولا يظهر من طائفيته الا ما يراد له أن يظهر في المؤتمرات واللقاءات الصحافية. وليس الحل المزيد من الانغلاق للأطراف، وممارسة سياسة الإقصاء بالعنف في دائرة لا تنتهي، فيصير المجتمع يغلي، ويمارس العنف والعنف المضاد، والقتل والقتل المضاد. . . الخ، وليس الحل هو مزيد من إجراءات الأمن وحوارات المؤتمرات حول قبول

---

(٧) انظر في ذلك: حسن حنفي، «ثقافة الاستبداد في العالم العربي،» **الزمان** (بغداد)، ١١/ ٦/ ٢٠٠٤، ص ١٥.

الاختلاف. . . الخ. إن العراق لا ينقلب من حال إلى حال في غمضة عين. والحل كما نراه هو التحرر من الانغلاق إلى المكاشفة والحوار، ونقد التقاليد الدينية والثقافية الموروثة.

د ـ الطائفية وثقافة الاقصاء في الفكر الاجتماعي السياسي العراقي

إن الحديث عن الإقصاء الطائفي بات يفرضه الواقع المعيش حالياً في العراق، كما تفرضه دعوات الوصول إلى الأمن الاجتماعي والسياسي. أما ما ساد المجتمع العراقي في أثناء حكم الرئيس السابق صدام حسين، فهو نوع من الارتباك لأن طبيعة تكوين النظام كانت غريبة عن المقاييس الاجتماعية والسياسية. إن العنف الذي مورس لم يكن بفعل طائفي خالص، بل بدوافع إجرامية في الغالب دافعها الفزع من ضياع السلطة. وليس من الغريب على العراقي أن تخلط عليه الأوراق، فلا يستطيع الفرز بين المسألتين، فالفكر العراقي السياسي والاجتماعي يتميز بظاهرة التعميم وتوسيع رقعة الفعل ليشمل مجموعة من الناس. وقد يصدر التعميم في بعض الأحيان بشكل عشوائي، وفي حين آخر بشكل عرضي. فالمجموع يأخذ بجريرة فعل فرد يحسب على أبنائها.

واليوم نلاحظ أن الثقافة العراقية صارت تفرض الانتقاء الطائفي، بمعنى علو المكانة للطائفة والعشيرة، اذ يجلب المسؤول أقاربه، ويبعد أو يقصي الآخرين. لقد خرجت صيغة مجلس الحكم المعتمدة على نسب معينة وتوزيع طائفي مدروس من قبل الدوائر المسؤولة في الولايات المتحدة التي تملك تصوراً واقعياً عن التكوين الاجتماعي والديني للمجتمع العراقي، معتمدة في ذلك على نصائح بعض الساسة الجدد في الساحة العراقية (ممن كانوا خارج العراق)، وأقوال تتحدث عن إحصاءات وأرقام افتراضية لنسب السكان بهدف الوصول إلى ديمقراطية ترضي الطوائف، فكان أن أبرز مشكلة وضخمها. ثم إن من اختير خضع لاعتبارات ومساومات كانت طوائفهم بعيدة عنها. ولا نريد الحديث عن إشكالية تغييب المحاصصة الطائفية لعنصر الكفاءة، وإضاعة الوطنية، فهذه باتت واضحة. والأمر نفسه تكرر في الحكومة الموقتة، ويراد له ذلك في الحكومة الدائمة.

ونتساءل: ما سر بروز الطائفية في العراق إلى حدّ الانفجار؟ الواقع أن سيادة الممارسة الطائفية، أي ممارسة الطقوس والشعائر وتغييب الآخر على أسس طائفية، بدا وكأنه يعطي احتمالات عديدة ليس بشأن نهاية الدين وسقوط حكم العقل، إنما يفتح المجال واسعاً أمام الدولة العراقية ذاتها. لقد طرأ نوع من التحول على نفسية العراقيين، فقد أخذوا يعودون إلى الطائفية والبحث عن الطقوس بكل السبل،

ومحاولة تأطير عمل المؤسسات بالروح الطائفية. إن العودة لم تكن إلى الدين الإسلامي بالمعنى التقليدي للكلمة، إنما العودة إلى شعائر طائفية. لذلك شهدنا اقبالاً واسعاً على رفض فكرة الحوار البنّاء ما دامت الثقة غائبة، وفرص الاستحواذ والسيطرة مفتوحة، والتنازل عن مكتسبات الأمر الواقع غباء، وغياب الراعي وجهل الرعية. كل شيء يحصل، كما إن العراقيين بعد أن حرموا من الماديات حتى أفقروا، راحوا يبحثون عما لا يتجاوز ماديات السلطة والحكم، ورفض مناقشة فكرة ما الذي يريده الخالق، وما غاية الرسالات السماوية. . . الخ. وهنا يبدو أن المعرفة قد استنفدت طاقاتها بدورها في اختراق العقلية العراقية، بعد أن رفضت ورفض معها تحكيم العقل. أفبعد هذا نستطيع أن نناقش أفكاراً مثل أن الدين أوسع من س، وص، وع، . . . الخ من الأشخاص، أو حتى من الرسل، أو من الكتب السماوية التي بشرت هي بذاتها بتلك الرسالات السماوية، أو حتى مناقشة أفكار مثل أن الرسالة السماوية، أي رسالة، لا تساوي بتاتاً الخالق، فالخالق أعظم وأجل منها؟ أم نناقش فكرة ما الذي أراده الخالق من إنزال الإنسان إلى الأرض، ومن إنزاله عدة رسالات سماوية تبيّن له سبل الهداية وممارسة الحياة؟ إنها تساؤلات قد لا نستطيع الاجابة عنها في المرحلة الراهنة بما نحمله من أحكام مسبقة بعصمة آرائنا، وخطأ آراء الآخرين.

لقد صار الإنسان العراقي عموماً يخالف بين العقل والدين، فما وافق حكم الطائفة فهو مقبول، وما خالفها فهو مرفوض. إن العلم يؤدي إلى تدمير الفكر الطائفي في أي حوار جاد، فهو قد ينتقص من آراء طائفة مثلما يؤدي إلى إعلاء شأن آراء طائفة أخرى (ولا نعني هنا آراء طائفة ما، إنما آراء الفئات المستفيدة من التمسك بالفكرة الطائفية). والعلم عندنا يمتد ليشمل استخدام العقل، والاستفادة من إمكانات المعرفة والاتصال لفتح مجالات الحوار للوصول إلى الحقيقة قدر المستطاع. لهذا السبب، إن العراق الذي ابتعد عن الفكر الطائفي قبل عقدين أخذ يعود الآن إلى الأشكال الطائفية التي سادت في العصور الوسطى، حيث الانغلاق والتعصب وتحقير الآخر. . . الخ، ما دامت ظروف التعلق بها متيسرة. كما إن العقليات التي تنوّرت وتعقلنت واهتدت إلى الموضوعية، ولم تعد تستطيع العودة إلى الوراء، وجدت أن حكم العقل غير مقبول، وخلاف ذلك الفئات التي ضلّت، فإنها وجدت أن الحكم هو للقوة.

لم يستطع أغلب العراقيين توليد مفاهيم جديدة للفكر المذهبي، والجدل العقلاني والموضوعي بشأن الآراء الدينية التي لم تحكم بنصوص صريحة محكمة. ولا نريد محاسبة عامة القوم حول تجاوز أو اعتداء على حرمة المحكمات من النصوص

والعبادات، لكننا نتساءل: ما الذي طرأ على الوعي الديني/ الممارسات الطائفية في العراق؟ تساعدنا الإجابة على فهم سر الصراع الجاري حالياً بين الطوائف المحسوبة على الإسلام، أو قل بين الجماعات الأصولية المتطرفة في تلك الطوائف، لكي نكون أكثر دقة ووضوحاً.

لقد طرأ انقلاب كبير على الممارسات الدينية والعقلية العراقية خلال بضع سنوات، فالفرد أصبح خاضعاً لمقاييس الجماعة أو الطائفة التي ولد فيها، وأصبح يتلقى التعاليم التي تقول له ما ينبغي فعله أو عدم فعله من سدنة التأريخ (هذا الكاهن أو رجل الدين أو ذاك)، وأصبح لا يشكل قناعاته بنفسه وبشكل عقلاني، وبعد غربلة وتمحيص. بمعنى آخر، ما يتلقاه بشكل سلبي من طفولته ومن آبائه وأجداده أصبح حقيقة مطلقة بالنسبة اليه، كما كان يحصل في القرون الوسطى، وأصبح يفرض عليه الانتماء إلى هذه الطائفة أو تلك عن عدم إرادة واعية أو قناعة شخصية عقلانية. على هذا النحو ابتعد العراقيون عن الدين، وأصبحت الطائفة تفرض نفسها عليهم من فوق ككتلة واحدة لا تناقش ولا تمس، وكأن الإنسان يعيش داخلها ويجد نفسه محكوماً بها من المهد إلى اللحد. وليست مفاجأة أن تجد من بين أهل الدراية من يقول إن نحو ٩٠ في المئة من العراقيين طائفيون، بدرجة أو بأخرى. إن طائفية العراق ليست مسألة اختيار حر، إنما هي ناتجة من إكراه اجتماعي، وقد صارت أبعد من أن تكون مرتبطة بممارسة الطقوس والشعائر بالضرورة. وفي الواقع، إن الإيمان بروح وجوهر الدين يمثل أقلية، على عكس ما يتصور البعض. وخلاف ذلك، الالتزام الكامل بالطقوس والشعائر المذهبية وتكفير الآخر، والسعي لإلغائه أو اجتثاثه، فقد أخذ يمثل الأغلبية في المجتمع. إن الطائفية لا تعني الذهاب إلى المسجد كل يوم ولا كل أسبوع، إنما أن تقدس ما تعتقد به من تفسيرات لك ولآخرين دون الخالق، ولا تتسامح مع ما يعتقد به غيرك، وتلغي حكم العقل في الاثنين معاً.

إن المساجد عبارة عن متاحف تقريباً (اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الحاضرين لأداء العبادات مقارنة بتعداد سكان المنطقة التي تقع فيها دور العبادة)، ولا يتردد عليها الناس بشكل منتظم الا بنسبة صغيرة (٢٠ ـ ٣٠ في المئة). وعندما نقول: «يترددون عليها»، فلا نقصد بصورة متواترة، إنما على الأقل مرة واحدة في الأسبوع (هذا يعني أن ٧٠ ـ ٨٠ في المئة من العراقيين لا يذهبون إلى دور العبادة). ولا يعني ذلك أن الأغلبية مشركة، إنما نسبة الذين يعزفون عن أداء الطقوس والشعائر بشكل منتظم تكاد تكون صغيرة (١٠ في المئة أو ربما أقل من ذلك). واللافت للنظر أن الإيمان في العراق لا يتم وفقاً لتحكيم العقل، على رغم أن العقل يوافق مقاصد

الشرع في وجود الخالق، فهناك شرائع واسعة تمارس طقوسها عن جهل، ويكرس ذلك أن السلطات الطائفية والسلطات السياسية أدمجت (الحج إلى المراجع). نحن لسنا مع فكرة الدمج ولسنا ضدها، لكن تخوفنا هو محاولة البعض إعطاء العمل الذي يقوم به صفة القدسية، وإن كان هو شخصاً غير مؤهل، والتكفير للآخرين وتحقير ذواتهم، ومحاولة الآخرين إعادة تعريف ذاتهم، وإن بقوة السلاح. إن الفرد العراقي بات يُحاسب على أساس طائفته، وينظر اليه كعضو في طائفة ما، وليس كمواطن عراقي. لم يعد مواطناً من الدرجة الأولى لأنه طائفي ينتمي إلى هذا المذهب، ولا مواطناً من الدرجة الثانية لأنه ينتمي إلى ذاك المذهب. هذا الشيء يفترض به أنه قد انتهى في عهد المعرفة، ويكون الفرد حراً في الانتساب إلى المذهب الذي يختاره بمحض إرادته، أو عدم الانتساب إلى أي مذهب على الإطلاق، من دون أن يعني ذلك أنه قد تخلّى عن الإيمان بالخالق أو سقط في دائرة الإلحاد، ما دامت الغاية هي مرضاة الخالق، وليس اعتماد مذهب.

هـ ـ الوطنية والعصبية في الثقافة العراقية: ثقافة الاستبداد

يأتي انشغال العراقيين بالحكومة الدائمة في ظرف حضور فاعل للانتماءات الفرعية، وغياب/ تغيّب للمشروع السياسي الوطني. لقد تحقق بعض التقدم في بنية النظام السياسي في المرحلة السابقة عندما أخذت الاعتبارات الوطنية تفرض نفسها (وإن كان لم يجر تداول سلمي للسلطة). ولما جاء الاحتلال تحت شعار الدولة الحديثة لوحظ أن أهم مكتسبات المرحلة التاريخية السابقة قد قوّض، وظهرت فكرة التوافق والمحاصصة الطائفية، فكان القهر والاستبداد على من لا يرضى أن يدرج اسمه في تكريس هذه الحالة في تاريخ البلاد. وفي الوقت عينه، جرى تكريس التبعية للقوة العظمى، بعد أن شتم أطراف في الطوائف والملل الأطراف الأخرى، وجرت تصفيات بعض الرموز بتأثير الدهماء من الناس، أو بفعل مواقف أطراف خارجية لها حساباتها في عراق الغد، وترك الدين بمفرده من دون ظهير رافقه أكبر عمليات قتل جماعية مارستها أطراف عدة. إن منظمة بدر الموالية لإيران، ومليشيات جيش المهدي، قد صفت أكثر من ٤٠ ألفاً من العرب السنّة خلال فترة حكم الجعفري وحدها، كما صرحت هيئة علماء المسلمين في نهاية شهر آذار/ مارس ٢٠٠٦. أما العمليات التفجيرية، فقد ذهب ضحيتها نحو ٢٨,٢ ألف من المواطنين العراقيين كافة، كما أوردته ذلك إحصاءات الإذاعة البريطانية في نهاية آذار/ مارس ٢٠٠٦. وفي كلا الحالتين لم يجر احتساب ضحايا القوات الأمريكية من العراقيين، أو ضحايا المليشيات الموالية لإيران للفترة من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ إلى شباط / فبراير ٢٠٠٥، أو ضحايا المليشيات الكردية إزاء العرب والتركمان في كركوك وشرق الموصل وشمال

ديالى، فهذه يصعب توثيقها، إلا أن الكل أصبح منشغلاً بحصته من البلاد، ويحاول أن يجعل الولايات المتحدة سنداً له.

مع ذلك لم يلتفت العراقيون، ونحن نضع رموزهم أمام دائرة المسؤولية الأخلاقية والتاريخية، إلى إعادة بناء موروثهم الثقافي الذي استمر محافظاً على بنيته التقليدية (بل أدخلت اليه إيران أكثر الأفكار فقراً وأكثر الممارسات ضعفاً، مشبعة بنحو ١,٥ ـ ٢ مليون من أتباعها جرى إسكانهم في مناطق وسط وشرق العراق)، حيث تحارب العلوم العقلية ويمارس الاقتصاد في الاعتقاد. وللقوى السياسية باع طويل في ذلك، ما يشغل ذهن المتنفذ وقصده إشاعة فكرة أنه لا فرق بين صفات الخالق وصفاته، فكلاهما قادر، وموجود، وسميع بصير، وهو الخالق بذاته والمتنفذ من خلال مليشياته، فتكرست لدى العامة أيديولوجية الطاعة (وإن كان امتدادها إلى مرحلة ما قبل نيسان/ أبريل ٢٠٠٣) التي تقوم على الصبر والتواكل والرضا والقناعة والخوف والخشية، وهي قيم سلبية تجعل الناس أقرب إلى الاستسلام منها إلى الأحكام الموضوعية.

لكن هل حاولت النخبة إثارة الأذهان والعقول وإحداث اليقظة الضرورية؟ إن الانبهار بالتعصب عام وسائد، ولم يستطع الوافد الغربي أن يحلّ محل الموروث القديم الذي ظل محافظاً في مجمله على الرغم من محاولات النظام السابق صياغة إسلام توافقي في إسناد حالات الاستبداد. وكذلك تضاعفت الردة في استخدام العقل لصالح النقل، فأدت الكبوات المستمرة للنهضة الفكرية العراقية إلى ضياع المكتسبات الفكرية للنخبة القائمة (سواء ما كان منها على الوافد الغربي أو حتى على الموروث الأصيل) في إعمال العقل، وتحولت ليبرالية البعض تدريجياً إلى تغريب صريح، وانقلب مشروع الإصلاح الديني تدريجياً إلى سلفية بعد إخفاق جهود التقريب بين الطوائف، وفي الأحرى رغبة أغلب الزعامات الطائفية في عدم إحياء الإصلاح الديني، وتحويل العلم والعلمانية إلى خرافة أو شذوذ.

وقد اشتدت الطائفية بعد تحطيم الأمل في التحديث في إطار مشروع وطني، فالحرب العراقية ـ الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، ثم احتلال العراق، ولدت ثقلاً للموروث الثقافي في جانبه الطائفي على الوعي الثقافي. وهو حاضر حضور البطالة والفساد والقهر والفقر، إن لم يكن أكثر حضوراً، لأنه هو الذي يحدّد التصورات ويضع معايير السلوك، إذ أخذ يؤثر في الجماعات وعامة المحكومين. كما تعتمد عليه الجماعات لإضفاء الشرعية على وجودها إذا ما نقصتهم الشرعية المستمدة من الاختيار الحر للناس، فيملأون المتوافر من أجهزة إعلام ودعاية بالبرامج الطائفية، استجداء لعواطف الناس أو حتى يبدون وكأنهم الخلفاء على أمر المسلمين. ويرفع

بعضها هذا الموروث لتقويض المنافسين. وترفع شعارات مثل الحاكمية للخالق، ضد حاكمية البشر، والإسلام هو الحل ضد الأيديولوجيات العلمانية للتحديث (الليبرالية والقومية والشيوعية)، وتطبيق الشريعة (الإسلامية) ضد عذاب المواطنين في مؤسسات الدولة وضد القوانين الوضعية أو المدنية السائدة. واشتدت مظاهر الطائفية في الحياة اليومية في عادات اللباس والطعام والعلاقات الاجتماعية.

والسؤال الآن هو: هل يمكن البدء من جديد من أجل إرساء قواعد نهضة عراقية، وذلك بإعادة بناء الموروث الثقافي العراقي ونقله من الطائفية إلى التحرير، ومن التقليد إلى التجديد؟ لنبدأ من انتشار ألقاب التعظيم، فقد ورثنا ألقاباً دينية تقوم على التعظيم والتفخيم والإجلال إلى حدّ التقديس والتأليه مثل: شيخ الإسلام، وحجة الإسلام، وولي الدين... الخ، وتتشعب الألقاب. ولا نريد الجزم بأنه لا مخلوق يتجسد الإسلام فيه بالمطلق. فالإسلام منهج، والمسلمون أدواته. وقد انعكس ذلك في حياة العراقيين اليومية الدينية والسياسية، فذاعت الألقاب، وانتشرت عبارات التفخيم والتعظيم، وأخذ قادة الأحزاب والجماعات السياسية والطائفية ألقاباً مشابهة تتراوح بين الرئيس، والزعيم، والقائد، والشيخ، والأمير، وولي أمر المسلمين، وحجة المسلمين.

والأكثر مما تقدم هو رفض مفهوم النسبية، وتقديس غير مبرر للشمولية والاستبداد، فكم منا يتحدث بلسانه عن غيره عبر إطلاق عبارة مثل: نحن، وجميعاً، وكلنا... الخ، ولا يستطيع تحمل وقبول رأي يقول: أعتقد، أو ربما، أو يحتمل... الخ. ولننظر مثلاً إلى الشعارات المرفوعة في طرقات المدن والأزقة، فهي تبدأ في الغالب بالعبارات التالية: الشعب العراقي يدعو (...) إلى (...) بحيث تكون العبارة موهمة للمراقب بأن هذا الشخص أو ذاك موكل عن جموع الشعوب العراقية، في حين أن الصواب أنه قد صادر آراء الآخرين، وتعمّد تغييبهم عن قصد أو غيره. ولا نعلم إذا كانت لائحة الحقوق القادمة تجيز لنا محاسبة أولئك الذين يصادرون آراء الآخرين عند تعميم آرائهم، مهما كان موضوعها؟

٥ ـ المتغيرات المؤثرة في استمرارية ظاهرة العنف السياسي في العراق

من العرض المتقدم يمكن إدراج المتغيرات التي تؤثر في استمرارية ظاهرة العنف، وهي:

أ ـ سلوكيات الإنسان العراقي

ما زال هذا الإنسان ينشأ بطريقة خاطئة يسودها غياب مفاهيم التنمية البشرية

الصحيحة، وتعميق الوعي الطائفي ـ العشائري، وتعميق مفاهيم تعلية الأنا وإشاعة المقدس، وتكفير أو رفض الآخر.

ب ـ سلوكيات القوى السياسية (العراقية)

تنقسم هذه القوى إلى فئات عديدة، ومنها:

(١) قوى السلطة

أهم ما يميز عمل هذه القوى هو طلب الاستئثار الدائم بالسلطة، وشيوع مفهوم الحق في سلوكيات معظم القوى، والتعويل على القوى الخارجية، والتضليل بالوصايا أو تنفيذ الوصاية الطائفية، ورفض مفهوم الآخر، وتنفيذ مقررات ومشاريع خارجية.

(٢) القوى المسلحة

أهم ما يميز عمل هذه القوى هو تخطئة العملية السياسية تحت الاحتلال، وعدم وجود لغة خطاب مقبول من جميع العراقيين، وعدم القدرة على مواجهة التشويه الإعلامي، وعدم القدرة على مواجهة رفض الآخر لها.

(٣) النظام السياسي

أهم ما يميز عمل هذه القوى، أو الضاغط على عمل قواه، هو تعلية حكم القانون، والاتجاه نحو الفدرالية، وتحقيق تنمية مشروطة، وعدم القدرة على بلورة إجراءات مقبولة تجاه ضغوط القوى المشاركة في السلطة، وعدم القدرة أو عدم الرغبة في استيعاب الآخر أو احترامه.

ج ـ سلوكيات القوى الدولية

تنقسم هذه القوى إلى ثلاث فئات:

(١) دول الجوار (إيران)

أهم ما يميّز عمل هذه القوى هو إفشال المشروع الأمريكي، وتغيير معالم اللعبة في العراق، وتكوين امتدادات سياسية ونفوذ في العراق، وتصفية الغرماء.

(٢) الولايات المتحدة

أهم ما يميز عمل هذه القوة هو تكوين نظام سياسي هشّ وتابع لها، وتحقيق استقرار مقبول في العراق، وجعل العراق قاعدة متقدمة للولايات المتحدة، وتصفية الغرماء.

(٣) الدول العربية

أهم ما يميز عمل هذه القوى هو تشجيع العراق على اعتماد توجه سياسي عربي، ورفض فكرة تقسيم العراق، وعامل الضعف في مواجهة المشروعين الأمريكي والإيراني واستثمارهما في العراق.

ثالثاً: احتمالات مستقبل ظاهرة العنف السياسي

نصل مما تقدم إلى النتائج التالية:

١ ـ ستتجه بعض مظاهر العنف الاجتماعي نحو الانخفاض في الحجم والمستوى نتيجة ازدياد الحاجة إلى صرامة القانون، وتحديداً في مجالات القتل بدوافع إجرامية، والسرقة، وعلى نحو أقل في حالات النزاعات القبلية والأعراف السائدة.

٢ ـ كذلك هي الحال مع بعض مظاهر العنف الاجتماعي ـ السياسي التي ستتجه نحو الانخفاض، إذ:

ـ سيشجع الدفع نحو الاستقرار السياسي إلى مزيد من الوضوح للمستقبل.

ـ ستضيق مساحات التمرد المسلح، وإن كان هذا الأمر لن يستبعد حصول تمرد هنا أو هناك كنتيجة لعدم اتفاق السياسات الإقليمية والأمريكية، ورغبة الأطراف الإقليمية في إظهار قوتها داخل العراق عبر تحريك التوابع.

ـ من المتوقع أن يستمر العنف الفئوي في معدلاته نفسها.

ـ من المتوقع أن يزداد العنف القائم على الفقر والعوز والبطالة إلى معدلات أعلى.

٣ ـ أما العنف السياسي، فهو سيخضع إلى بعض تأثير المتغيرات السابقة، الأمر الذي سيعيد إنتاجه على النحو التالي:

ـ سيقل العنف الفئوي في مجال التصفية الجسدية الجماعية والتهجير الجماعي، بسبب الدعوات الى: دمج المليشيات بالأجهزة الأمنية، وازدياد قوة الأطراف كافة، الأمر الذي يدفعها إلى خشية رد مشابه، والضغوط على الولايات المتحدة نحو عدم إفساح المجال أمام المجازر الجماعية، وازدياد الحرج الذي تقع به الحكومة بسبب تنفيذ البعض فيها سياسات التصفية من دون رادع قانوني، والرغبة الاجتماعية الضاغطة نحو تعلية حكم القانون.

ـ سيبقى العنف الفئوي على حاله في مجال المحاصصة، والإقصاء، وتغييب

الآخر (الحرب الأهلية الباردة أو المستترة)[٨]، وأسباب ذلك هي: نوع التثقيف السياسي الذي يتلقاه الفرد العراقي، ووجود فرص للتوسع والنفوذ والاستئثار بالسلطة، وغياب الثقة، والدفع نحو الفدرالية، وتدخل دول الجوار، وعدم وجود نضج سياسي وطني في المشاريع الطائفية، وغلبة الوصاية الطائفية والعرقية على المشاريع السياسية.

ـ سيبقى العنف الحزبي على حاله نظراً إلى التأسيس الخاطئ للأحزاب والعملية السياسية. وكذلك الحال مع العنف السياسي المسلح، فالمقاومة ضد القوات الأمريكية والبريطانية ستبقى على حالها، أما العنف السياسي غير المنضبط فقد يكون له احتمالان: سيقل في مجال ضرب المواطنين والقوات الأمريكية، لكنه سيزداد من قبل الجماعات الحزبية والمليشيات بعضها ضد البعض الآخر، في حين ستتجه أعمال عنف القوات الحكومية تجاه الغرماء والمواطنين وفقاً للتصنيفات الاجتماعية نحو التقلص بشكل عام.

ـ أما العنف العابر للحدود، فمن المتوقع أن يتجه نحو التقلص بسبب اتجاه الدولة العراقية نحو التأصيل، وترصين السيادة، وتوضيح المؤشرات والفواصل بين مصالح العراق والآخرين.

(٨) انظر مثلاً التحليل الاقتصادي الذي قدمه الأستاذ سالم توفيق النجفي، والذي يرى أن العنف والقمع والإكراه لن يكون المظهر الأساسي في نظام الحكم القادم إلا في الحدود المتواضعة، وإنما الأكثر توقعاً هو شيوع الإفساد بوصفه الأكثر ملاءمة من أساليب العنف في تحقيق الغايات المنشودة في الهيمنة والسيطرة للقوى التي تبغي احتكار العراق. انظر: سالم توفيق النجفي، «الاستبداد في نظام الحكم: «متضمنات الماضي ورؤية المستقبل» (دراسة حالة العراق)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

الفصل الثاني

الشركات الأمنية المرتزقة في العراق
في مواجهة القانون الدولي

باسيل يوسف بجك(*)

تستهدف هذه المساهمة استعراض الجوانب القانونية الدولية لوجود ونشاطات الشركات الأمنية في العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، كونها تشكل تجمعاً لمرتزقة يحرم القانون الدولي لحقوق الإنسان استخدامهم كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان عامة وحق الشعوب في تقرير المصير بصورة خاصة.

وتتضمن الدراسة عرضاً لوجود الشركات الأمنية في العراق والقواعد القانونية التي وضعتها سلطة الاحتلال بحيث أصبحت مؤسسة، لفتت أنظار الجهات الدولية المعنية بالمرتزقة وتطبيق القانون الإنساني الدولي. وتسلط الدراسة الضوء على القواعد القانونية التي تعرف المرتزقة بموجب القانون الدولي وحظر استخدامهم في النزاعات المسلحة، وتنتهي إلى استنتاجات تنصب على طبيعة سلوك سلطات الاحتلال المنتهك لكافة القواعد الآمرة للقانون الدولي. مما يستوجب من المجتمع الدولي اتخاذ موقف صلب وواضح من هذا السلوك المنحرف.

أولاً: القواعد القانونية التي وضعتها سلطة الاحتلال لإضفاء الشرعية على الشركات الأمنية الخاصة في العراق

كان المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة السفير بريمر قد أصدر الأمر رقم

(*) محام سوري.

١٧ تاريخ ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ المتعلق بوضع الائتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وموظفيها والمقاولين معها[١]، ونصت الفقرة ٥ من القسم الأول من الأمر على تعريف مصطلح «مقاولي الائتلاف» بأنه الكيانات التجارية غير العراقية أو رجال الأعمال غير العراقيين الذين لا يقيمون عادة في العراق ويقومون بتوريد السلع و/أو الخدمات لقوات الائتلاف أو لسلطة الائتلاف المؤقتة أو نيابة عنهما بموجب ترتيبات تعاقدية.

ونصت الفقرة ٢ من القسم ٣ من الأمر على منح مقاولي الائتلاف الحصانة من الإجراءات القانونية العراقية بالنسبة للأعمال التي يؤدونها في إطار أنشطتهم الرسمية وفقاً لأحكام وشروط عقد مبرم بين أحد المقاولين وقوات الائتلاف أو سلطة الائتلاف المؤقتة أو وفقاً لشروط عقد من الباطن.

ثمّ أصدر السفير بريمر أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩١ في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ عن تنظيم القوات المسلحة والميليشيات في العراق[٢].

وتضمن القسم **الأول** من الأمر المذكور تعاريف للمصلحات الواردة في الأمر. ومن بينها الفقرة ٤ التي عرفت الشركة الأمنية الخاصة كما يلي:

«شركة أمنية خاصة وتعني عمل خاص مسجلة بشكل صحيح في وزارة الداخلية ووزارة التجارة وتسعى للحصول على فوائد تجارية ومنفعة مالية عن طريق توفير الخدمات الأمنية للأفراد والأعمال التجارية والمنظمات الحكومية أو المنظمات الأخرى. وتخضع هذه الشركات وتعمل بموجب القوانين والأنظمة الجنائية والإدارية والتجارية والمدنية النافذة ما لم تستثنى بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١٧ وضع التحالف وبعثات الارتباط الأجنبية وملاكهم ومتعهديهم».

ونصّ القسم **الثاني** من الأمر على أن تمنع القوات المسلحة والميليشيات والمجموعات المسلحة من العمل داخل العراق باستثناء ما نصّ عليهم في هذا الأمر.

وجاء في القسم **الثالث** بأن الحظر الموضح في القسم الثاني سوف لا ينطبق على ٦ أصناف من المجموعات المسلحة وبينها الفقرتين «هاء» و«واو»، وتتعلق الفقرة «واو» بالمتعهدين المشمولين بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ١٧ الذي أشرنا إليه. أما الفقرة «هاء» فتنصب على الشركات الأمنية الخاصة حيث تنصّ على ما يلي:

---

(١) نشر الأمر في: **الجريدة الرسمية العراقية**، العدد ٣٩٧٩، ص ١ ـ ٦.

(٢) نشر الأمر في: **الجريدة الرسمية العراقية**، العدد ٣٩٨٤، ص ٦٩ ـ ٧٩.

شركة أمنية خاصة أو إداريين وموظفين لهكذا شركة، بشرط أن هذه الشركة الأمنية الخاصة يجب أن تنسجم مع الضوابط التالية:

١ ـ إن الشركة الأمنية الخاصة مجازة ومنظمة كما ينبغي من قبل وزارة الداخلية ووزارة التجارة.

٢ ـ كافة الأسلحة النارية المستخدمة من قبل الشركة الأمنية الخاصة مجازة بموجب الأوامر النافذة الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة واللوائح التنظيمية والمذكرات وكذلك القوانين والأنظمة العراقية.

٣ ـ كافة موظفي الشركة والأفراد المسلحين والمشرفين على إدارة الأعضاء المسلحين للشركة الأمنية الخاصة، يجب أن يخضعوا لمراجعة خلفيتهم من قبل وزارة الداخلية لكي يمتلكوا تراخيص حمل السلاح الضرورية الصادرة عن وزارة الداخلية.

وبموجب هذا النصّ فإن الشركات الأمنية الخاصة والمتعهدين المشمولين بالأمر رقم ١٧ مجازون بتشكيل مجموعات مسلحة.

ثمّ أصدر السفير بريمر المذكرة رقم ١٧ تاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ عن متطلبات تسجيل الشركات الأمنية الخاصة ضمن عشرة أقسام وثلاثة ملاحق.

وتضمن القسم الأول الغاية والتعاريف. حيث جاء في الفقرة الأولى منه ما يلي:

تعتبر هذه المذكرة دليلاً إلى الشركات الأمنية الخاصة التي تنوي العمل في العراق ويحتوي الملحق (أ) على القواعد الملزمة في استخدام القوة من قبل الشركات الأمنية الخاصة، ويحتوي الملحق (ب) على قانون السلوك الذي يجب أن تتبعه كلّ الشركات الأمنية الخاصة.

أ ـ (شركة أمنية خاصة): تعني عملاً خاصاً مسجلاً بصورة صحيحة من قبل وزارة الداخلية ووزارة التجارة ويسعى إلى الحصول على فوائد تجارية وأرباح مادية عن طريق تقديم خدمات أمنية إلى الأفراد أو الشركات أو الأعمال أو المنظمات أو الحكومة أو غيرها.

ب ـ (بطاقة السلاح): تعني بطاقة صادرة من وزارة الداخلية.

ج ـ (رخصة ممارسة المهنة): وتعني وثيقة يتم إصدارها من قبل وزارة التجارة.

ونصت الفقرة **الأولى** من القسم **الثاني** على أن تقدّم الشركة الأمنية الخاصة كفالة قابلة للاسترجاع وبحدّ أدنى قدره ٢٥ ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالدينار العراقي إلى وزارة الداخلية قبل بدء مزاولة العمل، وتتم زيادة الكفالة كلّما ازداد

عدد الموظفين وبموجب جدول ومقياس دولي يتم تحديده من قبل وزارة الداخلية.

وتناول القسم **الخامس** موضوع فحص حسابات الشركة الأمنية الخاصة من قبل وزارة الداخلية.

أما القسم **السادس** فقد أجاز في الفقرة الثانية منه للشركات الأمنية الخاصة استيراد الأسلحة من خارج العراق بموجب وثيقة مصدقة من وزارة الداخلية ويجب على الشركة أن تبلغ وزارة الداخلية بتفاصيل الأسلحة وأرقامها التسلسلية.

وتضمنت ملاحق المذكرة ثلاثة ملاحق وهي:

الملحق أ: استخدام القوة.

الملحق ب: قانون السلوك للشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق.

الملحق ج: المراجع القانونية، وهي أمر سلطة الائتلاف رقم ٣ عن السيطرة على الأسلحة، والأمر رقم ٢٧ عن تأسيس خدمة حماية المرافق، والأمر رقم ٥٤ عن سياسة تحرير التجارة، والأمر رقم ٦٤ عن تعديلات قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وأخيراً الأمر رقم ٩١ عن تنظيم القوات المسلحة والميليشيات في العراق الذي أوردنا ذكره.

يتبين مما تقدّم بأن سلطة الاحتلال في العراق قد خصخصت الأمن وجعلته بين يدي الشركات الأمنية الخاصة، وأجازت لها استيراد السلاح. وإن معظم هذه الشركات أجنبية تضم مرتزقة من مختلف أصقاع العالم. وإن المعلومات التي سترد لاحقاً تؤكد ذلك.

ثانياً: الواقع الراهن للشركات الخاصة الأمنية وتوصيفها بالمرتزقة

بعد صدور المذكرة المشار إليها والمؤرخة في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، باشرت الشركات الأمنية الخاصة في العراق تتخذ طابعاً مؤسسياً وبإجازات رسمية من وزارتي الداخلية والتجارة. وتأسست بدءاً من شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٤ جمعية للشركات الأمنية الخاصة في العراق (Association of Private Security Companies in Iraq) وضع لها ميثاق (Charter) ونظام داخلي وهيكلية مؤسسية وإدارة وسكرتارية، وتدار الجمعية من قبل هيئة (Board) تضم أحد عشر عضواً بينهم رئيس ومدير وخازن. علماً بأن جميع أعضاء الهيئة من غير العراقيين، ويمثل كلّ منهم شركة أمنية معروفة في العالم.

أما قائمة الشركات الأمنية الخاصة في العراق فتضم، طبقاً للموقع الإلكتروني

لجمعية الشركات ١٧٧ شركة وزع تسجيلها بين وزارة الداخلية في بغداد حيث بلغ عدد الشركات المسجلة لديها حتى ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦ بحدود ١٢٦ شركة، وسجلت لدى وزارة الداخلية في إقليم كردستان ٣٧ شركة وهناك ١٤ شركة سجلت لدى الجهتين، ويمكن تعداد أسماء بعض الشركات الأمنية الخاصة، وهي كما يلي:

Aegis Defence Services - American Iraqi Solutions Group (AISG)- ArmorGroup (AG)

Asbeck Armouring - Babylon Gates K9i - Black Hawk Security - Blackwater USA

BLP Middle East (BLP) - Blue Hackle Group - BritAm Defence- Castlegate-CSS-Iraq

Centurion Risk Assessment Services Ltd - (Centurion) Cochise Consultancy

Control Risks Group- Crescent Security Group Inc- DynCorp International LLC -Edinburgh International- Global Strategies Group (GLOBAL) HART Security Limited - Janusian Security Risk Management Ltd - KROLL Security Group (KSG) Motorola JV (AIEE)- MVM, Inc. - Olive Group - Reed Sabre International Security Safenet Security Services - Sallyport - Securiforce International (SFI) Unity Resources Group Pty Ltd (Unity) - Vance Iraq

وقد اختيرت هذه العينة (بحدود ٣٠ شركة) من أسماء الشركات لكونها تمتلك مختلف الاختصاصات العسكرية والأمنية، كما هو مؤشر بجانبها في القائمة المنشورة على موقع الاتحاد.

ومن الجدير بالانتباه، أن موقع الجمعية[٣] نشر قائمة بأسماء المسؤولين الحكوميين العراقيين الذين كلّفت الشركات الأمنية بحمايتهم، وقد أشر بجانب اسم كلّ مسؤول بدءاً برئيس الجمهورية وانتهاء بالوزراء، انتماؤه الطائفي والقومي: سني، شيعي، عربي كردي إلخ... مما يثير أكثر من تساؤل عن مبرر وضع الانتماء الطائفي، هل هو لتكليف العناصر الأمنية بحمايته من المنتمين للطائفة أو القومية نفسهما؟

ولا يخامرنا أي شكّ بأن الغاية من ذلك هي ترسيخ الانتماء الطائفي بدلاً عن المواطنة في أذهان كلّ من له علاقة بالشأن العام في العراق في ظلّ الاحتلال.

ـ المعلومات المتعلّقة بالمرتزقة والشركات الأمنية في العراق

نشرت مقالات عديدة عن المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة في العراق. ونقتطف أهم ما ورد في مواقع الأنترنت عنها.

فقد نشرت جريدة **الأنديبندنت** *(Independent)* البريطانية مقالاً بتاريخ ٢٩ آذار/

(٣) انظر: <http://www.pscai.org>.

مارس ٢٠٠٤ كتبه الصحفيان روبرت فيسك وسيفرين كاريل تحت عنوان «تحالف المرتزقة»[٤] جاء في أهم المقاطع منه ما يلي:

«إن جيشاً من آلاف المرتزقة يظهرون في معظم مدن العراق، وكثير منهم جنود أمريكيون وبريطانيون سابقون استأجرتم السلطات البريطانية ـ الأمريكية والشركات التي تخشى على حياة مستخدميها. وكثير من هؤلاء خدموا في جنوبي أفريقيا. وهناك شكوك عن اختيار قوة الاحتلال من القارة الأمريكية من المرتزقة التشيليين الذين تدربوا إبان عهد الرئيس بينوشة، كي يحرسوا مطار بغداد. وبعضهم موجود في العراق من جنوبي أفريقيا بصورة غير قانونية لأن حكومة جنوبي أفريقيا أصدرت قانوناً لمراقبة تصدير المرتزقة.

إن الخسائر البشرية بين المرتزقة لا تدخل ضمن إحصاء خسائر سلطات الاحتلال. يشك بعض الخبراء البريطانيين بأن بريطانيا هي أكبر مصدر للمرتزقة للعراق. تعمل الكثير من الشركات بالإقامة في فيلات تقع في المنطقة التي تسكنها الطبقة الوسطى في بغداد دون أن تضع أي اسم على أبواب المنازل. ويذكر بعض رجال الأمن في هذه الشركات أنهم كانوا يتقاضون ٨٠ ألف جنيه إسترليني في السنة ضمن تحمل الأخطار الكبيرة. وإن من عمل في الفلوجة لمدّة سبعة أيام كان يتقاضى ألف دولار في اليوم الواحد. وهم جميعاً لا يرتدون لباساً موحّداً ولا يظهرون أسلحتهم. وذكر دافيد كلاريدج (David Claridje) مدير إحدى الشركات البريطانية وهي شركة (Janusian) بأن الشركات البريطانية قد حصلت على ما يزيد عن ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني عن عقودها في العراق خلال سنة من احتلال العراق. وإن واحدة من الشركات وهي (Erinys) تستخدم ١٤ ألف عراقي في حراسة حقول النفط»[٥].

ونشر موقع كورب وتش الإلكتروني (Corpwatch) بتاريخ ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤ تقريراً بعنوان «المتعاقدون الخصوصيون والتعذيب في أبو غريب» أعده براتاب شاترجي وأ. س. تومبسون[٦] وجاء في خلاصته ما يلي:

«اثنان من المتعاقدين العسكريين الخاصين تمّ التحقيق معهما عن دورهما في التعذيب في سجن أبو غريب في العراق. الأول يتصل بشركة كيسي (CACI) في

---

(٤) Robert Fisk and Severin Carrell, «Coalition of the Mercenaries,» *Independent,* 29/3/2004.

(٥) نقلاً عن موقع الإنترنت: <http://www.counterpunch.org>.

(٦) انظر: Pratap Chatterjee and A. C. Thompson, «Private Contractors and Torture at Abu Ghraib,» 7/5/2004, <http://www.corpwatch.org/article.php?id=11285>.

ولاية فيرجينيا (Virginia) والثاني عائد إلى تيتان (TITAN) في سان دييغو (San Diego) في ولاية كاليفورنيا (California) وقد ورد ذلك في تقرير أصدره الجنرال أنتونيو تاغوبا (Antonio Taguba) وأشار إلى أسماء أربعة أشخاص متهمين بارتكاب أفعال التعذيب».

وبثت شبكة «س.إن.إن» (CNN) بتاريخ ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ لمراسلها نك روبرتسون (Nic Robertson) تقريراً تحت عنوان «المتعاقدون في العراق يصنعون الملايين على خطّ المواجهة»[٧] وجاء في التقرير:

«إن المتعاقدين المستهدفين جني الأرباح مع حكومة الولايات المتحدة مدعوون لتقديم الأمن للمشروعات والأفراد في النزاعات التي أشعلها العسكريون. إن عقداً منح للشركة البريطانية (AEGIS Specialist Risk Management Company) من قبل البنتاغون بمبلغ ٢٩٣ مليون دولار، في الوقت الذي أعلنت الحكومة بأنها لا تستطيع أن تدفع كامل المبلغ للعقود التي يتسم الكثير منها بالسرية. ويقدر خبراء الصناعة بأن الأعمال الأمنية تكلف عشرات بلايين الدولارات.

هناك الكثير من النقود وكثير من العمل وحصلت على الكثير منها شركة Blacwater إحدى أكبر الشركات وأشهرها إذ أنّها فقدت أربعة من مستخدميها في الفلوجة في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٤ حيث قتلوا وعلقت جثث اثنين منهم على جسر. وقد تأسست الشركة المذكورة عام ١٩٩٧ وتوسعت أعمالها بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، نائب رئيس الشركة Cofer Black رئيس سابق لمركز المخابرات الأمريكية لمناهضة الإرهاب CIA Counterterrorism Center قال بأن شركته مستعدة بأن تقدّم قوة منطقية لوضعها تحت تصرف القادة أو أي سلطة وطنية لحمايتها».

ونشرت جريدة **الواشنطن بوست** *(Washington Post)* بتاريخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ مقالة بقلم ريناي ميرل (Renae Merle) تحت عنوان «إحصاء عددي: ١٠٠ ألف متعاقد في العراق»[٨].

«هناك حوالى ١٠٠ ألف متعاقد حكومي يعملون في العراق، ولا يشمل ذلك المتعاقدين الثانويين وهذا يقارب عدد القوات الأمريكية هناك، طبقاً للإحصاءات العسكرية عن عدد المدنيين العاملين في مواقع القتال ويوجد بين هؤلاء أمريكيون

---

(٧) انظر: Nic Robertson, «Iraq Contractors Make Billions on the Front Line,» CNN,13/6/2006,
نقلاً عن: <http://www.globalpolicy.org>.

(٨) انظر: Renae Merle, «Census Counts 100000 Contractors in Iraq,» *Washington Post*, 5/12/2006.

وعراقيون وأطراف ثالثة مستأجرون من الشركات العاملة تحت سلطة المتعاقدين مع الحكومة الأمريكية. وهو رقم يزيد عن تقديرات البنتاغون التي جاءت بحدود ٢٥ ألفاً من المتعاقدين الأمنيين في العراق. وهو يشكل أيضاً عشرة أضعاف عدد المتعاقدين الذين استخدموا في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، ويعكس تنامي اعتماد البنتاغون على المتعاقدين بعد انتهاء الحرب الباردة، لتكليفهم بأعمال كتقديم الأمن واستجواب السجناء، وطبخ وجبات الطعام وبناء القواعد التي كانت جميعها مهام مقتصرة على العسكريين».

تقول ديبورا د. أفانت (Deborah D. Avant) مؤلّفة كتاب صدر عام ٢٠٠٥ بعنوان **سوق القوة ـ آثار خصخصة الأمن**(٩) بأن من الصعب إيجاد الأرقام الرسمية، ولكن هناك تقديرات بأن ٩٢٠٠ متعاقد استخدموا في حرب الخليج وفي نزاع قصير الأجل ومن دون مشاريع إعادة بناء. وبالمقابل فإن ١٤٠ ألف عسكري أمريكي في العراق الآن معهم أعداد كبيرة من المتعاقدين. فشركة دينكورب إنترناشيونال (Dyn Corp International) لديها حوالى ١٥٠٠ مستخدم في العراق بينهم ٧٠٠ يساعدون الشرطة. وشركة بلاك وتر (Black Water) لديها أكثر من ألف مستخدم في العراق معظمهم يقدمون خدمات الأمن الخاص. وتقول شركة كيلوغ براون إند روت (Kellogg Brown and Root) وتعد من أكبر المتعاقدين في العراق بأنها لا تحصر قوتها العاملة في بلد معين، بينما لديها أكثر من ٥٠ ألف مستخدم ومتعاقد ثانوي في العراق، فلديها وحدات في أفغانستان والكويت. كما إنّها متعاقدة مع وزارة الدفاع العراقية حول التخطيط الإستراتيجي وإقامة مكتب للشؤون العامة. كما إنَّ شركة تيتان (Titan) للترجمة لديها ٦٥٠٠ مستخدم.

ونشرت جريدة **لوس أنجلس تايمز** *(Los Angeles Times)* مقالة بقلم جيرمي سكاهل (Jeremy Scahill) بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ تحت عنوان: «مرتزقتنا في العراق»(١٠). جاء في خلاصتها ما يلي:

عندما كان الرئيس بوش يعتلي منصة الخطابة ليقدم حالة الاتحاد كانت هناك خمس عائلات أمريكية تتلقى أخباراً عن وفاة أحبائها في العراق. إلا أن هؤلاء لم يكونوا مدنيين أو عسكريين أمريكيين ولكنهم كانوا قد تدربوا ليكونوا مرتزقة أرسلوا إلى العراق من قبل شركة أمنية خاصة في كارولينا الشمالية وهي شركة بلاك وتر الأمريكية

(٩) انظر: Deborah D. Avant, *The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2005).

(١٠) انظر: Jeremy Scahill, «Our Mercenaries in Iraq,» *Los Angeles Times*, 25/1/2007.

(Blackwater USA). وكانت هذه الشركة قد ظهرت إلى الأنباء عندما توفي أربعة من مستخدميها في الفلوجة عام ٢٠٠٤ وعادت الآن الشركة نفسها إلى واجهة الأنباء لتذكر كيف أصبحت خصخصة الحرب. ويوم الثلاثاء سقطت إحدى الطائرات السمتية لإحدى الشركات فوق منطقة عمليات حربية في بغداد. إن الأشخاص الذين قتلوا كانوا يقدمون الأمن الدبلوماسي بقيادة شركة بلاك وتر لقاء عقد بقيمة ٣٠٠ مليون دولار مبرم مع وزارة الخارجية منذ عام ٢٠٠٣ حيث كانت تقدّم الحراسات لبول بريمر المدير الإداري لسلطة التحالف والسفير الأمريكي الحالي في بغداد زلماي خليل زادة.

لم يذكر الرئيس بوش أية إشارة إلى هبوط الهيلكوبتر في خطابه ولكنه تناول عدة مواضيع تتصل بخصخصة الحرب في سياسته تجاه العراق والحاجة إلى مزيد من القوات. وناشد بوش الكونغرس بإجازته إقحام ٩٢ ألف جندي خلال الخمس سنوات القادمة. وشدد على المبادرة التي تمثل تطوراً مهما للرد على النكبة التي أصابت الولايات المتحدة بإعادة بناء الآلة العسكرية المتمثلة بالاحتياطي المدني (Civilian Reserve Corps) الذي يتعين أن ينشط أكثر من الاحتياطي العسكري. ومن المعلوم أن المتعاقدين الخاصين يشكلون ثاني أوسع قوة في العراق. إذ إنَّ هناك مئة ألف متعاقد بينهم ٤٨ ألفاً جنوداً خاصين، أي لحسابهم الخاص ومستأجرين وفقاً لتقرير مكتب الرقابة المالية الأمريكي. وكثير من هؤلاء الجنود يتقاضون ألف دولار يومياً أكثر بكثير من الجنود العاملين، وإن اقتراح الرئيس عن الاحتياطي المدني لم يكن من فكرته لوحده. إذ إنَّ صيغة الخصخصة أطلقت قبل عامين من قبل إريك برينس (Erik Prince) الملياردير المحافظ ومالك شركة بلاك وتر الأمريكية والرجل المتبني لاعتبار المرتزقة قوات شرعية. حيث طرح فكرة عقد مؤتمر عسكري «للألوية المتعاقدة» (Contractor Brigade) لإضافتها إلى الجيش الرسمي (Official Military) وكان هناك ذعر من وزارة الدفاع حول تزايد حجم الجيش وقد صرح برينس بأننا نريد إضافة ٣٠ ألف شخص، وتم الحديث عن التكاليف التي تتراوح بين ٣،٦ بليون و٤ بليون دولار لتحقيق ذلك، ولكن حساباتي تشير إلى أن ذلك يكلف مبلغ ١٣٥ ألف دولار لِكُلّ جندي. وأضاف بأننا سنفعل ذلك كونه رخيص الكلفة. وإن برينس ليس رجلاً متبنياً فكرة فحسب، وإنما هو رجل يملك جيشاً. إذ بدأت شركة بلاك وتر نشاطها عام ١٩٩٧ بمعسكر للتدريب العسكري تهيئة للاستجابة لطلبات الحكومة، واليوم تمتلك الشركة علاقات قوية مع الوكالات العسكرية والاستخباراتية وصولاً إلى البيت الأبيض. وساهمت في الحرب على الإرهاب بما تمتلك من قواعد عسكرية خاصة في العالم و٢٠ طائرة و٢٠ ألف جندي.

ونشرت جريدة **سكوتسمان** *(Scotsman)* البريطانية مقالاً بتاريخ ٢٥ شباط/

فبراير ٢٠٠٧ بقلم بريان بريدي (Brian Brady) تحت عنوان «مرتزقة لتعويض نقص القوات في العراق»[١١] جاء في خلاصته ما يلي:

يتفاوض الوزراء على عقود بملايين الجنيهات مع الشركات الأمنية الخاصة لتغطية بعض النقص الناجم عن انسحاب القوات البريطانية. وذلك بعد أيام من إعلان طوني بلير عن نيته بسحب ١٦٠٠ جندي من البصرة. وسيلتقي ممثلون عن وزارتي الدفاع والخارجية مع ممثلين عن الشركات الأمنية الخاصة خلال الشهور القادمة لمناقشة الخيارات لإقحام أعمال هذه الشركات في العراق خلال السنوات القادمة.

وسبق للحكومة البريطانية أن دفعت ١٦٠ مليون جنيه إسترليني للشركات الأمنية الخاصة منذ غزو العراق، لمختلف الخدمات بما فيها حماية الرسميين البريطانيين في عملهم وفي تنقلاتهم إلى الأماكن الخطرة في العالم، وبالرغم من الأمل بازدهار السوق للشركات الأمنية الخاصة فإنها بعد تفجر وهم العراق ستتردد حتى مع الأعمال المجزية خلال الفترة التالية للاحتلال.

إن حجم سوق الشركات الأمنية الخاصة في العراق من الصعب تحديده، ولكن هناك تقديرات بين ١٠ آلاف إلى ٣٠ ألف متعاقد أمني خاص يعملون في العراق. وعندما عقد في الشهر الماضي مؤتمر للشركات الأمنية الخاصة البريطانية، عبرت الوفود عن رأيها بأن صناعة الأمن الخاص في العراق قد نمت بحدود عشرة أضعاف العقد الماضي وكانت مواردها بحدود ٤ بلايين دولار أو ما يعادل ٢,٠٤ بليون جنيه إسترليني سنوياً. وأما المبالغ التي دفعت للحماية الشخصية (Bodyguard Protection) وحدها قد بلغت ١٩ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ ووصل إلى ٤٨ مليون جنيه في السنة التالية. وقد فشل الوزراء في استصدار تشريع يسمح بالرقابة على نشاطات الشركات الأمنية الخاصة.

ثالثاً: موقف القانون الدولي من استخدام المرتزقة في النزاعات المسلحة

لم تتناول الصكوك الدولية تعريفاً للمرتزقة إلا في وقت متأخر عندما صيغ في عام ١٩٧٧ البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩.

ولا بدّ أن نبدأ بتعريف المرتزقة في القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

---

(١١) انظر: Brian Brady, «Mercenaries to Fill Iraq Troop Gap,» *Scotsman*, 25/2/2007,
نقلاً عن موقع: Global Policy Forum.

١ ـ جاء في المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الصادر عام ١٩٧٧ ما يلي:

أ ـ لا يحقّ للمرتزق التمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب.

ب ـ المرتزق هو أي شخص:

(١)يجري تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح.

(٢)يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية.

(٣) يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو مم يدفع لهم.

(٤) ليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.

(٥) ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

(٦) ليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة.

٢ ـ ثم اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٤٤/ ٣٤ المؤرخ في ٤/ ١٢/ ١٩٨٩ الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.

ونصت المادة الأولى من الاتفاقية على ما يلي:

أ ـ المرتزق هو أي شخص:

(١) يجند خصيصاً، محلياً أو في الخارج، للقتال في نزاع مسلح.

(٢) يكون دافعه الأساسي للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي وبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو باسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد كثيراً على ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.

(٣) لا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا من المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف في النزاع.

(٤) ليس من أفراد القوات المسلحة لطرف في النزاع.

(٥) لم توفده دولة ليست طرفاً في النزاع في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة.

ب ـ في أي حالة أخرى، يكون المرتزق أيضاً أي شخص:

(١)يجند خصيصاً، محلياً أو في الخارج للاشتراك في عمل مدبر من أعمال العنف يرمي إلى:

ـ الإطاحة بحكومة ما أو تقويض النظام الدستوري لدولة ما بطريقة أو بأخرى.

ـ تقويض السلامة الإقليمية لدولة ما.

(٢) ويكون دافعه الأساسي للاشتراك في ذلك هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي ذي شأن ويحفزه على ذلك وعد بمكافأة مادية أو دفع تلك المكافأة.

(٣) ولا يكون من رعايا الدولة التي يوجه ضدها هذا العمل ولا من المقيمين فيها.

(٤) ولم توفده دولة في مهمة رسمية.

(٥) وليس من أفراد القوات المسلحة للدولة التي ينفذ العمل في إقليمها.

رابعاً: موقف الدول من الاتفاقية ونفاذها والتزامات الدول الأطراف بموجبها

لم تستأثر الاتفاقية باهتمام جدي من الدول المؤثرة في منع استخدام المرتزقة. فقد بلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية ٢٨ دولة فقط حتى نهاية عام ٢٠٠٦، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بمصادقة الدولة الثانية والعشرين على الاتفاقية بموجب المادة ١٩ من الاتفاقية.

ولم تنضم إلى الاتفاقية أي من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ومن الدول الأوربية الأطراف في الاتفاقية: إيطاليا، بلجيكا، بيلاروسيا، كرواتيا. ومن الدول العربية الأطراف كلّ من: الجماهيرية العربية الليبية، قطر والمملكة العربية السعودية.

التزامات الدول الأطراف في الاتفاقية

تلتزم الدول الأطراف بمجموعة من الالتزامات. والالتزام الأساسي ما ورد في المادة ٥ التي نصت على ما يلي:

١ ـ لا يجوز للدول الأطراف تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تمويلهم أو تدريبهم وعليها أن تقوم، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، بحظر هذه الأنشطة.

٢ ـ لا يجوز للدول الأطراف تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تمويلهم أو تدريبهم لغرض مقاومة الممارسة الشرعية لحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير، حسبما يعترف به في القانون الدولي، وعليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة، وفقاً للقانون الدولي، لمنع تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تمويلهم أو تدريبهم لذلك الغرض.

٣ ـ تعاقب الدول الأطراف على الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار الطابع الخطير لهذه الجرائم.

خامساً: اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على ظاهرة المرتزقة

اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية عند اجتماعها في ليبرفيل في ٣ تموز/يوليو ١٩٧٧ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على ظاهرة المرتزقة في أفريقيا. وقد اعتمدت الاتفاقية المذكورة التعريف نفسه الوارد في المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. ومما يلفت النظر في التعريف الوارد في الاتفاقية المذكورة فقرة لم تردّ في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ حيث نصت الفقرة ٢ من المادة الأولى على أنّه يعتبر مرتكباً لجريمة الارتزاق كلّ فرد أو **جماعة أو رابطة ممن يمثل دولة ما أو الدولة نفسها ويقوم، مستخدماً العنف المسلح بهدف مقاومة عملية تقرير مصير دولة أخرى أو استقرارها أو سلامتها الإقليمية بممارسة أي من الأفعال** التي عددتها ومن جملتها: إيواء عصابات مرتزقة أو تنظيمها أو تمويلها أو تجهيزها أو تدريبها أو تشجيعها أو دعمها أو استخدامها بأي طريقة.

الثغرة القانونية باقتصار الاتفاقية على حظر استخدام المرتزقة الأفراد دون الشركات

من الملاحظ أن الاتفاقية تنصرف أحكامها إلى الأفراد المرتزقة وحظر استخدامهم أو تدريبهم أو تمويلهم، ولكنها لا تعالج الأشخاص الاعتبارية وخاصة الشركات التي تتولى الارتزاق المؤسسي الذي برز بصورة خاصة في العراق عبر الشركات الأمنية الخاصة. بالرغم من أن نصّ الفقرة ٢ من المادة الأولى من الاتفاقية الأفريقية بإيراده تعبير (جماعة أو رابطة) يمكن أن ينصرف إلى الأشخاص الاعتبارية ومنها الشركات. ولكن هذا النصّ يقتصر نفاذه على الدول الأفريقية دون غيرها من حيث المبدأ.

وقد استأثر هذا الجانب الذي شكل منفذاً للتهرب من تنفيذ التوجه الدولي لحظر استخدام المرتزقة، باهتمام المنظمات والحكومات والجهات المعنية بمكافحة الارتزاق

في القانون الدولي، وبخاصة بعد تنامي أعداد ونوعيات الشركات الأمنية الخاصة في العراق منذ احتلاله من قبل الولايات المتحدة.

سادساً: المعالجات القانونية الدولية لمساهمة الشركات الأمنية الخاصة في نشاطات الارتزاق المحظورة دولياً

تناول مسألة نشاطات الشركات الأمنية الخاصة كونها تشكل صيغة مؤسسية من الارتزاق في ضوء القانون الدولي، كلّ من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة السويسرية والفريق العامل المعني بالمرتزقة في لجنة حقوق الإنسان.

١ ـ موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر

أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر[١٢] دراسة عن الشركات الأمنية الخاصة بعنوان «خصخصة الحرب» جاء فيها: منذ التسعينيّات، أبرمت عقود بالباطن مع شركات عسكرية وأمنية خاصة لكي تتولى المزيد من المهام التي كانت قوى الأمن والقوات العسكرية الرسمية تقوم بها تقليدياً. وتشمل هذه الأنشطة المهام المتعلّقة بالأمن، والدعم اللوجستي والتقني، والتدريب والحماية القريبة.

إلا أنه تزايدت الاستعانة بمتعاقدين من القطاع الخاص لجمع المعلومات وتحليلها وحراسة السجناء واستجوابهم وفي بعض الحالات المشاركة في المعارك. فإن هذه الأنشطة تضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في اتصال مباشر مع الأشخاص الذين يحميهم القانون الدولي. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتطوير اتصالاتها بهذه الشركات وبالحكومات المعنية، بهدف التأكد من أن كافة العناصر المشاركة في هذه المهام تدرك مسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

وتقدّمت سويسرا بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ١٩ / ١٠/ ٢٠٠٦ بمبادرة عالمية لتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بالنظر إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في مناطق النزاعات.

٢ ـ المبادرة السويسرية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول الشركات الأمنية الخاصة

كان المجلس الاتحادي السويسري قد أعد تقريراً مؤرخاً في ٢/ ١٢/ ٢٠٠٥ عن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بناء على طلب مقدم من العضو ستاهلن

(١٢) انظر: <http://www.icrc.org>.

(Stahelin) بتاريخ ١/ ٦/ ٢٠٠٤. وانطوى التقرير على ٦١ صفحة استعرضت التطورات الدولية التي أجازت للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة النمو والحلول بدلاً عن الدولة كما هو في حالة العراق. وأوصى التقرير بمجموعة تدابير يمكن للمجلس الاتحادي أن يتخذها على الصعيدين السويسري والدولي، وأهمها التدبير الخامس ويتضمن طرح مسيرة (Processus) على الصعيد الدولي، ويفضل أن تكون بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تستهدف المشاركة بحوار دولي لتأكيد وتوضيح التزامات الدول وجميع الفاعلين في القانون الدولي لدراسة أشكال تنظيم الشركات على الصعيدين الوطني والدولي(١٣).

وبناء على هذا التقرير طرحت المبادرة السويسرية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٦ وتضمنت الأهداف التالية:

أ ـ تعزيز الحوار بين الدول حول المسائل التي تطرحها التزامات المشاريع العسكرية ومشاريع الأمن الخاص.

ب ـ تذكير الدول وجميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي العام وبيان التزاماتها.

ج ـ دراسة الوسائل والصيغ التي تسمح بالتدخل على الأصعدة القانونية أو الإدارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وبناء على هذه المبادرة عقد اجتماعان لخبراء دوليين:

الأول: بين ١٦ و١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ في مدينة كوزناخت (Kusnacht) التابعة لكانتون زيوريخ. وحضره خبراء حكوميون يمثلون مختلف الدول وبخاصة التي تمسها مسألة الشركات الأمنية الخاصة. كما شارك في الاجتماع ممثلون عن الشركات العسكرية والأمنية، وخبراء مستقلون.

وكان الهدف من هذا الاجتماع تبادل وجهات النظر بصورة غير رسمية حول التحديات والتدابير المنتظرة في المبادرة السويسرية.

الثاني: بين ١٣ و١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ في مدينة مونترو السويسرية وضم خبراء حكوميين واستهدف: تعميق الحوار وتوسيع الأسس، ومناقشة وضع قواعد سلوك جيدة وأخيراً متابعة المبادرة السويسرية.

واتفق المشاركون في الاجتماع على أنّه ليس من حقّ الدول أن تتخلى عن

---

(١٣) انظر: <http://www.dfs.org>.

التزاماتها وتفوض بها الشركات الخاصة التي عليها تطبيق القانون الدولي العام.

وقد صدرت عن كلّ من هذين الاجتماعين خلاصة عن المناقشات وخاصة من الجوانب القانونية الدولية سواء في القانون الدولي الإنساني أو حقوق الإنسان.

ومن المنتظر أن تدرس المبادرة على كافة الأصعدة وعبر المؤتمرات التي تعقدها اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي ستعقد مؤتمرها الثلاثين في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧.

٣ ـ موقف المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفريق العمل المعني بالمرتزقة

أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان كراساً عن المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير. وجاء في الصفحة ٢٧ منه وتحت عنوان «شركات الأمن الخاصة وشركات المساعدة العسكرية» من التحديات الرئيسيّة التي نشأت مؤخراً وضع أسلوب مناسب للتصدي لأنشطة شركات الأمن الخاصة وشركات المساعدة العسكرية. ويدور جزء كبير من المناقشة حول مشكلة التمييز بين الخدمات المشروعة وتلك التي يمكن تصنيفها كأنشطة للمرتزقة. أما المسائل الأخرى فتشمل المدى الذي يمكن وينبغي فيه للدول أن توكل لشركات خاصة المسؤولية عن القانون والنظام، وما هي الجهات التي يمكن مساءلتها عن تجاوزات أو انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تقترفها هذه الشركات أو موظفون فيها. ومن الجوهري مواكبة التغييرات التي تطرأ على ممارسات المرتزقة واعتماد نهج موحّد والتشجيع على وضع تشريعات وطنية مناسبة.

هذا وعقد في جنيف بين ٦ و١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ اجتماع الخبراء الثالث المعني بالأشكال التقليدية والجديدة لأنشطة المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. وجاء في التقرير الصادر عن الاجتماع فقرات مهمة نبرزها وهي[(١٤)]:

الفقرة ١٢ ـ أصبح «التسويق» أو الدور المتنامي للقطاع الخاص في توريد الخدمات الأمنية والعسكرية اتجاهاً جديداً في نشاط المرتزقة أدى إلى تمييع التمييز القائم بين المرتزقة والأفراد العاملين لحساب شركات أمن خاصة قانونية. وتقدر الإسقاطات المتعلّقة بهذه الصناعة الخاصة قيمة سوق الارتزاق بما يقرب من ١٠٠ مليار دولار وهي سوق تنمو باستمرار. وقد ازداد التوريد من الولايات المتحدة

(١٤) صدر التقرير بالوثيقة رقم E/CN.4/2005/23 تاريخ ١٨/ ٢/ ٢٠٠٥.

وحدها من ٢ في المئة للمدنيين المستخدمين في حرب الخليج الأولى إلى ١٠ في المئة في البلقان و١٧ في المئة في محاربة التمرد العراقي. لذلك من المهم الاعتراف بسمات السوق الأمنية والتعامل معها. ومن المهم أيضاً وضع معايير وتدابير لقياس الأنشطة التي يضطلع بها الأفراد أو الشركات والبت في مشروعيتها.

الفقرة ٣٥ ـ في العراق وأفغانستان، لا تجند الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عادة لأداء مهام قتالية مباشرة، وإن كان من الصعب الوقوف بدقة على طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها هذه الشركات أو إقامة تمييز واضح بين خدمات الدعم والعمليات القتالية في أوضاع بالغة الاضطراب يتعرض فيها، مثلاً، أفراد يتولون حراسة مواقع إستراتيجية لهجمات من المتمردين. والوضع القانوني المبهم الذي يحيط بنشاط الأمن الخاص يتيح فرصاً لحثالة البشر للعمل كمرتزقة في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يساهم تجنيد مواطنين من المنطقة في تفاقم التوترات الاجتماعية ـ السياسية بين الدول.

وعالج الاجتماع مسألة وضع تعريف جديد للمرتزقة في ضوء التطورات الراهنة وقد اقترح الاجتماع في الفقرة (و) من الفقرة ٦٤ من التقرير ما يلي:

ـ ينبغي إضافة عنصر جديد للتعريف الجديد وهو عنصر «شركة المرتزقة»

ثمّ أنشأت لجنة حقوق الإنسان بقرارها رقم ٢٠٠٥/ ٢ الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير.

وتقدّم الفريق العامل بتقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٦[١٥] وتضمن التقرير عدة فقرات عن آثار أنشطة شركات القطاع الخاص والخدمات الأمنية في السوق الدولي. كما وردت فيه وقائع عن الشركات المرتزقة في العراق.

فقد ورد في الفقرة ٦٥ من التقرير بأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها تقع في منطقة رمادية غير مشمولة على وجه التحديد بالاتفاقية الدولية. وفي ظلّ غياب التنظيم والضوابط والرقابة المناسبة، تشكل أنشطة هذه الشركات في عدد من الحالات خطراً على حقوق الإنسان.

وجاء في الفقرة ٦٩ ما يلي: «ويساور الفريق العامل قلق خاص إزاء الإفلات

---

(١٥) انظر الوثيقة رقم A/61/341.

من العقاب الذي تتمتع به الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في ظلّ الصراعات المسلحة والمنتهكة لحقوق الإنسان، وإزاء ظاهرة تعاقد الدول على إسناد وظائف عسكرية رئيسيّة لتلك الشركات. وانتهاكات حقوق الإنسان التي زعم ارتكابها في سجن أبو غريب في العراق على يدّ موظفين تابعين لشركتين عسكريتين وأمنيتين خاصتين تقدّم شاهداً على المخاوف التي تثيرها الاستعانة بمصادر خارجية. ويود الفريق العامل أن يؤكّد أن الوظائف العسكرية الرئيسيّة التي كان يؤديها موظفو الشركتين العسكريتين والأمنيتين الخاصتين المعنيتين كانت تنفذ في غياب أي آليات تنظيمية تقتضي المساءلة والرقابة. وعلى الرغم من أنّه يبدو أن بعض التحقيقات الداخلية قد أجريت من جانب المتعاقدين المعنيين في ما زعم وقوعه من انتهاكات لحقوق الإنسان في أبو غريب، فإن الموظفين المزعوم تورطهم لم يخضعوا لتحقيقات خارجية أو لعقوبات قانونية، خلافاً للضمانات التي أعطتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. والواقع أن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الحالة في العراق (E/CN.4/2005/4) وجه نظر سلطات الولايات المتحدة إلى حقيقة أن أحد جوانب الحالة الأمنية في العراق يتعلق بتعاقد قوات التحالف مع مؤسسات أمنية خاصة قامت بنشر أعداد كبيرة من الأفراد يقدر قوامها بنحو ٢٠ ألفاً، مما يطرح تساؤلات بشأن النظام القانوني الذي ينطبق عليها وماهية واجبها في مجال الحماية. وتشير تعليقات قدمتها سلطات الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة إلى أن الموظفين الذين تتعاقد معهم الولايات المتحدة يعملون تحت إمرة التحالف ويخضعون للولاية القضائية الجنائية للمحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة (الفقرة ٢٤)».

وجاء في الفقرة ٧٠ ما يلي: «بيد أن تقارير تحدثت عن أنّه من أصل ٢٠ حالة معروفة لمدنيين متهمين بارتكاب أعمال إجرامية لم تقدّم لائحة اتهام سوى لمتعاقد واحد بتهمة الاعتداء في ما يتعلق بوفاة أحد المحتجزين في أفغانستان، ولم تجر محاكمة واحدة لأي متعاقد عسكري في العراق»[١٦].

خاتمـــة

يبدو واضحاً مما تقدّم أن تصاعد وجود الشركات الأمنية الخاصة في ظلّ احتلال العراق، قد أثار إشكالات قانونية أضحت ضمن الاهتمامات الجدية من الجهات الدولية.

---

(١٦) انظر: باسيل يوسف بجك، «العراق والعنف الجديد (ملف): الآليات القانونية الأمريكية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٢٨ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٦).

وإن هذه المساهمة تنطلق من جوهر فكرة حظر استخدام المرتزقة لكونهم يعملون بأجر لمنع حقّ الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير أو الإطاحة بنظام سياسي قائم في أي بلد، كما هو مبين في تعريف المرتزق الوارد في المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الصادر عام ١٩٧٧ والمادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٨٩. فإن الشركات الأمنية الخاصة في العراق قد ساهمت باحتلال العراق من جهة وفي الإطاحة بحكومته وتقويض نظامه الدستوري من جهة أخرى. وكلا العملين يشكلان أفعالاً محظورة بموجب القانون الدولي لأنها تدخل في فئة نشاطات المرتزقة. وليس مهماً من الناحية القانونية الصرفة، مدى الانطباق الحرفي للشركات الأمنية الموجودة في العراق على تعريف المرتزق الوارد في الاتفاقية. وإن مقترح فريق العمل بإضافة تعبير (شركة المرتزقة) إلى تعريف المرتزق دليل على صحة منظورنا القانوني لأن تعديل تعريف المرتزقة إنما هو كاشف وليس منشئاً أي أنّه يكشف عن وجود شركات تستهدف الارتزاق ليس إلا.

لذلك فإن توصيفنا للشركات الأمنية الخاصة في العراق بالمرتزقة لا يشكل خروجاً عن المنهج القانوني السليم **ولا بدّ أن نذكر بأن الاحتلال الأمريكي للعراق قد استهدف منذ اللحظة الأولى للاحتلال القضاء على بنية الدولة وكيانها المؤسسي بحل الجيش وقوات الأمن وأحلت محلّه ميليشيات من داخل العراق وشركات أمنية من خارج العراق.**

لذلك فإن على المجتمع الدولي أن يحمل قوات الاحتلال المسؤولية الناجمة عن إغراق العراق بالشركات الأمنية الخاصة التي عاثت فساداً وارتكبت الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان.

الفصل الثالث

المرتزقة في العراق.. ميليشيات وفرق موت(*)

رائد الحامد(**)

موظفو الشركات العسكريّة الأمنية الخاصّة، شركات الحماية الأمنية، المتعاقدون، المقاولون الأمنيون أيّاً كانت تسمياتهم، هم ليسوا أكثر من مرتزقة، أفراداً كانوا أم جماعات ظهروا بوضوح في الثلث الأخير من القرن الماضي في إطار مهنة احترافية، وبخاصّة في الدول الأفريقية التي غادرها الاستعمار الفرنسي أو البريطاني، لكن تاريخهم الحقيقي يمتد إلى الأيام التي سبقت الثورة الفرنسية ١٧٨٩، إذ كانت المطاعم والفنادق عادة ما تعلّق لوحات تحمل كتابات مثل ـ يمنع دخول الساقطات والكلاب ـ في إشارة إلى المرتزقة، ذلك أنّ سلوك الجنود المرتزقة وممارساتهم غير المقبولة وغير المسؤولة جعلت منهم عنصراً مرفوضاً من المجتمعات الأوروبية بصورة عامة[١]، بل إنّ البعض قد أرّخ لظهورهم إلى إمبراطور اليونان كوزينوفون الذي جنّد عشرة آلاف يوناني للمحاربة في بلاد فارس مقابل مال[٢].

يعرف ألن بيليه أستاذ القانون الدولي في جامعة نانتير الفرنسية عنصر المرتزقة

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «العراق بعد خطة بوش الجديدة» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٨ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)، ص ٩١ ـ ١١٣.

(**) باحث عربي.

(١) بسام العسلي، «جيوش المرتزقة وحروب المستقبل،» **الحرس الوطني**، العدد ٢٧٩ (آب/ أغسطس ٢٠٠٥).

(٢) انظر: «المرتزقة في العراق،» ترجمة محمد علي حريصي، **السفير**، ٨/ ١١/ ٢٠٠٦، نقلاً عن: **الإيكونومست**.

بأنّه «ذلك الشخص الذي يدخل طرفاً في نزاع بدافع الربح، وهو عمل يمنعه القانون الدولي»[٣]. وقد اشتهرت مجاميع المرتزقة بأدوار منافية لقيم المجتمعات الإنسانيّة مقابل أجر من دون أن تكون لهم قضية يقاتلون من أجلها فيقتلون ويقتلون، وغالباً ما يكون المرتزقة من العسكريّين المتقاعدين، وبخاصة الذين سبق وعملوا رسمياً بوصفهم أفراد حماية لمسؤولين في دولهم، أو حماية الأثرياء والمشاهير وغيرهم، والمرتزق عادة ما يكون محترفاً حياة الجندية التي يكتسب منها قدرة قتالية وكفاءة عالية لا تتوافر لمن لا يعيش حياة الجندية بصورة دائمة[٤]. وفي مقابل الربح المادي يمكن استغلال المرتزقة من قبل أنظمة أو دول أو جيوش أو شخصيات لتنفيذ سياساتها وتحقيق غاياتها بوسائل يحددونها، وهي في عمومها وسائل لا أخلاقية.

ومن وجهة النظر القانونيّة، فإنّ المرتزقة يخرجون عن نطاق التعريف الوارد في البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف وغيره من المعاهدات ذات الصلة حول تعريف المقاتلين وتمييزهم من غيرهم من المرتزقة. وتؤكد غيلارد من اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر جواز ملاحقتهم قضائياً في حال ارتكابهم جرائم تنمّ عن عدم احترامهم القانون الدولي أثناء النزاعات المسلّحة.

أولاً: المرتزقة والقانون

يشوب القانون الدولي غموض واضح بخصوص مسؤولية المرتزقة عن التجاوزات والانتهاكات التي يرتكبونها، ومثولهم أمام القضاء في الدول التي ارتكبوا فيها تجاوزاتهم وانتهاكاتهم، كما إنَّ النظام القضائي في مناطق النزاعات يكون متردياً إن لم يكن غائباً، وهو ما يثير قلق المواطن الضحية، والمنظمات والهيئات الإنسانيّة الدوليّة والمؤسسات والجمعيات الحقوقية والقانونية بخصوص إفلات الجناة من العقاب لصعوبة معرفة سلوك المرتزقة بسبب عدم تقديم الشركات التي يعملون فيها تقارير إلى الحكومات أو المنظمات الإنسانية في بلدانهم الأصلية أو التي يعملون فيها. وفي العراق تمّ منح الحصانة لكافة (المرتزقة) المتعاقدين مع شركات الحماية الأمنية العاملين لحساب قوات متعددة الجنسيات، بحسب قرار سلطة الائتلاف رقم (١٧) الذي أصدره الحاكم المدني السفير بول بريمر في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ قبل نقل السيادة إلى العراقيين في ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٤، حيث لا يتمّ إخضاعهم لأيّ ملاحقات قضائية بشأن تصرفاتهم. وعلى

---

(٣) ميشال سابان، «المرتزقة في العراق: نهاية مثيرة للجدل،» ١٨/ ٦/ ٢٠٠٤.

(٤) المصدر نفسه.

الرغم من أنّ جنوداً نظاميين مثلوا أمام محاكم عسكرية أمريكية أو بريطانية لمقاضاتهم بشأن الجرائم التي ارتكبوها في العراق، نؤكد أنّ أحداً من المرتزقة لم يخضع لأيّ شكل من أشكال الملاحقات القضائيّة.

قد يكون من الصعب محاكمة المرتزقة أو عناصر شركات الحماية الأمنية كون مسرح جرائمهم يقع خارج أراضي الدول التي تمّ تسجيل الشركات فيها، وبالتالي فإنّ محاكم أغلب هذه الدول لا تمتلك اختصاصات خارج حدودها الإقليمية، وبموجب القانون الدولي الإنساني، فإنّ عناصر شركات الحماية الأمنية يفقدون حمايتهم قانوناً في حال قيامهم بأعمال تعدّ بمثابة اشتراك مباشر في العمليات العدائية، أمّا إذا وقعوا في الأسر، فلا يحقّ لهم التمتع بالوضع القانوني بوصفهم أسرى حرب، وتجوز محاكمتهم لمجرد مشاركتهم في العمليات العدائية حتّى لو لم يكونوا قد ارتكبوا أيّ انتهاكات للقانون الدولي الإنساني[٥].

أوجب القانون الدولي الإنساني على الدول التي تستقدم شركات الحماية الأمنية مسؤولية احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة هذا الاحترام، وكذلك على الدول التي أنشأت تلك الشركات على أراضيها أو تعمل فيها، وبإمكان هذه الدول الضغط على الشركات باتجاه حظر أنشطة معينة، كالاشتراك المباشر في العمليات العدائية ما لم تكن الشركة مدمجة في القوات المسلّحة، وفرض حصولها على ترخيص بممارسة نشاطها استناداً إلى الوفاء بمعايير منها تلبية شروط معينة منها تدريب الموظفين في مجال القانون الدولي الإنساني، والحصول على تصريح لكلّ عقد وفقاً لطبيعة الأنشطة المقترحة والوضع القائم في البلد الذي سوف تعمل فيه الشركة، مع تحديد عقوبات ضدّ من ينتهك هذه الشروط، أو ليس لديه تصريح[٦].

ومن أجل ضمان احترام موظفي الشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة للقانون الدولي الإنساني وبحسب روح القانون، فإنّه يتعينّ عليهم احترامه ومواجهة المسؤولية الجنائية عن أيّ انتهاكات يرتكبونها، ويسري ذلك سواء أكانوا مستخدمين من قبل دولة أم منظمات دوليّة أم شركات خاصّة أم غيرها، ويتوجب «إجراءات للتدقيق في تعيين الموظفين وتوفير التدريب المناسب في مجال القانون الدولي الإنساني، واتباع

---

(٥) «القانون الدولي والشركات العسكرية والأمنية الخاصة،» اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦، <http:// www.icrc.org/Web/ara/siteara0.nsf/html/pmc-fac-230506>.

(٦) «مسؤولية الدول التي تنشأ عليها الشركات الخاصة،» اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦.

إجراءات العمل الموحّدة، وقواعد الاشتباك المطابقة للقانون الدولي الإنساني مع اتخاذ تدابير تأديبية داخلية»[٧].

تلزم اتفاقيات جنيف الجيوش أثناء الحروب التمسّك بالقانون الدولي من قبل الجيوش المتحاربة، وحماية المدنيين العزّل. وفي حال وقوع إحدى الدول المتحاربة تحت الاحتلال، فإنّ المسؤولية الأمنية في الأراضي المحتلة تقع على عاتق القوات النظامية لقوات الاحتلال وحدها، وتتحمّل هذه القوات تبعات الاستعانة بالشركات الخاصّة لحماية الأمن، وإنّ إقدام أيّ مسلّح من هذه الشركات على قتل أيّ مواطن يعتبر جريمة يحاسب عليها طبقاً للقوانين الدوليّة، وهو ما يجب العمل به في العراق حالياً.

ترجح اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر الدولي استمرار تواجد الشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة في مناطق النزاع حول العالم، أو قد يشهد تزايدها في المستقبل بدافع الحاجة إلى وضع تدابير ضابطة لمثل هذا التواجد، فقد أقامت اللجنة حوارات حول مهام الشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة مع بعض الدول، وبخاصّة تلك التي لديها شركات عاملة مسجّلة على أراضيها، أو تلك التي تستقدم هذه الشركات، وتنشد هذه الحوارات هدفين أساسيين، هما كفالة ممارسة الدول لمسؤوليتها إزاء عمل الشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة، وتشجيعها على اتخاذ تدابير ملائمة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني[٨].

ولطالما أشارت المحكمة الفدرالية الأمريكيّة إلى عدم وجود ما يخولها قانونياً مساءلة شركات الحماية الأمنية على جرائم عناصرها أو التحقق من قانونية الثروات الطائلة التي تجنيها هذه الشركات ومشروعيتها ومصادرها.

يرى البعض ضرورة التمييز بين مهام شركات الحماية الأمنية وبين مهام عناصر المرتزقة، لأنّ استخدام المرتزقة بحسب وجهة نظرهم أمر محظور بحسب اتفاقيات جنيف، ولكن وجهة النظر المناقضة ترى أنّ عمل هؤلاء لا يختلف كثيراً عن عمل المرتزقة، وأنّ الفرق الوحيد بين ما تفعله هذه الشركات وما يفعله المرتزقة هو كون هذه الشركات تحظى بمباركة الحكومة لأفعالها، بل وتعتبر أداة لتنفيذ أهداف محددة،

---

(٧) «القانون الدولي والشركات العسكرية والأمنية الخاصة».

(٨) «خصخصة الحرب والتفويض الخارجي للمهام الخارجية،» اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، ٢٣/٥/٢٠٠٦، <http://www.icrc.org/Web/ara/siteara0.nsf/html/privatisation-war-230506>.

ولم يوجه أحد أيّ اتهامات بخرق اتفاقيات جنيف للبنتاغون الذي منح أكثر من ثلاثة عقود عمل لهذه الشركات الأمنية الخاصّة، مع العلم التام بأنّها لا تخضع لقواعد الحرب وقوانينها[٩].

كان أحد التحقيقات التي أجراها الجيش الأمريكي، قد برأ شركة أمن بريطانية من ارتكاب مخالفات جنائية. وأطلق الجيش الأمريكي التحقيق بعدما أظهر شريط فيديو على الإنترنت متعاقداً مع شركة ايجيس البريطانية للخدمات الأمنية خلال إطلاق نار على سيارات مدنية في العراق، وأوصى التحقيق بعدم توجيه تهم، كما وجد تحقيق أجرته الشركة أنّ الحادث لا يتنافى مع القواعد المتبعة بشأن استخدام القوة من قبل الأفراد المدنيين العاملين في هذه الشركات.

ثانياً: المهام والأجور والحاجة الملحة

مع ازدياد الطلب على العنصر المرتزق ظهرت الحاجة إلى العمل على شكل مجاميع صغيرة ما لبثت أن تطورت إلى شركات تمارس نشاطها علناً في أكثر من بلد أوروبي وأفريقي، وفي الولايات المتحدة أيضاً. وهناك تقارير تشير إلى اتهام الحكومة البريطانية بزعامة توني بلير بخصخصة الحرب في العراق بوصفها جزءاً من استراتيجيتها للخروج من العراق، استناداً إلى تقرير منظمة وور أون ونت، ونقلت صحيفة **الاندبندنت** عن جون هيلاري مدير المنظمة الذي أعرب عن قلقه من أن تسعى الحكومة البريطانية إلى خصخصة النزاع في العراق قوله «إنّ احتلال العراق سمح للمرتزقة البريطانيين بجني أرباح هائلة، فيما فشلت الحكومة في تفعيل قوانين تعاقبهم على انتهاك حقوق الإنسان، ومن ضمنها إطلاق النار على المدنيين العراقيّين»[١٠].

يتسلّح المرتزقة في العراق بأحدث التجهيزات العسكريّة إضافة إلى المركبات المصفحة رباعية الدفع، وطائرات مروحية، وأجهزة كومبيوتر متطورة جداً، وكذلك تسخير الأقمار الصناعيّة في خدمة تحرّكاتهم وإرشادهم نحو أهدافهم.

ويتمتع المرتزق بمغريات قد تدفع أشخاصاً إلى مغادرة مهنهم الاعتيادية في بلدانهم الأصلية، كسائقي الشاحنات وحراس السجون وعناصر الوحدات الأمنية الخاصّة المتعاقدين وغيرهم، والتحول إلى العمل مرتزقين في أماكن الصراعات الدوليّة. ومن أهم المغريات، الأجور العالية المعروضة عليهم والتي تتراوح ما بين

---

(٩) أميمة عبد اللطيف، «البنادق المؤجرة في العراق (١)،» **مجلة العصر** (١ أيار/ مايو ٢٠٠٤).

(١٠) **الاندبندنت**، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٦، نقلاً عن: وكالة سانا.

٥٠٠ و١٥٠٠ دولار أمريكي يومياً[١١]، فيما لا يتعدى معدل راتب الجندي النظامي ٣٠٠٠ دولار شهرياً، وهو ما شجّع الكثير من الجنود على الالتحاق بشركات الحماية الأمنية الخاصّة. ومقارنة بظروف العمل المتشابهة مع المرتزقة، يتقاضى الشرطي العراقي أقل من ٤٠٠ دولار شهرياً، وهو ما يلقي المزيد من الضوء على تعدّد أساليب نهب الثروات العراقيّة، حيث تحقق الشركات الأمنية الخاصّة عوائد سنوية تصل إلى ١٠٠ مليار دولار في العراق وأفغانستان، وتتصدّر الشركات البريطانية القمة في تحقيق هذه العوائد، وأنّ شركة واحدة فقط من هذه الشركات هي شركة ايجيس للخدمات الأمنية نجحت في رفع رأسمالها المدور من ٥٥٤ ألف جنيه استرليني قبل بدء الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ إلى ٦٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٥[١٢].

ومع ازدياد ساحات الصراعات الدوليّة أصبحت الحاجة ملحّة إلى المرتزقة للقيام بمهام محددة تسند إليهم، كتأمين إمداد القوات المحاربة بالمؤن والسلاح، كما جرى في حروب البلقان وأفغانستان ويجري في العراق الآن، وهي مهام جديدة لم تكن معهودة في السابق، إذ كانت مهامهم ترتكز على حراسة رؤساء الدول القادمين عبر الانقلابات في دول العالم الثالث، أو حماية الحكومات نفسها، وحماية آبار النفط ومناجم الماس في أفريقيا، وحتّى القيام بقلب أنظمة حكم ما، كما حدث في جزر القمر بقيادة المرتزق الفرنسي بوب دينار، وكذلك في دول أخرى مثل غينيا وجزر سيشل وغيرها من الدول.

غداة نهاية الحرب الباردة تنامت نشاطات الشركات الأمنية الخاصّة على نحو واسع لتشمل تقديم خدمات تدريب القوات وتقديم المشورات العسكريّة لقوات الجيش والشرطة في البلدان التي يعملون فيها، إضافة إلى بعض الوظائف التي تنجزها أجهزتها الأمنية الخاصّة بها، حيث تقوم هذه الشركات بتقديم الدعم اللوجستي للانتشار العسكري وصيانة نظم الأسلحة وحماية المباني والمنشآت، وكذلك حماية الأشخاص وتدريب قوات الجيش والشرطة، وجمع المعلومات العسكريّة وتحليلها واحتجاز واستجواب السجناء، وفي بعض الحالات المشاركة في القتال[١٣]، الأمر الذي يطرح تساؤلات كبيرة حول نشاط هذه الشركات في العراق، حيث مارس عناصر المرتزقة التابعين لشركة تيتان العسكريّة الخاصّة عمليات استجواب وتعذيب وحشي ضدّ الأسرى العراقيّين في سجن أبو غريب

(١١) محمد شريف، «المرتزقة الجدد والقانون الدولي،» ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٤.

(١٢) «منشآت الأمن الخاص تسيء للعراقيين،» تقرير لـ «بي بي سي» (BBC)، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(١٣) «خصخصة الحرب والتفويض الخارجي للمهام الخارجية».

أدّت إلى وفاة عدد منهم تحت التعذيب، ولم تتمّ محاسبتهم، بل اقتصر الأمر على محاسبة بعض النظاميين، على الرغم مما أثارته عمليات التعذيب من ردود فعل عالمية واسعة. وكان التعاون بين شركات الحماية الأمنية والقوات النظامية في تلك المهام قد بدء منذ حرب فيتنام، وخصوصاً من قبل الـ سي أي آيه ضمن برنامج سري عرف باسم «العمليات السوداء»، إذ كان المرتزقة يرسلون لتنفيذ عمليات اغتيال وتخريب ضدّ مواقع وشخصيات فيتنامية لا تريد الحكومة الأمريكيّة التورط فيها مباشرة.

١ ـ مهام في العراق

تطورت المهام الموكلة للمرتزقة في العراق بشكل لا سابق له في تاريخهم أو تاريخ الجيش الأمريكي، حيث أوكلت إليهم مهام حراسة مشاريع ما يسمّى «إعادة إعمار العراق»، وحماية الشخصيات المهمة مثل الحاكم المدني بول بريمر ومسؤولين أمريكيين آخرين وحماية قوافل الإمدادات التي تمرّ في مناطق تحت سيطرة المقاومة العراقيّة، وحماية العديد من المؤسسات الحكومية العراقيّة الحساسة، إضافة إلى مقرّ الحكومة ومقرات قوات الاحتلال التي تعرف بـ «المنطقة الخضراء». ليس بالضرورة أنّ جميع هؤلاء المرتزقة هم من الأمريكيّين أو تابعين لشركات حماية أمنية أمريكية، بل إنّ بينهم من هم من جنوب أفريقيا ومن النيبال وتشيلي وكولومبيا والسلفادور وهندوراس وإيرلندا وإسبانيا وبولندا والبرازيل وإسرائيل، وأخيراً انضمت روسيا ولبنان إلى هذه الدول.

ذكرت تقارير صحافية في موسكو نقلاً عن ضابط سابق في قوات المظليين الروس أنّ أحد المكاتب تقدّم إليه بعرض للذهاب إلى العراق لمرافقة قوافل مساعدات إنسانية وحراسة بعثات منظمات دوليّة أو منشآت نفطية للشركات الأمريكيّة، ووصف الضابط هذه العروض بأنّها غطاء لمهمات أخرى يتمّ إجبار المرتزقة على تنفيذها، مثل تمشيط الأحياء السكنيّة في المدن بحثاً عن المقاتلين، وأعمال الاستطلاع والتفتيش على الحواجز، وأنّ الأفضلية عند تجنيد المرتزقة تعطى للروس الذين اكتسبوا خبرة قتالية في أفغانستان والشيشان[١٤].

ما يؤسف له حقاً أن نجد بين صفوف المرتزقة الذين يمارسون أقذر وأبشع

---

(١٤) «٤٥ ألف مرتزق من أمريكا اللاتينية وأوروبا يحاربون في صفوف قوات الاحتلال في العراق والأفضلية للروس،» ١٨/ ١١/ ٢٠٠٥، <http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/18-11-2005/iraq.htm>.

الجرائم ضدّ المدنيين العراقيّين، مرتزقة يحملون جنسيات عربيّة يشاركون في هذه الجرائم بأقل الأجور قياساً إلى أقرانهم من جنسيات أخرى، وبحسب جريدة **النهار** اللبنانية، فإنّ العديد من اللبنانيّين ينضمون إلى صفوف المرتزقة في العراق برواتب شهرية تتراوح بين ألف وأربعة آلاف دولار شهرياً، وهي رواتب متدنية قياساً برواتب الفرنسيين والأمريكيين وحتّى الكرواتيين الذين تتراوح رواتب بعض الخبراء والمتمرسين منهم بين ألف وعشرة آلاف دولار في اليوم الواحد(١٥). وكان العراق قد شهد عملية خطف ثلاثة لبنانيين تمّ الإفراج عن أحدهم في ٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، فيما تمّ قتل مرتزق رابع عشر على جثته لاحقاً.

٢ ـ خصخصة قوات الاحتلال

تحاول قوات الاحتلال التقليل من اعتمادها على جنودها النظاميين، وزيادة الاعتماد على عناصر شركات الحماية الأمنية، وبخاصّة بعد فرض المقاومة العراقيّة وجودها على الساحة كأمر واقع، فقد ذكرت تقارير لم يتمّ التأكد منها في حينها، أنّ قوات الاحتلال أبرمت عقوداً قيمتها مئة مليون دولار عام ٢٠٠٤ فقط لحماية «المنطقة الخضراء» وحدها، وبدأت شركات الحماية الأمنية تعرض خدماتها على الحكومات في الدول المحتلة مباشرة للمساعدة على حفظ الأمن الداخلي كما يقول أندرو وليامز من شركة نورث بريدج للخدمات في لقاء مع وكالة رويترز في ٩/ ٥/ ٢٠٠٦ «إنّ حكومات منتخبة مثل حكومتي كابل وبغداد تعاني جيوشها الوطنية اليوم من مشاكل وهي مثقلة بالأعباء، ويمكننا أن نقدّم لها ما تحتاجه من مساعدة لحفظ الأمن»(١٦).

على الرغم من مواقف الحكومة البريطانية المعلنة ضدّ عمل المرتزقة، إلا أنّ واقع تسرّب أعداد من جنودها إلى تلك الشركات وصعوبة الوضع الأمني في العراق، جعلا هذه الحكومة تتخذ قراراً بالاعتماد على إحدى الشركات الأمنية الخاصّة لحماية سفارتها في بغداد في مقابل ١٥ مليون جنيه استرليني، وكثر الحديث مؤخراً عن الخطوات العملية باتجاه خصخصة حرب العراق لكلّ من القوات البريطانية والأمريكية التي تحتل العراق، وتتمّ عملية الخصخصة من خلال استبدال جنود الاحتلال بالمرتزقة أو ما تطلق عليهم الولايات المتحدة «موظفي شركات الحماية الأمنية» أو «المتعاقدين الأمنيين». وتنقل صحيفة **الاندبندنت** البريطانية عن منظمة وور

(١٥) «مرتزقة لبنانيون يعملون في العراق،» ميدل إيست أون لاين، ٨/ ٦/ ٢٠٠٤.

(١٦) رويترز، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٦.

أون ونت «أنّ نسبة القوات البريطانية النظامية في العراق إلى قوات المرتزقة هي ١ إلى ٦، حيث يبلغ إجمالي هذه القوات ٤٨ ألف مرتزق، بينهم ٧ آلاف فقط من القوات النظامية و٤١ ألفاً من المرتزقة»[١٧].

ويؤكّد التقرير أنّ حكومة توني بلير شجعت شركات الحماية الأمنية على تزويد القوات البريطانية بالمرتزقة في العراق من خلال منحها عقود عمل بملايين الدولارات للقيام بمهام القوات البريطانية، وتساءل جون هيلاري مدير المنظمة قائلاً «كيف يمكن لتوني بلير أن يأمل في استعادة السلام والأمن في العراق، في حين يسمح للمرتزقة بالخروج الكامل على القانون؟»[١٨].

من أبرز الأسباب التي دعت الحكومتين البريطانية والأمريكية إلى المضيّ قدماً في خصخصة قواتهما، الفشل في تجنيد ما يسدّ حاجة القوات من الجنود النظاميين بسبب تصاعد عمليات فصائل المقاومة العراقيّة، وازدياد أعداد الهاربين أو من جنود الاحتلال الذين يرفضون الالتحاق للخدمة في العراق ثانية، بعد تمتعهم بإجازاتهم، والتقليل من الخسائر في صفوف جنود الاحتلال تجنباً للأثر الإعلامي الذي تتركه الأرقام الحقيقية لقتلى الاحتلال في الرأي العام، حيث لم يتمّ تسجيل المرتزقة ضمن قوائم قتلى قوات الاحتلال، يضاف إلى ذلك حاجة قوات الاحتلال إلى القيام بتنفيذ عمليات إجرامية مخالفة للقانون الدولي لتجنيب قواتها المساءلة أمام القانون الدولي بصفتها قوات احتلال، ويمكن أن تكون حاجة المشروع الأمريكي الكوني إلى نشر قوات عسكرية بحجم يفوق الإمكانات المتوافرة من أهم الأسباب التي قد تزيد من استعانة القوات الأمريكيّة بالمرتزقة على نطاق واسع مستقبلاً، فبعد أن كان ينظر إلى عمل شركات الحماية الأمنية على أنّها أفضل قليلاً من المرتزقة، أصبح ينظر إليها من قبل العديد على أنّها صناعة قانونية وذات قيمة[١٩].

٣ ـ المرتزقة ذراع الجيش الأمريكي

تحاول الولايات المتحدة أن تصوّر للعالم هؤلاء المرتزقة مقاولين أو متعاقدين تقتصر مهامهم على أعمال الحراسة وتأمين حماية المنشآت، في حين يشير الواقع إلى أنّ هؤلاء يمارسون مهام قتالية ضدّ المقاومة العراقيّة، إضافة إلى ارتكابهم جرائم ضدّ

---

(١٧) «بالمرتزقة: بريطانيا تخصخص حرب العراق،» موقع المختصر، ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٦، <http://www.almokhtsar.com/html/news/1349/2>.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) «بريطانيا تتجه لتقنين الصناعة الصاعدة،» **التايمز**، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٥.

المدنيين العراقيّين يمكن تصنيفها قانونياً بأنها جرائم حرب ضدّ الإنسانية.

إنّ احتلال العراق من قبل جيوش نظامية خارج إطار الشرعيّة الدوليّة يعدّ جريمة بكلّ المعايير القانونيّة والإنسانية، كما إنّ استقدام عشرات الآلاف من المرتزقة الذين يمتهنون الإجرام سبيلاً للكسب المادي يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، وجريمة ضدّ المواطن العراقي بكلّ المقاييس، فوجود هذا العدد الهائل من المرتزقة حوّل بغداد إلى عاصمة عالمية لشركات الحماية الأمنية وعاصمة للقتل. ويشير عدد من الخبراء إلى وجود آلاف الشركات التي توفّر المرتزقة في العالم، يوجد في العراق منها أكثر من خمسين شركة أغلبها أمريكية، إضافة إلى شركات بريطانية وإسرائيلية ومن جنوب أفريقيا أيضاً.

لا يقتصر وجود المرتزقة على شركات الحماية الأمنية، بل إنّ الجيش الأمريكي يضمّ أكثر من ٣٥ ألف جندي لا يحملون الجنسية الأمريكيّة، يحمل بعضهم فقط بطاقة الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة، فيما يحلم الآخرون بالحصول عليها أو على الجنسية الأمريكيّة في ما إذا كتب لهم العودة من العراق بعد انتهاء خدمتهم سالمين إلى الولايات المتحدة، وأغلب هؤلاء من الدول الناطقة بالإسبانية. وذكرت صحيفة **فيلاديلفيا إنكويرر** *(Philadelphia Inquirer)* أنّ الحصول على الجنسية الأمريكيّة لا يأتي بشكل تلقائي حتّى بعد خدمة الجندية، إذ تقدّم ١٣٥٠٠ جندي عام ٢٠٠٢ من الذين لا يحملون الجنسية الأمريكيّة للحصول عليها، إلا أنّ ٨٠٠٠ آلاف منهم فقط حصلوا عليها[٢٠].

قلة من العراقيّين متأكدون من وجود مرتزقة من شتى أصقاع الأرض يعملون بين ظهرانيهم بحجج حماية المسؤولين أو المنشآت الحيوية أو تأمين خطوط إمدادات قوات الاحتلال أو غيرها، وذلك للشبه الكبير بين تسليحهم وآلياتهم وأزيائهم وبين القوات النظامية، ولعدم توافر إمكانات التغطية الإعلامية الكافية للكشف عن كثير من عمليات المقاومة التي استهدفت المرتزقة، إلا أنّ هذه النسبة تقل أكثر بين العراقيّين الذين يعلمون بأنّ أغلب المرتزقة مجرمون سابقون أو مطلوبون للشرطة الدوليّة، ويشكلون العمود الفقري للكثير من عصابات الجريمة المنظمة التي تستخدمها قوات الاحتلال أو المخابرات الأجنبية أو قوى سياسية عراقية لها مصلحة في إشاعة القتل وتصفية الحسابات وصولاً لأهدافها الذاتية أو تنفيذاً لسياسات مخابرات الدول التي يعملون لصالحها.

---

(٢٠) مقالة مترجمة من خدمة **نيويورك تايمز** منشور على موقع المختصر بتاريخ ٢١/ ٥/ ٢٠٠٣.

يصعب التمييز بين القوات الأمريكيّة النظامية والمرتزقة من ناحية التسلّح، حيث إنّ هذه الشركات تمتلك أسطولاً من طائرات الهليكوبتر كما تذكر صحيفة **نيويورك تايمز** في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٤، كما إن لهذه الشركات تحالفات مع بعض العشائر المحلية. وتشير الإحصاءات إلى وجود أكثر من عشرين ألف مرتزق في العراق عام ٢٠٠٤ وإلى مئة وعشرين ألفاً عام ٢٠٠٦. وتضيف الصحيفة أنّ وجودهم الآن أصبح واضحاً في العراق، حيث يتجولون في عربات مدرعة، وكثير منهم مدجج بأسلحة قتال بالغة التقدّم، وقد شكلت بعض شركات الحماية الأمنية قوات للرد السريع، بل ووحدات مخابرات خاصّة بها تصدر يومياً تقاريرها الاستخبارية التي تعتمد فيها على خريطة وجودها في المناطق الساخنة[٢١]. وهذه في حقيقتها مهام تناط بالجيوش النظامية وليس بشركات الحماية الأمنية وعناصرها المرتزقة، الأمر الذي يزيل الحدود بين ما هو مدني وما هو حربي في عمل هذه الشركات.

٤ ـ الحدود العربيّة ممرات للدخول غير الشرعي

منذ الساعات الأولى لاحتلال العراق، وسيطرة قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني على بغداد، غابت سلطة الدول العراقيّة عن منافذ البلد الحدودية التي شهدت دخول بضعة آلاف من المرتزقة وغيرهم من عناصر التخريب من دون رقيب، وبالأخص عبر الكويت وإيران. ومن أهمّ المجاميع التي دخلت تلك التي تدربت في المجر والولايات المتحدة والبالغ عددها نحو ألف عنصر، وهم من الجنود والضباط في الجيش السابق الذين تمّ أسرهم خلال حرب الكويت عام ١٩٩١، أو فروا منها إلى معسكر رفحة للأسرى العراقيين في السعودية، يضاف إليهم عناصر الجريمة المنظمة، وبعض ضعاف النفوس من العراقيّين أو المجرمين المحترفين الذين أطلق سراحهم قبل «حرب ٢٠٠٣» بشهور، كما دخلت بضعة آلاف من عناصر فيلق بدر الذي تشكّل وتدرّب في إيران وعلى نفقتها من المهجرين أو من العراقيّين الذين وقعوا في الأسر خلال الحرب العراقيّة الإيرانية والذين لا يزالون يتقاضون رواتبهم الشهرية بصورة منتظمة من إيران وبينهم أعضاء في مجلس النواب الحالي كما كشفت ذلك «منظمة مجاهدي خلق الإيرانية» في شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

وبتواطؤ مكشوف وتسهيلات بينة من قوات الاحتلال التي لم تقم إلا بحماية وزارة النفط تمّت أكبر عملية تدمير في التاريخ المعاصر، حيث تمّ تدمير وإحراق متعمّد لدوائر الدولة ومؤسساتها بشكل ممنهج أعدّ له سلفاً، وطالت عمليات التدمير

(٢١) «البنتاغون جنّد ٢٠ ألفاً من المرتزقة للقتال في العراق،» **نيويورك تايمز**، ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٤.

المكتبات العامّة والمتاحف والبنى التحتية. ولم تكتف قوات الاحتلال بتسهيل مهمة القادمين معها لإحداث التخريب، بل عمدت إلى حلّ الجيش العراقي وتركت مخازن أسلحته نهباً لعصابات الجريمة المنظمة وبعض ذوي الأغراض الماديّة، وسمحت بتفكيك منشآت التصنيع العسكري ومن ثمّ بيعها إلى دول أخرى وبالأخص إيران.

٥ ـ البحث عن مخرج

لم يمض أكثر من عام حتّى أدركت الولايات المتحدة حقيقة سقوطها في المستنقع العراقي، فشرعت بالبحث عن مخارج لها من خلال ما يسمّى بـ «عملية نقل السيادة للعراقيين» وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة إياد علاوي تهيئ لحكومة انتقالية، وزيادة الاعتماد على المرتزقة لتقليل عدد الجنود النظاميين قدر الإمكان لضمان حماية المسؤولين والمؤسسات ذات الأهمية الحساسة، وكذلك شركات النهب المنظم التي تختفي خلف شعار إعادة إعمار العراق.

إنّ عمل المرتزقة مع قوات الاحتلال في العراق يوفّر عليها المزيد من التعتيم الإعلامي على العدد الحقيقي لخسائرها في العراق، حيث إنّ المرتزقة لا يرتدون الزّي العسكري، ما يجعلهم خارج الإحصاءات الرسمية التي يتولى البنتاغون الإعلان عنها والتي تشير إلى ثلاثة آلاف قتيل حتّى نهاية عام ٢٠٠٦، وهذا الرقم لا يعكس سوى جزءاً بسيطاً من حقيقة عدد القتلى من عموم الأمريكيّين في العراق.

ثالثاً: المرتزقة في العراق: الجيوش البديلة

ينقل الكاتب صباح البغدادي عن مجلة الـ **إيكونومست** البريطانية مقتطفات من مقال نشرته المجلة بعنوان «شجرة بغداد»، تقول فيه «إنّ الشركات العسكريّة الخاصّة تحتل الآن المرتبة الثالثة في خانة المساهمين الكبار في دعم الجهود العسكريّة الأمريكيّة والبريطانية في العراق»، وتنقل المجلة عن أحد المرتزقة الصرب، وهو قناص محترف من مرتزقة «النسور البيضاء» ذات التاريخ الإجرامي المعروف في عمليات الإبادة الجماعية ضدّ مسلمي البوسنة والهرسك، قوله «يمكن أن يبلغ الأجر اليومي الذي يتلقاه المحترف منا ١٥٠٠ دولار يومياً، وبعد انتهاء واجبي أصعد سيارة البورش الجديدة التي امتلكها وأتجول في شوارع بغداد». أمّا صحيفة الـ **واشنطن بوست** فقد ذكرت عن دور مثل هذه الشركات الأمنية في العراق، وخصوصاً شركة بلاك ووتر المسؤولة عن حماية الحاكم المدني بول بريمر، في عملية إخلاء جنود أمريكان محاصرين خلال الاشتباكات التي دارت في النجف، أنّ قوات هذه الشركة أطلقت آلاف القذائف ومئات القنابل عيار ٤٠ ملم، وأنّ عدداً غير محدد من المدنيين

سقطوا في صفوف العراقيّين. وتشير الصحيفة إلى أنّ المرتزقة الأربعة الذين قتلوا في الفلوجة وتمّ التمثيل بجثثهم كانوا من شركة بلاك ووتر أيضاً وسبق لهم أن خدموا في وحدات المارينز الأمريكيّة، وتشير تقارير معهد بروغينز لدراسات وأبحاث الأمن القومي إلى أنّ هذه الشركة التي تقع على مساحة ستة آلاف هكتار يتمّ فيها تدريب العشرات من العناصر العسكريّة السابقة وضباط الشرطة المسرّحين[٢٢]. ويضيف التقرير إلى أنّ هذه الشركة لم تعد تكتف بالتعاقد مع عدد كافٍ من الأمريكان، فلجأت إلى التعاقد مع عسكريين تشيليين سابقين خدموا في مرحلة الدكتاتور بينوشيه، وأنّ هذه الشركة أرسلت أول فرقة عسكرية لها وتعدادها ٦٠ مجنداً من تشيلي يتقاضون أجوراً تصل إلى ألف دولار يومياً، وأنّ تكاليف التعاقد مع الشركات العسكريّة الأمنية الخاصّة بلغت حوالى ٥ مليارات دولار، أي نحو ٢٥ في المئة من إجمالي مبلغ الـ ١٨ مليار دولار التي أقرّها الكونغرس الأمريكي[٢٣].

أكّدت منظمات أمريكية معنية بحقوق الإنسان أنّ الولايات المتحدة قامت في الفترة الأخيرة بتفعيل بعض الوحدات العسكريّة الأكثر شهرة خلال الحرب في فييتنام للمشاركة في الحرب في العراق، وتشير التقارير إلى أنّها من بين المجموعات المستنفرة لحماية ٣٠٠ ميل من خطوط الأنابيب التي تنقل النفط من كركوك في شمال العراق إلى الحدود التركية، ومجموعة تايغر فورس التابعة للفرقة ١٠١ الأمريكيّة المحمولة جواً التي استخدمت خلال حرب فييتنام في تصفية رجال حرب العصابات والمتعاطفين معهم من المدنيين، وكانت الصحف الأمريكيّة قد تحدثت عن المجازر التي ارتكبتها هذه الوحدة في فييتنام[٢٤].

١ ـ المرتزقة: قتلة ومقتولون

يمكن أن يكون عام ٢٠٠٤ عاماً حافلاً بحوادث اختطاف طالت العشرات من المرتزقة العاملين في العراق، وقد حاول الإعلام الغربي الإساءة إلى عمليات المقاومة العراقيّة من خلال قيامها بمثل هذه العمليات، وكذلك فعلت بعض وسائل الإعلام العربيّة، في حين تهدف المقاومة من خلال تصوير هذه العمليات وبثها عبر مواقعها على الإنترنت إلى فضح قوات الاحتلال وجرائم المرتزقة العاملين معها والذين أجمع العالم على افتقارهم، بل وانعدام أي صلة بين أعمالهم وبين القيم الإنسانيّة، وقد

(٢٢) عز الدين أحمد، «يستنزفون ربع الموازنة العسكرية،» **السبيل**، ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٥.

(٢٣) وسام الأسدي، «المرتزقة مقاولو قتل،» **الخليج**، ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٤.

(٢٤) المصدر نفسه.

حذرت أغلب فصائل المقاومة العراقيّة دول العالم من مغبة قدوم مواطنيها إلى العراق كونه ساحة حرب مفتوحة يصعب التمييز فيها بين ذوي النوايا الحسنة وغيرهم، والأجانب الذين يمارسون أعمالاً تصبّ في خدمة مشروع الاحتلال وغيرهم. وإذ إنّ الصراع بين المقاومة والاحتلال مستمر، وإنّ ما يجري من كلا الطرفين لا يشجع على البدء في إعمار ما دمّره الاحتلال في عدوانه العسكري، واستمراره في تدمير ما تبقى من خلال عملياته العسكريّة ضدّ المدن التي تشهد مقاومة مسلحة له، فإنّ واقعاً كهذا ينفي أيّ مبرّر لوجود الأجانب في العراق ما لم يكن وجوداً مسانداً للاحتلال، باستثناء بعض المنظمات الدوليّة الإنسانيّة، وهي على قلتها معروفة لطرفي الصراع، ولم يثبت استهدافها من المقاومة بل استهدفت عمداً من قوات الاحتلال وعملائه لتشويه صورة المقاومة.

على أثر حادثة سحل وإحراق جثث المرتزقة الأربعة من شركة بلاك ووتر في ٣١/ ٣/ ٢٠٠٤ في مدينة الفلوجة بعد تدمير مركبتهم رباعية الدفع، تحدثت قوات الاحتلال عن أنّ هؤلاء من المقاولين الذين يعملون في برنامج إعادة إعمار العراق، تبيّن في ما بعد أنهم كانوا في مهمة خاصّة وأنّهم المسؤولون عن جريمة قتل ٢٦ مواطناً من عائلة واحدة. ورافق تلك الحادثة حملة إعلامية مكثفة تصدّت لها وسائل الإعلام الأمريكي والغربي، إضافة إلى شبكة الإعلام العراقيّة منددة بما اعتبرته جريمة تمثيل بشعة، في الوقت الذي كانت فيه مستشفيات الفلوجة قد أعلنت عن مقتل أكثر من ٦٠٠ مواطن وإصابة نحو ١٤٠٠ آخرين معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال من دون تنديد. ولم يكن هؤلاء المرتزقة الأربعة مقاولين جاءوا لإعمار العراق، بل إنّهم مرتزقة بوش وقتلته المأجورين من مجموع ما يقارب خمسة عشر ألف عنصر من هؤلاء المتوحشين موجودين في العراق، وغالبيتهم من الفاشلين في المجتمع، وممن خدم في الجيش وراق له طعم الفشل فاستساغه، ومن جنوب أفريقيا ـ على سبيل المثال يتمّ تأجير عناصر مجرمة بكلّ معنى الكلمة من بقايا النظام العنصري، عن طريق شركات أمنية خاصّة وإرسالهم إلى العراق لإعادة الأمن والاستقرار كما يدعون ـ وخلال وجودي في كيب تاون قبل فترة قصيرة شاهدت بنفسي إعلانات في الصحافة لهذه الشركات[٢٥].

وعقب مقتل هؤلاء الأربعة قامت قوات الاحتلال بعملية انتقامية راح ضحيتها

---

(٢٥) وليم أولتمان، «قصة المرتزقة الأربعة في الفلوجة الباسلة،» ترجمة نديم علاوي، ٥/ ٤/ ٢٠٠٤، <http://www.alarabnews.com/alshaab/2004/11-04-2004/d8.htm>.

ثلاثمئة مواطن في الفلوجة في يوم واحد بقصف بري وجوي عشوائي.

اتخذت أعمال شركات الحماية الأمنية طابعاً قتالياً أسوة بالجيوش النظامية على الرغم من إصرار قوات الاحتلال على عدم مسؤوليتها القانونيّة عن الأعمال الإجرامية التي يقوم بها مرتزقتها، وإن كان ثمة محاكم يفترض أن يقدموا إليها، يجب أن تكون في موطنهم الأصلي وليس في العراق مكان ارتكاب الجرائم.

يعتبر المرتزقة فصائل المقاومة العراقيّة هي العدوّ الأول لهم في العراق، ما جعلهم يخوضون صراعات ضارية معها، على الرغم من عدم التكافؤ في التسليح والدعم اللوجستي والمعنوي بين الطرفين، وبالأخص الدعم الإعلامي المكثف الذي يشكّل غطاءً يحول دون الكشف عن جرائمهم ضدّ المدنيين العراقيّين، كما إنَّ الفوضى الأمنية وغياب سلطة الدولة تماماً، أو تواطؤها سهّل كثيراً مهمة تبرير جرائم المرتزقة التي حتّى وإن تمكّن مواطنون عراقيون أو أفراد من منتسبي بعض وحدات الشرطة من إلقاء القبض على مرتزقة متلبسين بجرمهم، فإنّ قوات الاحتلال سرعان ما تقوم باستلامهم والإفراج عنهم ليعودوا ثانية إلى ارتكاب المزيد من الجرائم، إذْ إنَّ السلطات العراقيّة لا تمتلك الحقّ في الاحتفاظ بهم أو التحقيق معهم طبقاً للأمر الإداري رقم ١٧ الذي أصدره الحاكم المدني بول بريمر.

٢ ـ محاولات تشويه صورة المقاومة

ليس بعيداً عن الأذهان قيام الشرطة العراقيّة بإلقاء القبض على ثلاثة أشخاص كانوا يقومون بزرع عبوات ناسفة قرب مقرّ أحد الأحزاب في مدينة البصرة يوم ٩/ ٣/ ٢٠٠٦، وبعد التحقق من هوياتهم تبيّن أنّهم جنود بريطانيون متنكرون بزيّ عربي، وأنّ قوات بريطانية قامت على الفور باعتقال عناصر الشرطة العراقيّة ومعهم البريطانيون الثلاثة الذين أفرجت عنهم وأبقت على عناصر الشرطة العراقيّة قيد الاعتقال(٢٦)، الأمر الذي يشير بأصابع الاتهام إلى أنّ هؤلاء من المرتزقة وليسوا من القوات البريطانية النظامية، كما يثير تساؤلات حول السياسة البريطانية في العراق وأهداف عمليات كهذه لا صلة لها بمهام جيوش الاحتلال المسؤولة أمام المجتمع والقانون الدولي عن حماية المدنيين والبنى التحتية في البلد المحتل!.

وفي ٨/ ٣/ ٢٠٠٦ ألقت السلطات المحلية القبض على شخص يحمل الجنسية

(٢٦) **السبيل**، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٦.

الأمريكيّة وبحوزته أسلحة وتجهيزات عسكرية لتحديد المواقع في سيارته بي أم (دبليو) أثناء تجواله في حيّ القادسية في تكريت، ولم تتخذ الحكومة العراقيّة أي إجراءات ضده، وبحسب أحد ضباط الشرطة المحلية، فإنّ هذا الشخص من المتعاقدين الأمنيين، أي من المرتزقة، ولم يكشف عن الشركة التي ينتسب إليها. وتندرج هذه الحادثة في إطار مسلسل ينفذه الاحتلال لإثارة الفتنة الطائفية من خلال إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار.

يستشهد العراقيون برواية المزارع الحاج حيدر أبو سجاد من مدينة الحلة كلّما دار الحديث حول ما تتعرّض له المقاومة العراقيّة من محاولات لتشويه صورتها، ومحاولات إشعال فتيل الحرب الأهلية، ففي ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦ روى الحاج حيدر حادثة قيام جنود أمريكيين على حاجز تفتيش جنوب شرق بغداد بزرع عبوة ناسفة بين صناديق الطماطم التي كان يريد بيعها في سوق شعبي مزدحم وسط بغداد، إلا أنّ حفيده الذي كان يرافقه نبهه بعد مغادرتهم حاجز التفتيش بقليل إلى أنّ جندياً أمريكياً استغل انشغاله مع جندي آخر يقوم بتفتيشه شخصياً وقام بوضع شيء ما في سيارته، وتبينّ للحاج حيدر بعد التحقق من كلام حفيده أنّها قنبلة موصولة إلى مؤقت كهربائي تمكن من التخلص منها وإلقائها في حفرة عميقة على أحد جانبي الطريق، وإنّ إقدام قوات الاحتلال على أفعال كهذه تطرح تساؤلات عن الحدود الفاصلة بين أعمال القوات النظامية والمرتزقة**!**.

تبقى ماثلة في الأذهان صورة شاهد العيان الذي أفاد بأنّ صاروخاً أطلق من مروحية أمريكية على حشد من المواطنين يتجمعون أمام مبنى مركز شرطة الكرخ راح ضحيته أكثر من ٢٥ شخصاً، وتحدثت حينها وسائل الإعلام العراقيّة بخاصة والعربية بعامة عن سيارة مفخخة يقودها انتحاري من التكفيريين فجّر نفسه، فيما أكّد بشجاعة مهنية مشهودة مراسل صحيفة **الغارديان** البريطانية في بغداد واقعة إطلاق الصاروخ الأمريكي كما رواها له أكثر من شاهد عيان**!**.

٣ ـ المرتزقة والاختطاف

من أشهر حوادث اختطاف المرتزقة، عملية اختطاف أربعة إيطاليين يعملون لحساب شركة حماية أمنية أمريكية في ١٢/ ٤/ ٢٠٠٤، أفرج عن ثلاثة منهم، فيما قتل فابريزيو كواتروتشي الذي يعمل بصفته مستشاراً أمنياً على يدّ خاطفيه. وعلى الرغم من المخاطر الجمة التي يتعرّض لها المرتزقة العاملون في العراق، إلا أنّ الأجور المرتفعة التي يتقاضونها تغريهم في مواصلة العمل، وقد قتل منهم ٢٤٠ مرتزقاً حتّى تاريخ ٢١/ ٤/ ٢٠٠٥، آخرهم ستة من المرتزقة العاملين في شركة

بلاك ووتر قضوا في حادث تحطّم المروحية البلغارية[٢٧].

إنّ الأرقام الرسمية الأمريكيّة لأعداد القتلى لا تشمل الموظفين الأمريكيّين التابعين لوزارة الخارجية والبالغ عددهم أكثر من ثلاثة آلاف في السفارة الأمريكيّة في بغداد فقط، وعناصر المخابرات والمتعاقدين الأمنيين (المرتزقة)، وحتّى الجنود غير الحاصلين على الجنسية الأمريكيّة. ويقدّر تقرير نشرته وكالة رويترز عدد المتعاقدين الأمنيين في العراق بـ ١٠٠ ألف متعاقد بمن فيهم السائقون، والمترجمون وأخصائيو الكهرباء والطهاة والمنظفون وغيرهم من الذين يعملون بشكل شخصي منفصل عن الشركات. ووفقاً لوزارة العمل الأمريكيّة بلغ عدد القتلى من هؤلاء حتّى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، نحو ٤٢٨ قتيلاً و٣٩٦٣ جريحاً[٢٨]. وبذلك يرتفع عدد القتلى إلى ٦٤٧ قتيلاً استناداً إلى تقرير سابق لوكالة رويترز، وهؤلاء القتلى لا يدخلون ضمن الأعداد التي يعلن عنها البنتاغون.

في الوقت الذي قتل فيه المئات من المدنيين العراقيّين في ما يوصف بتدابير وأعمال دفاعية من قبل عناصر شركات الحماية الأمنية، فإنّ فصائل المقاومة العراقيّة تمكنت من الاقتصاص منهم في أكثر من موقع، فإضافة إلى المرتزقة الأربعة الذين سحلوا في الفلوجة، فقد تعرّض رتل من المركبات رباعية الدفع صباح ١٤/ ١١/ ٢٠٠٥ إلى انفجار عبوة ناسفة في منطقة الصالحية قرب السفارة البريطانية أدت كما أفاد ضابط في الشرطة العراقيّة إلى تدمير مركبة رباعية الدفع ومقتل ثلاثة وجرح اثنين من العاملين في شركات الحماية الأمنية، ويعتقد أنّهم من الأمريكان، حيث تمّ إخلاؤهم من قبل القوات الأمريكيّة إلى المنطقة الخضراء القريبة من مكان الانفجار[٢٩]. وأعلن الجيش الأمريكي عن مقتل متعاقد أمني يحمل الجنسية الأمريكيّة يعمل لحساب وزارة الخارجية نتيجة هجوم صاروخي في مدينة البصرة من دون أن يعلن عن اسمه[٣٠].

تولي قوات الاحتلال اهتماماً بالغاً بالمتعاقدين الأمنيين في العراق، حيث واصلت هذه القوات بمشاركة قوات عراقية عمليات بحث واسعة عن خمسة متعاقدين اختطفوا يوم ١٨/ ١١/ ٢٠٠٦ عندما توقفت قافلة إمداد مكونة من ٢٣ شاحنة نقل ثقيلة وست مركبات أمنية رباعية الدفع قادمة من دولة الكويت عند نقطة

(٢٧) <http://www.almokhtsar.com>.

(٢٨) «تقرير خاص،» رويترز، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٢٩) الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينا)، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٥.

(٣٠) **الخليج**، ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٦.

تفتيش وهمية بدت وكأنها تعود للشرطة العراقيّة على الطريق السريع بالقرب من مدينة صفوان العراقيّة الحدودية، ثمّ استولى الخاطفون الذين كانوا يرتدون زي رجال الشرطة على ١٩ شاحنة ومركبة أمن واحدة، بعدها اقتيد ١٤ من طاقم قافلة الإمداد، أطلق سراح تسعة منهم لاحقاً وجميعهم من السائقين الآسيويين[٣١].

بات مؤكّداً صلة المرتزقة بفرق الموت وبالتفجيرات ضدّ المدنيين، فقد نشر موقع البصرة في ٢/ ٩/ ٢٠٠٤ خبراً عن تمكّن المقاومة العراقيّة من قتل عدد من جنود الاحتلال وبينهم اثنان من المرتزقة أعلن عن اسميهما، ونشرت صورتهما في وسائل الإعلام الغربيّة، وهما فرانسوا ستريدوم وديون جيوس، وتبيّن في ما بعد أنّهما من المطلوبين للعدالة لارتكابهما أعمال قتل منظمة خلال العشرين عاماً الماضية، كما أوضح القاضي ريتشارد جولدستون الذي عمل رئيساً سابقاً لمحكمة جرائم الحرب التي شكلتها الأمم المتحدة في يوغوسلافيا ورواندا الذي شعر بالفزع عندما تعرّف على صورتي الرجلين، ونقل عنه قوله: «إنّ الأمر مفزع أن يعمل مثل هؤلاء الأشخاص لصالح الولايات المتحدة الأمريكيّة في العراق».

٤ ــ مرتزقة وفرق موت وميليشيات

لا يمكن تناول موضوع المرتزقة وفرق الموت من دون التوقف قليلاً عند أهم مهندسي عمل هؤلاء، ففي نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ عينت الولايات المتحدة جون نيغروبنتي سفيراً لها في بغداد تمهيداً لنقل السلطة للعراقيين في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، ومعروف عنه تاريخه الدموي في فييتنام، حيث أشرف على تسليح وتدريب وتمويل فرق الموت المتخصصة في التعذيب والتحقيق والاغتيال والقتل لأكثر من ٤٠٠٠٠ من المقاومين الفييتناميين، ثمّ عمل في الفيليبين والمكسيك قبل انتدابه إلى العراق.

كانت فترة عمل نيغروبونتي سفيراً في هندوراس عام ١٩٨٠ محطة لا تقل أهمية عن عمله في فييتنام والسلفادور، حيث عمل على تشكيل فرق موت أهمها وأشهرها الفرقة ٣١٦ للمساعدة على قمع انتفاضة شعب هندوراس ضدّ الجنرال مارتنيز، وقد نجح في هذا إلى الحد الذي تمكن فيه من تحويل البلد إلى قاعدة لفرق الكونترا المعروفة بعملياتها الإرهابية ضدّ المدنيين في نيكاراغوا لزعزعة الاستقرار الداخلي وقلب نظام الحكم فيها، وأسّس فرقاً مماثلة في السلفادور قامت بعمليات ذبح وحشية للمئات من المزارعين المدنيين، وأخيراً نقل سفيراً إلى العراق بتوصية من وكالة

(٣١) **القبس** (الكويت)، ١٩/ ١١/ ٢٠٠٦ نقلاً عن: CNN.

المخابرات المركزية للقيام الأفعال الإجرامية بذاتها التي تمرّس عليها طيلة تاريخه الدموي من أجل إرهاب المقاومين أو المتعاطفين معهم من العراقيّين.

فرق الموت، تبقى اللغز الأكبر في واقع عراق ما بعد الاحتلال، إلى من تنتمي؟ من يقف وراءها؟ من هم عناصرها؟ ما هي أهدافها؟ وأسئلة أخرى تبدو الإجابة عنها مقنعة لنسبة من العراقيّين فقط، إلا أنّ الخطر الذي يشكّله وجودها على نسيج المجتمع العراقي الذي ظلّ متماسكاً لعشرات القرون دفع الكثير من الباحثين إلى التصدّي لهذه المهمة، وبخاصّة بعد أن بدأت بعض المعلومات التي لم تستطع الولايات المتحدة والحكومة العراقيّة الحفاظ على سريتها تتسرّب إلى وسائل الإعلام لضخامة المهام الموكلة إلى هذه الفرق وكثرة عملياتها، وكذلك ثبوت ارتباطها بشكل أو بآخر بشخصيات عراقية معروفة متصارعة مع شخصيات أخرى.

عرف العراق أول فرقة من فرق الموت بعد الاحتلال وهي تلك التي شكلها زعيم حزب المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي تحت اسم «أحرار العراق»، وهي نحو ١٠٠٠ عنصر تدربوا في هنغاريا والولايات المتحدة، وأغلبهم ضباط وجنود عراقيون من الجيش السابق أسروا خلال حرب الكويت عام ١٩٩١ أو فروا منها، وكانت البداية من معسكر رفحة للأسرى العراقيّين في السعودية[٣٢]. وهذه الفرقة مسؤولة عن عمليات نهب المتاحف العراقيّة والآثار، والسطو على البنك المركزي العراقي بمساعدة وحدة خاصّة في الجيش الأمريكي يديرها ضابط من أصل يهودي.

٥ ـ إسرائيل في قلب الحدث

كشفت مصادر عراقية رفضت الكشف عن اسمها عن وجود لواءين من القوات الخاصّة الإسرائيليّة في العراق مكلفين بتنفيذ عمليات الاغتيال والخطف والتفجيرات ضدّ من تعتبرهم إسرائيل أهدافاً لها، وأفادت بأنّ مجموعة أفراد اللواءين يربو على ٢٤٠٠ عنصر من قوة يطلق عليها «سرية مقتل» تتخذ من نادي الفارس قرب مطار بغداد الدولي مقراً لها، ويبدو أنّ من بين أهداف هذه القوة اغتيال الكفاءات العلمية والعسكرية، والعمل على تشويه صورة المقاومة العراقيّة من خلال القيام بسلسلة تفجيرات في مواقع عراقية يذهب ضحيتها عراقيون أبرياء لإلصاق صفة الإرهاب بها، وتصعيد حدة التوترات الطائفية. وقد رصد أحد مواقع الإنترنت[٣٣] بناء على

(٣٢) **الوطن**، نقلاً عن تقرير لوكالة قدس برس، ٣/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٣٣) منتدى بغداد العروبة.

معلومات من الداخل ستة مواقع تتواجد فيها القوات الإسرائيليّة الخاصّة، وهي نادي الفارس وفندق الرشيد ومدن أربيل وسامراء وبعقوبة وكركوك.

ظلت العقول والكفاءات العراقيّة هدفاً للمخابرات الإقليمية والدوليّة وللمرتزقة العاملين في شركات الحماية الأمنية والشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة، فخلال الأشهر السبعة الأولى بعد الاحتلال تمّ اغتيال سبعة من كبار الضباط العاملين في جهاز المخابرات العراقي السابق، ومن العلماء العاملين في الأسلحة والصواريخ، ومن الكفاءات الطبّية، وقال مصدر موثوق به: إنّ الموساد الإسرائيلي يقف وراء هذه الجرائم بالتنسيق مع قوات الاحتلال وبتشجيع منهم، وبالتعاون مع فريق الثعالب الرمادية الأمريكي، حيث استهدف ضباط مخابرات كانوا يعلمون في شعبة إسرائيل، وإنّ أحدهم هو مثنى الألوسي مسؤول متابعة الشؤون العلمية الإسرائيليّة في المخابرات العراقيّة، وقد اغتيل بمسدس كاتم للصوت في سوق تجاري مزدحم، كما جرى اغتيال الدكتور محمّد الراوي أحد أكثر الكفاءات الطبّية العراقيّة شهرة بسلاح مماثل في عيادته الطبّية في بغداد[٣٤].

تحاول قوات الاحتلال والحكومات العراقيّة المتعاقبة نفي كلّ التقارير التي تشير إلى وجود إسرائيلي بشكل ما في العراق، مع أنّ هناك الكثير من الأدلة التي تؤكّد هذا الوجود، كما إنَّ الأساليب المتقنة في تنفيذ عمليات الاغتيال تشير بأصابع الاتهام إلى إسرائيل، وفي إطار المصالح المتبادلة تبدو الحاجة الأمريكيّة إلى خبرات الجنرالات الإسرائيليين في مجالات حيوية تسهل مهمة القضاء على المقاومة العراقيّة مستفيدة من خبراتهم في مواجهة المقاومين الفلسطينيّين، وفي انتزاع الاعترافات من المعتقلين بأساليب تعذيب وحشية، ويمكن ملاحظة أوجه الشبه الكبير بين الأسلوبين الأمريكي والإسرائيلي في حصار المدن ومطاردة المقاومين من خلال المداهمات والانزالات الليلية وتفتيش المنازل من دون استثناء أثناء فرض الحصار الكامل على المدن والأحياء، وكذلك استخدام الطائرات الحربية في قصف المنازل المشتبه بإيوائها للمقاومين وملاحقتهم ورصدهم عبر الطائرات المسيرة الموجهة عن طريق الأقمار الصناعية، واستخدام طائرات الأباتشي على غرار ما يحدث في فلسطين، حيث تتمّ عمليات اغتيال قيادات حماس والجهاد الإسلامي وشهداء الأقصى في منازلهم أو أثناء تجوالهم بسياراتهم، وكثيراً ما تمّ إسقاط قنابل من الوزن الثقيل أو صواريخ مدمرة يروح ضحيتها عشرات المدنيين الأبرياء في فلسطين والعراق.

---

(٣٤) **الرياض**، ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٣.

٦ ـ ستيل وكاستل: فرق موت وميليشيات

أدى الجنرال الأمريكي جيمس ستيل دوراً في عملية تطوير قوات مغاوير الداخلية، وهو ضابط سابق في القوات الخاصّة الأمريكيّة، دشّن خبرته في فييتنام قبل تحوله إلى إدارة المهام الأمريكيّة في السلفادور في ذروة الحرب الأهلية هناك، وهو مسؤول عن اختيار عناصر فرق الموت المتسببة بأكثر من ٦٠ في المئة من الإصابات في إطار مكافحة المتمردين، وهم في حقيقتهم ليسوا سوى مدنيين عزل.

أمّا زميله الجنرال ستيفن كاستل أقدم مستشار أمريكي في وزارة الداخلية العراقيّة، فقد اكتسب خبرته في أمريكا اللاتينية أثناء حروب كولومبيا ضدّ المخدرات في التسعينيّات، كما عمل مع القوات المحلية في بيرو وبوليفيا، وأشرف بالتنسيق مع السفارة الأمريكيّة في بوغوتا على تشكيل فرقة الموت الكولومبية المسماة «أي يو سي» المسؤولة عن أكثر من ٨٠ في المئة من أخطر حالات انتهاك حقوق الإنسان، ومعروف عن الجنرال كاستل تصريحاته التي ينكر فيها الاتهامات الموجهة إلى الشرطة العراقيّة بارتكاب جرائم خطف واغتيال بقوله: إنّ الحالات القليلة التي حققنا فيها وجدنا أنّها إما إشاعات أو دسائس.

أوكل السفير نيغروبونتي إلى الجنرالين مهمة تنفيذ ما أسس له عبر فرق الموت التابعة لشخصيات عراقية والتي مولت وسلحت ودرّبت على أعمال القتل والاغتيال والانتقام، وهي لا تدين بأيّ ولاء للحكومة العراقيّة، بل إلى الشخصيّات التي تتبناها.

٧ ـ ميليشيات أم فرق موت؟

تذكر مجلة **ماريان** الفرنسية أن القائد السابق للعمليات الخاصّة في الجيش الأمريكي الجنرال داونينغ قارن بين الميليشيات العراقيّة وفرق الموت الممولة أمريكياً في السلفادور في ثمانينيات القرن الفائت قائلاً: إنّ أمريكا قررت القيام بالشيء ذاته في العراق منذ عام ٢٠٠٤ والاعتماد على الخيار السلفادوري[٣٥]. وتضيف المجلة بأنّ هذه الميليشيات تتساكن مع عصابات أخرى أقلّ عدداً وأهمية، وأنّ إياد علاوي يشرف شخصياً على ثلاث منها، **الأولى** أنشئت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ وهي «فرقة المثنى» ومقرها في أحد مطارات بغداد السابقة و**الثانية** «حماة بغداد» وأنشئت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ بقيادة حسين الصدر و**الثالثة** «حماة الكاظمية»، مهمتها حماية الروضة الكاظمية.

---

(٣٥) «البنتاغون يمول عصابات الموت والقتل على الهوية،» **ماريان** (٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٦).

يبلغ عدد فرقة «حماة بغداد» ٢٠٠٠ شخص يقودهم اللواء فؤاد فارس، حوّلوا إلى مهمات حماية في المنطقة الخضراء بعد ارتكابهم جرائم ضدّ الإنسانيّة في معارك الفلوجة بحجة ملاحقة المقاومة العراقيّة. وتؤكّد المجلة ذاتها أنّ القائد في هذه الفرق اللواء سعيد مالك المسؤول عن منطقة الدورة يقوم بتصفيات واغتيالات لحساب قوات الاحتلال، في مقابل عقود ضخمة، وهذه القوات تسعى إلى خلخلة نسيج بناء المجتمع العراقي لإثارة المزيد من الأحقاد عن طريق قيام هذه الميليشيات التي يقدر قوامها بأكثر من ٥٠ ألف عنصر بعمليات قتل ودمار وتطهير عرقي من دون حسيب وتحت أنظار قوات الاحتلال[٣٦] للتسريع في وقوع الحرب الأهلية كي تتفق خطط قوات الاحتلال مع الأهداف المعلنة لواحد من أقوى الشخصيّات العراقيّة موفق الربيعي مستشار الأمن القومي المعيّن من الولايات المتحدة[٣٧].

وفي إطار خطط قوات الاحتلال الأمريكي عمدت هذه القوات على اتباع استراتيجية التفجير المتوازن، ففي مقابل اغتيال قيادي شيعي يغتال قيادي سني للإيحاء بأنّه ردّ فعل على الفعل الأول، ومقابل كلّ تفجير في حيّ بأغلبية شيعية ترسل فرق الموت إلى الأحياء السنية لقتل مواطنين منها للإيحاء أيضاً بأنّه ردّ فعل على الفعل الأول. وتجاوز الفعل حدود السنّة والشيعة إلى المسلمين والمسيحيين، فقد طالت تفجيرات متزامنة خمس كنائس في يوم واحد بعد يومين فقط من قيام قوات الاحتلال بالاعتداء على أحد عشر مسجداً في مدينة الرمادي لتوحي بأنّ تفجير الكنائس المسيحية ردّ فعل على الاعتداء على مساجد المسلمين لنشر ثقافة العنف والعنف المضاد بين العراقيّين، وصولاً إلى حال عدم إمكانية التعايش بين المكونات المتباينة في كيان سياسي واحد لتقسيم العراق إلى ثلاث دول، كردية وشيعية وسنية، بوصفها هدفاً أمريكياً تسانده قوى عراقية وأخرى إقليمية.

وفي العراق لا يمكن إطلاق صفة الجيش أو الشرطة على الكتائب التي شكلت بعد الاحتلال. إنّ الأسس العرقية والطائفية المعتمدة وعقيدتها التي تدربت عليها والتي انعكست على أسلوب عملها وطبيعته لا يختلف عن عمل فرق الموت أو المرتزقة أو الميليشيات، ولم يدر بخلد القائمين على شؤونها الالتفات إلى توفير الأمن الجمعي للشعب العراقي، أو العمل بالحفاظ على سيادة حدود الوطن، بل كان الهدف الأساسي هو ما يعرف بـ «القضاء على الإرهاب» وفق المفهوم الأمريكي له،

---

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) ماكس فولر، «فرق الموت والعقول المدبرة للفتنة،» ٦/ ٣/ ٢٠٠٦، <http://www.darbabl.net/news-articles/news-articles-71.htm>.

وكان أول شعار أقسم به المتدربون هو «سنقطع حناجر الإرهابيين» أي المقاومين. ومن أشهر تلك الكتائب، الكتيبة ٣٦ واللواء ٤٠ ولواء الأسد ولواء الذئب وفرقة القوات الخاصّة المؤلّفة من عشرة آلاف عنصر بقيادة اللواء عدنان ثابت والتي تعتبر من أشرس هذه الكتائب، تمّ اختيار عناصرها على أساس طائفي ليكونوا في طليعة قوات الاحتلال التي تقتحم مدن المقاومة ذات الأغلبية المختلفة عن الانتماء المذهبي لعناصر تلك الكتائب بقصد واضح يهدف إلى بثّ الفرقة الطائفية والقومية وتصعيد احتمالات قيام الحرب الأهلية، وقد شارك بعضها في الهجوم على الفلوجة، إضافة إلى فرقة الحرية ومجاهدي الحرية اللتين كونتهما قوات المارينز ودربتهم على اقتحام البيوت بأساليب همجية، وعلى تعمّد الإساءة إلى العوائل وعدم احترام الآخر أو مراعاة الحرمات الخاصّة للمنازل والنساء والأطفال.

٨ ـ جثث مجهولة الهوية

بعد مضيّ أشهر على تشكيل تلك الكتائب، بدأت الساحة العراقيّة تشهد ظاهرة غير مسبوقة يدور حولها جدل واسع حتّى اليوم حول الجهات التي تقف وراء عشرات الجثث التي يعثر عليها بمعدل خمسين جثة يومياً في أنحاء متفرقة من بغداد وتعود لأشخاص اختطفوا من بيوتهم أو من مقرات عملهم أو من المساجد أو من قبل نقاط تفتيش أثناء تنقلهم بين أحياء بغداد. وتتمّ هذه العمليات على أساس هوية الانتماء الطائفي وهم في غالبيتهم المطلقة من العرب السنّة، وبات اختطاف أحدهم يعني بالنسبة إلى ذويه الموت المؤكّد وبداية مرحلة البحث عنه في ثلاجات حفظ الموتى التي لم تعد آمنة بسبب سيطرة الميليشيات عليها، ويتمّ العثور على تلك الجثث ملقاة في مبازل الصرف الصحي والأنهر ومناطق رمي النفايات. وتتشابه جميع الجثث تقريباً في كون الضحايا مقيدي الأيدي ومعصوبي العيون مع إطلاقة في الرأس من الخلف، ووجود آثار تعذيب وحشي على مناطق مختلفة من أجساد الضحايا المضروبة بالسياط وأدوات حادة ولسعات كهربائية، وأحياناً تبدو عليها آثار آلات كهربائية حارقة أو تهشيم عظام بمثاقب كهربائية أو بآلات حديدية حادة.

٩ ـ ميليشيات أم مرتزقة؟

على الرغم من أوجه الاختلاف بين المرتزقة من جهة، وقوات الأجهزة الأمنية والميليشيات من جهة أخرى، فإنّ قادة هذه الأجهزة والميليشيات يرتبطون عادة بوكالة المخابرات المركزية أو مخابرات دول إقليمية مجاورة، ويمارسون نشاطاتهم بالتنسيق مع القوات الخاصّة الأمريكيّة، وتحت إمرة القادة الأمريكيّين لملاحقة المقاومة العراقيّة، ومن بين صفوف المجاميع السياسية الرئيسة، وهي المجلس الأعلى وحزب الدّعوة

والحزبان الكرديان والمؤتمر الوطني والوفاق الوطني شكلت مديرية جمع وتحليل المعلومات ومهمتها الأساسية تحويل المعلومات الأولية إلى أهداف يمكن استخدامها في العمليات ضدّ المقاومة العراقيّة، وفي البداية كانت هذه العمليات تنفذ من قبل وحدة شبه عسكرية مكونة من ميليشيات من المجاميع الرئيسة الخمسة المذكورة(٣٨).

وبعد توسع مهام هذه الوحدات شبه العسكرية أو الميليشيات وتطور أجهزة الدولة، شكل جهاز المخابرات الوطني ليضاف إلى مديرية جمع وتحليل المعلومات بشعبتيها العاملتين في وزارتي الداخلية والدفاع، وعقب ذلك شكلت مستشارية الأمن القومي برئاسة موفق الربيعي للإشراف على المديريات الثلاث في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤. ويقال عن الربيعي: إنّه قيادي شيعي معتدل عمل مع مؤسسة الخوئي وهي منظمة خيريّة موالية للولايات المتحدة كانت توزع الأموال نيابة عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكيّة، ولها وشائج مع الصندوق الأمريكي القومي للديمقراطية من خلال ليث كبة الذي هو الآخر كما الربيعي مملوك قديم لوكالة المخابرات المركزية الأمريكيّة(٣٩).

تعتبر عناصر قوة حماية المنشآت في العراق مرتزقة من الطراز الأول، وشكلت هذه القوة في زمن السفير بول بريمر، ويعتقد أنّها تعمل خارج سيطرة قوات الاحتلال والحكومة العراقيّة. «وهي تمتلك إمكانات كبيرة، وتوجد لدينا أدلة تكشف عن تورط ميليشيات حماية المنشآت في عمليات العنف الطائفي في العراق»(٤٠) وقد حمّل وزير الداخلية جواد البولاني قوة حماية المنشآت المسؤولية عن عمليات قتل جماعية، وأنكر في تصريح لمراسل صحيفة الـ **واشنطن بوست** في بغداد تورط قوات الداخلية والدفاع في هذه العمليات، على الرغم من اعترافه بتسريح أكثر من ستة الآلف عنصر من وزارته في إطار حملة تطهير العناصر الإجرامية أو المتهمة بالفساد الإداري، واعترف للمراسل بأن الاعتقالات كشفت عن وجود أفراد من القوات المسلحة النظامية بين عصابات القتل، وأن التحقيق غالباً ما يكشف عن انتمائهم إلى قوة حماية المنشآت التي يصل عديدها إلى نحو ١٥٠ ألفاً أسستها قوات الاحتلال منذ عام ٢٠٠٣، وهي تعادل قوات الاحتلال مجتمعة، وأن الكثير منهم يعمل في فرق الحماية الخاصة بالمسؤولين.

---

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) «هادي العامري عضو مجلس النواب: يشرح أمام البرلمان البريطاني استراتيجية الحكومة في استلام الملـف الأمـنـي،» ١١/ ١١/ ٢٠٠٦، <http://www.marsadiraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=3356&Itemid=27>.

١٠ ـ اتهامات متبادلة

تتبادل أجهزة الدولة والمقاومة العراقيّة الاتهامات في ما يتعلّق بجرائم القتل الممنهج، فوزارة الداخلية تدّعي بأنّ عناصر المقاومة العراقيّة يرتدون أزياء مغاوير الداخلية الرسمية أو الشرطة للإيحاء بتورط الأجهزة الأمنية في جرائم القتل كما حدث في حيّ الجهاد حيث حدثت جريمة راح ضحيتها أكثر من خمسين مدنياً من العرب السنة، وهم من الطائفة نفسها التي ينتمي إليها المقاومون، وهي التهمة التي كذبها شهود العيان الذين أكدوا قيام ميليشيات مرتبطة بقوى إقليمية بارتكاب تلك الجرائم بمساندة من الأجهزة الأمنية التي تخضع للسيطرة المطلقة من قوى معروفة بعدائها للمقاومة العراقيّة وبمشاركتها مشروع الاحتلال في أهدافه، إضافة إلى قيادتها الحكومية، وهي تنتهج نهجاً طائفياً وتقوم بتنفيذ سياسات تصبّ في خدمة قوى إقليمية، وهو أمر لا يحتاج إلى تفسير أو أدلة على مسؤولية الحكومة مباشرة عنها، ولكن المشكلة تكمن في أنّ كلّ التقارير تغيب عنها وبشكل مريب أيّ محاولة جدية لتمحيص الدور الذي تقوم به الدولة العراقيّة الجديدة أو قوى الاحتلال[٤١]. وينقل الكاتب ماكس فولر عن **وكالة رويترز** قولها: إنّ أهمّ شيء في مغاوير الداخلية أنّها تشكلت برعاية وإشراف الأيادي المجربة للمقاتلين المخضرمين من قوات مكافحة التمرّد الأمريكيّين، ومنذ البداية نفذت قوات المغاوير عمليات مشتركة مع وحدات القوات الخاصّة الأمريكيّة السرية جداً[٤٢].

١١ ـ المبنى الفضيحة

تحوّل مبنى وزارة الداخلية إلى مكان تمارس فيه أقسى صنوف التعذيب الوحشي ضدّ المقاومين أو المشتبه بصلاتهم مع المقاومة، وكانت أخطر التجاوزات تلك التي كشفتها مجموعة من الجنود الأمريكيّين في ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ الذين وجدوا مجموعة من عناصر الأجهزة الأمنية يرتدون ملابس مدنية وهم ينهالون ضرباً على سجناء موثوقي الأيدي ومعصوبي العيون ومحرومين من الماء والطعام لمدّة ثلاثة أيام، وأجري اتصال بين الجنود الأمريكيّين وبين الجنرال ستيفن كاستل للتداول حول هذه التجاوزات، وبعد ساعات من التفاوض انسحب الجنود الأمريكيّين تاركين الضحايا بأيدي عناصر الأجهزة الأمنية استجابة إلى أوامر الجنرال كاستل المعروف برعايته للمرتزقة وفرق الموت وبتاريخه الدموي في كولومبيا، وفي العراق تحديداً، حيث إنّ استراتيجية التضليل على جرائم فرق الموت مصممة ليس فقط للتستر على المدبرين

(٤١) فولر، المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه.

الاستراتيجيين الحقيقيين لجرائم الإبادة لكنها تبدو كذلك موجهة نحو خلق الاستقطابات الطائفية ذاتها التي تتبرقع بها هذه الجرائم(٤٣).

رابعاً: أهمّ الشركات العسكريّة والأمنية العاملة في العراق

دايني كروب: مركزها ولاية كاليفورنيا، تعاقدت لتدريب شرطة البوسنة واتهم موظفوها بارتكاب جرائم اغتصاب ومتاجرة بفتيات قاصرات في البوسنة لم يخضع أيّ منهم للعقاب، وتقوم الآن بتدريب الشرطة العراقيّة، وهي المسؤولة عن نشر البضائع الإسرائيليّة في الأسواق العراقيّة، ومعروفة بتوفيرها المرتزقة للكيان الصهيوني لقتل أطفال فلسطين، وهي المسؤولة عن حماية أغلب السفارات الأمريكيّة في العالم.

كيلوج براون ورت: بريطانية تعمل في مجال صيانة الثكنات وإعداد الطعام ونقل التجهيزات وخدمات الماء والكهرباء.

آرنيس للخدمات الأمنية: أمريكية لها ٦٥٠٠ مرتزق يؤمنون حماية أعضاء مجلس الحكم الانتقالي السابق وحماية أنابيب النفط.

ساندلاين انترناشيونال: بريطانية لخدمات التنسيق الأمني، تعاقدت بمبلغ ٢٩٣ مليون دولار في حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

بلاك ووتر: كلفت بتوفير حماية الحاكم المدني بول بريمر والسفير الأمريكي، إضافة إلى شخصيات أمريكية أخرى.

فينيل كورب: أمريكية مركزها ولاية فرجينيا، تقوم بتدريب الجيش الجديد، ولديها مسرح عمليات واسع في الشرق الأوسط والعراق، وتشرف على تدريب الحرس الوطني السعودي.

كوستر باتلز للخدمات الأمنية: أمريكية تقوم بتأمين حماية مطار بغداد الدولي وتأمين التموين ومهام النقل، وهي متهمة بقضايا تحايل وسرقة مليارات الدولارات من ثروات العراق.

كلوبال ريسكس استراتيجز: بريطانية تقوم بحماية مطار بغداد الدولي ولديها ٥٠٠ مرتزق من النيبال و٥٠٠ آخرين من جزر الفيجي.

آرمور كروب انترناشيونال لعمليات الأمن الدفاعي والتدريب: لديها ٩٠

(٤٣) المصدر نفسه.

مرتزقاً في بداية الحرب بلغ عددهم ١٥٠٠ في تموز/يوليو عام ٢٠٠٤، بلغت أرباحها ٨٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣ و٥١ مليون دولار عام ٢٠٠٤.

ستيل ماونديش: لديها ٥٠ مرتزقاً في بداية الحرب بلغ عددهم ٥٠٠ في تموز/يوليو ٢٠٠٤.

ايجيز ديفنس سيرفيسيز: بريطانية لديها ٢٠٠ مرتزق في العراق، حققت أرباحاً بلغت ٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٣ و١٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ وتقوم بمهام التنسيق العسكري والمدني وحماية القوات الأمريكيّة وتدريب قوات عراقية.

إيرفيز: بريطانية تقوم بالحراسات الأمنية في الموصل ولديها ٤٠٠ موظف معظمهم من جنوب أفريقيا ولها حصة الأسد في عقود العمل في العراق.

كونترول ريكس كروب: تقوم بتقديم الاستشارات الأمنية وخدمات حراسة مدنية، حققت أرباحاً بلغت ٤٧ مليون جنيه استرليني عام ٢٠٠٣ و٨٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٦.

الفصل الرابع

تحدّيات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية(*)

علي حسن الربيعي(**)

إذا كانت مسألة الدولة في شكلها وأبعادها المتعددة تعد مسألةً فكريةً وسياسيةً مهمةً، فإنها تعد مسألةً مضاعفة الأهمية والتعقيد في ما يخص الدولة العربية الحديثة. ويعود ذلك إلى عوامل تتعلق بسياقات تشكيلها ومجموع التحديات التي تواجهها، الخارجية منها متمثلة بالقوى الكولونالية القديمة والجديدة، والداخلية التي تتصل بالبنى المجتمعية والسياسية المؤثرة في صياغة شكلها وشكل السلطة ومن ثمّ العلاقة بينهما وبين الفرد المواطن. سنناقش في هذا البحث أبرز التحديات البنيوية التي واجهت قيام الدولة/ الأمة في العراق وأدت إلى فشلها وانهيارها والمحاولات الفاشلة لإعادة بنائها، وبالتحديد التحديات المتمثلة في النزاع الطوائفي ـ السياسي ودور أحزاب الهوية في تشكيل دولة الطوائف، والتعددية المجتمعية وأثرها في التعددية السياسية والإخفاق الذي لازم الأطر الاجتماعية في إنتاج ثقافة سياسية حديثة ومجتمع سياسي فعال مما أدى إلى استعصاء الحل الديمقراطي.

أولاً: أثر السلطة في تشكيل الدولة

تمر الدولة والمجتمع العراقيان في ظروف صعبة ومعقدة نتيجة تراكم المشكلات

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٧ (آذار/ مارس ٢٠٠٧)، ص ٧٨ ـ ٩٨.

(**) باحث في الفكر السياسي.

الحادة التي يعود بعضها في حضور نتائجه إلى سياق تشكّل الدولة السابقة، والبعض الآخر إلى الدور المؤثر الذي يمارسه الاحتلال في أشكال مفجعة. لقد أدّى استحكام التسلطية السياسية إلى حدوث خلل جوهري في صميم بنية الدولة العراقية، وإلى عجز بنيوي متأصل فيها، وملازم لها أعاقها عن القيام بوظائفها وإنجاز مهامها في تحقيق الأمن، وإنجاز التنمية الاقتصادية، ودخول الحداثة السياسية، أي قيام دولة القانون والمؤسسات؛ وتشكيل المجتمع الحديث الذي تستمد منه شرعيتها بوصفها تمثل الإرادة المجتمعية العامة.

تتصف الدولة العراقية عموماً (متمثلة هنا بشكل السلطة) بغياب لافت لأي تطور في الفكر السياسي، حيث ينعدم كلّ تجديد في الحقل السياسي المنعكس مباشرة على شكل النظام والممارسة السياسية؛ وكذلك بالتناقضات البنيوية للمكونات الاجتماعية؛ إضافة إلى غياب التنمية والضعف الاقتصادي، فلم تتشكل الدولة بمنطق التعبير عن الوحدة العضوية والمؤسسة الوطنية التي تمثل كلّ البنى الاجتماعية بداخلها. لقد فشلت هذه الدولة في ضمان الحد الأدنى من تحقيق الوظائف الجوهرية التي لا مبرر لوجودها من دونها؛ وهي تلك التي تتصل بضمان أمن الفرد وسلامته، وإقامة حدّ أدنى من حكم القانون والقضاء النزية والعادل، فإذا لم تستطع الدولة أن تحمي الفرد والجماعة من اعتداءات خارجية ولا تمكنت من تقديم فرص أفضل لتأمين شروط البقاء المادية، ولا نجحت في وضع قانون ولا في تطبيقه، لم تعد دولة، وفقدت مبرر وجودها[1]. أما المكونات الاجتماعية، فهي عبارة عن مجموعات بشرية لا تربطها بالدولة أطر وهياكل قانونية تتم ممارستها بالفعل بالرغم من كلّ التشريعات وصيغها الصوّرية، أي غياب ذلك المجتمع المنظمة علاقاته قانونياً والقادر على إدارة نفسه وفقاً لصيغها. ويعود ذلك في جذوره إلى مجموعة مترابطة من الأسباب تتعلق بغياب التجربة التاريخية للدولة كمؤسسة مستقرة ودائمة، وكذلك إلى الفشل في تأسيس الدولة تلك التي عرّفها هيغل بوصفها تجسيداً للإرادة العامة، أو تلك التي يعطيها «فخته» دور رعاية تنظيم الحقوق والحريات المشتركة، إضافة إلى ما يسميه القانون الأساس للحماية والقانون الأساس للوحدة[2]، فهي ظلت دولة القبيلة التي لا يتميز بها المجال السياسي، أي غياب الفصل بين المجتمع الأهلي والمجتمع السياسي والدولة «ولا تفرق المساحة السياسية المؤسسة على نوعية وظائف الدولة وعلى وجودها كموضع للتسليم؛ وتفريد العلاقات الاجتماعية القائم على الطابع الفردي العقلاني لهذا التسليم؛ وأولوية

(١) انظر برهان غليون، في: **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٢) حسن حنفي، **فشته ـ فيلسوف المقاومة** (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٥٨، <http://www.kotobarabia.com/BookDetails.aspx?ID = 405>.

الانتماء إلى المواطنة المكفول بوجود خدمات متبادلة بين الفرد والدولة»[٣].

لقد واجهت قضية قيام الدولة في العراق ولا تزال مجموعة من التحديات التي شكّلت عوامل عجزها عن إنجاز دورها، ولو في حده الأدنى والذي يقوم على توفير الأمن وضمان القانون والنظام، وإقامة تشريع اقتصادي حديث، وتنمية اقتصادية مستدامة. ومعروف أن هذا ما لا يمكن أنْ يتحقق من دون التهيئة المسبقة لبعض الشروط الأساسية التي لا بُدَّ أن تبدأ أولاً من توفير الأطر القانونية الملائمة والأطر السياسية الفاعلة[٤].

من هذه التحديات ما يعود إلى شكل الدولة التي قامت على بنية شديدة المركزية هيمنت على كلّ القطاعات الاجتماعية والسياسية والإدارية، فالدولة العراقية كانت قائمة على جهاز بيروقراطي ضخم غير منتج وتم إفساده لعوامل عديدة تتعلق بشكل نظام الحكم وسياساته؛ وكذلك على جهاز أمني ضارب للحفاظ على مركزية السلطة ونظام الحكم القائم، الأمر الذي نتج منه توحد كامل بين الدولة والسلطة؛ أي عدم التمييز بين الحكومة والدولة، في حين من المفترض «أن الدولة غير الحكومة، فالدولة هي النظام المدني الذي يحدد العلاقات المدنية بروابطها القانونية، وتكون بذلك عبارة عن المجتمع السياسي المنظّم، وهي جميع أفراد وهيئات المجتمع المعرّفة قانوناً. أما الحكومة، فهي الجهاز الآمر الذي يقوم بالإدارة العامة وينفذ الشرع الذي يقوم عليه المجتمع المنظّم سياسياً»[٥].

تترابط هذه التحديات بشكل وثيق، فمسألة الجهاز البيروقراطي المتضخم والأمني في وظيفته القمعية للحفاظ على أمن الحاكم مرتبطة بالمسألة الاقتصادية؛ حيث الدولة تمتلك وسائل الإنتاج واحتكار الثروات وعوائدها بوصفها دولة ذات نمط اقتصادي ريعي، فالدولة العراقية يمكن أنْ تُعد دولة ريعية أو شبه ريعية، ولأنها كذلك أو نتيجة لذلك، فقد تقوّت وتضخمت على حساب المجتمع الذي أصبح مختَزَلاً وضعيفاً، فكانت السلطة هي التي تحدد سياسة التوزيع والتخصيص. ولأن الحكم فردي تسلطي، فصار بالتالي هو الذي يمنح ويعطي أو يمنع ويقطع. لقد

---

(٣) برتران بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٦)، ص ٦٦.

(٤) انظر مقدمة القسم الثاني لجياكومو لوشياني، المقدمة إلى: **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٢٣٧.

(٥) إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب** (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ٢٠٠١)، ص ١٦٩.

ارتبطت الثروة والجاه بالدولة، وارتبطت المكانة الاجتماعية بالحصول على وظيفة داخل الدولة، فالدولة هي كلّ شيء(٦).

لقد أحدث هذا النمط من الاقتصاد هشاشةً جوهريةً في بنية الدولة من ناحية، وأعطاها من ناحية أخرى، دورَ كفالة المجتمع والصرف عليه متمثلاً في طبقته الوسطى العريضة حيث تشتغل، معظمها أجيرةً عند الدولة، موظف في أجهزتها البيروقراطية بوصف الدولة تمتلك القطاع العام ما أعطاها القدرة على سحب حقوقه السياسية وحتّى الاجتماعية المؤسسية، فلم «تكتسب هذه الدولة وفق مفهومها القانوني ـ الشكلي مضموناً حقيقياً ملموساً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية»(٧). لقد وظفت كلّ إمكانات الدولة من أجل غاية واحدة هي خدمة النظام السياسي القائم والحفاظ عليه بزخم متصاعد تحسباً لتصاعد التحديات البنيوية الداخلية للدولة والخارجية متمثلة بالحروب، إضافة إلى المعارضات السياسية ـ الاجتماعية. ويأتي هذا الوضع، أي شكل الدولة هذه، طبقاً لبنية النظام السياسي، فالنظام السياسي نظامٌ تسلطي يعاني من نقص حاد في الشرعية، ويبدو هكذا في نظر المجتمع المتغرِّب عن الدولة، الأمر الذي أفقد الدولة وظيفتها الأساسية التي توفر لها المشروعية(٨)، فتسيدت على المجتمع واتخذت المجموعة الحاكمة شكل التسلط والقهر، أي انعكس دور الدولة بوصفها موزعاً للمزايا والخدمات على شكل علاقتها بالمجتمع التي يمكن وصفها بعلاقة إذعان، وأثّر ذلك كثيراً في نظرة المواطنين إلى حقوقهم السياسية، بحيث أصبحوا يتخوفون من المطالبة بها. ثمّ لاستمرار وترسخ هذا النمط من العلاقة لزمن طويل لم تعد حقوقهم السياسية من مشاغلهم الأساسية(٩).

ثانياً: دولة الطوائف

وفي ظلّ «الدولة الجديدة» التي شكلها الاحتلال استمر الحال بوجه عام في نظرة أغلبية الأفراد إلى علاقتهم بالدولة بوصفها المسؤولة الأساس عن التوزيع والتخصيص، أو التي من خلالها يمكن جني المكاسب، والثروة أو الحصول على المكانة الاجتماعية. لقد أثر هذا بدوره في تكريس بنى التسلط التقليدية الموروثة وأدى

---

(٦) Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Left Books, 1974).

(٧) نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٢)، ص ٣٠.

(٨) برتران بادي، **الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**، ترجمة نخلة فريفر (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦)، ص ١٣٥.

(٩) انظر: حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي**، ج ١، ص ٢٨٥.

من بين عوامل أخرى، إلى غياب الحراك الاجتماعي وفاعليته السياسية التي تبرز بشكل جلي في عدم قدرته على إنتاج القادة السياسيين (لا الدينين ولا القبليين). «والمجتمع الذي يفشل في إنتاج القادة ومنحهم المناصب مجتمع فاشل وغير قادر على حكم نفسه»[١٠]. إنّه مجتمع عاجز عن القيام بطرح المبادرات وقيادة التحولات، ركيك في بنيته مفكك في تشكيلاته، لا يمتلك أطراً تعبر عن تطلعاته وطموحاته؛ ولا توجد أية استراتيجية لترتيب علاقته بالدولة أو لِنقْل مطالبه إلى السلطة، مجتمع مترسخة فيه البنية التسلطية ولا يملك ثقافة سياسية حديثة؛ ولأنه كذلك أوكل أمره إلى قياداته الدينية التي هي بدورها لا تخرج عن التفكّر بطريقة قروسطية في نظرتها إلى المجتمع والسياسة، فانقسم طائفياً وتدمرت حتّى الصورة الهشة عن المواطنة في جامعها المشترك كأفراد في مجتمع له دولة. إنّه مجتمع ضعيف وهشّ، ويعاني أصلاً من إنحلال كافة بناه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ثمّ جاء الاحتلال الأجنبي ليعمل مزيداً من التمزق ويدفع بالمجتمع إلى تدمير كافة إمكاناته المتبقية، فتدمرت بقايا الهوية الوطنية بالكامل.

إذا كانت الدولة» هي مجموع أدوات عقلنة المجتمع[١١]، فإن التفكير الطوائفي لا يقوم أبداً على تنمية الصلات الاجتماعية العقلانية وهو ملازم لبنية الدولة العراقية المتجلية في ممارسات أنظمة الحكم المتعاقبة منذ تأسيسها. وبسبب هذا الوضع لم تتشكل الدولة/ الأمة، فبالرغم من الشعارات الأيديولوجية العصرية ظلّ العامل العصبوي الطوائفي هو القاع السوسيولوجي الذي تقوم عليه السلطة وكيان الدولة التي أقامتها. إن السلطات الحاكمة التي رفعت الشعارات القومية كواجهة لطالما كانت تخفي وراءها ممارسات تتسم بالطوائفية، والحال نفسه يحصل حالياً حيث ترفع شعارات الديمقراطية، ولكن تخفي وراءها أسوأ أنواع التمييز الطائفي ونزعات التسلط. لكن هذا ليس قدراً محتوماً على المجتمعات متعددة المكونات، فالطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف أو الديانات، إذ من الممكن تماماً أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الإثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله[١٢].

---

(١٠) إيليا حريق، «الثورة الإثنية والإندماج السياسي في الشرق الأوسط،» في: دانيال برومبرغ، محرر، **التعدد وتحديات الاختلاف**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧)، ص ٢٩٦.

(١١) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط ٥ (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣)، ص ٧٤.

(١٢) انظر: برهان غليون، «الطائفية في الدولة والمجتمع،» موقع الجزيرة، صفحة المعرفة، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E14ADA5-B3F7-46D7-B7A4-2EBE9772F5D8.htm>.

إن من التحديات التي تواجه بناء الدولة/ الأمة في العراق هي الدمج الحاصل في المجالات الاجتماعية في ما يتعلق بالمجال السياسي، لذا من الأهمية تفريق وتفريد العلاقات الاجتماعية القائمة على انتماءات الهوية الطوائفية (في أشكالها العصبوية الطائفية ـ الدينية، والإثنية ـ القبلية، والعشائرية، والمناطقية)، فنزعة الولاء الجمعي العمودي طوائفياً تقف عائقاً حقيقياً في وجه إضفاء القيمة الأساسية لانتماء المواطنة والعلاقات الأفقية في ما يتصل بالمجال السياسي، فلم يتم أبداً لا من قبل القيادات الدينية ولا السياسية إعطاء الأولوية للطريقة الترابطية ـ الأفقية التي تعزز انتماء المواطنة والتي يمكنها، وفي الوقت نفسه، أن تقلل من الحوافز التي تكرّس الهويات الخصوصية. إنّها الطريقة التي يمكنها مساعدة الفرد على التخلص تدريجياً من هيمنة الولاء الجمعي ووصاية انتماء الهوية الخصوصية، وتمكنه من ممارسة دوره لا وفقاً لبنية تجزيئية بل على أساس يبتغي العضوية كفردٍ ـ مواطنٍ في الدولة[١٣].

إن تحقيق ذلك يتطلب إعادةَ صياغة الهوية الوطنية وفق سياسات مخططة تتم ممارستها بشكل عقلاني تدريجي ابتداءً من ملء الوعي بثقافة المواطنة إلى بناء الدولة المؤسسية وإضفاء صبغة أخلاقية عليها، وأن يعيّ الناس بأن هناك قيماً مشتركة وأهدافاً عامة يمكنهم أن يشاركوا فيها بطريقة إيجابية وأن يساهموا فعلياً في صياغة الأهداف والمصالح العليا وتطبيقها في سياسات عملية، وفي الوقت نفسه، ضرورة أن يشعر الفرد بحرص الدولة على ضمان احتياجاته الأساسية بأكبر قدرٍ ممكن. وكذلك تقع على الدولة في سياق مهمة بنائها إعطاء أولوية للقيم التي تعطي المثل وترعى فعلياً المصلحة العامة مما يعد أوّل خطوة في بناء مجموعة سياسية سليمة ومتينة[١٤]. إن العجز السياسي للسلطة ماضياً وحاضراً، والإخفاق في إيجاد الحلول للمعضلات القائمة واستيفاء مقومات بناء الدولة الحديثة المنفصل هيكلها عن أطر المجتمع أدى إلى تفكك مفهوم المواطنة وصعود الهويات الطوائفية.

«أخفقت الدولة في معاملة الفرد وفق صيغ قانونية عامة ومجردة، أي غير شخصية، من موقع المساواة الكاملة وعلى أساس مبدأ المواطنة»[١٥]. وإذا كانت

---

(١٣) بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ص ١٥٢.

(١٤) محمد عبد الباقي الهرماسي، «المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي**، ج ١، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(١٥) الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، ص ٢٠.

الدولة هي التعريف والإطار المؤسسي لشكل نظام السلطة وإدارة الاجتماع السياسي، فإن مبدأ المواطنة هو الاستكمال الطبيعي للتعريف المؤسس لعلاقة التساوي الكامل بين الأفراد والجماعات ضمن الحيّز الجغرافي للدولة ثمّ لعلاقة الندية بينهم وبين الدولة نفسها على مستوى الحقوق والواجبات»[١٦].

لذا ما يتطلب لقيام دولة مستقرة هو تنمية شعور واضح بالهوية وحلول للمشكلات الناتجة من وجود تراث يظهر في الهويات الخصوصية، وتعزيز مفهوم المواطنة في سياق دولة حديثة ذات أطر سياسية حديثة، قائمة على مشاريع سياسية لإدارة الدولة، وأطر قانونية مجردة من الصياغات ذات المنحى الفئوي، فاستمرار التكافلات العمودية وأساليب الموالات الطوائفية يعني استمرار الفشل في بناء الدولة الحديثة وانسداد آفاق قيام حياة سياسية سليمة وسلمية، إذ والحالة هذه تظل المنافسة السياسية قائمة وفقاً لتحالفات طوائفية تختزل في مجموعات من الزمر والشلل ما يلغي إمكانية ظهور المنافسة السياسية الحقيقية بين الأحزاب. وفي ظلّ هكذا ظروف وملابسات بين السياسي والتعدد الاجتماعي الطوائفي لا توجد إمكانية لدمج المصالح ووضع البرامج السياسية، وبالتالي لا فاعلية لِكُلّ سياسات تشكيل الدولة/ الأمة[١٧]، بل الذي يحصل هو تزايد نفوذ الجماعات الفئوية الساعية إلى السيطرة الكلية على الفرد وإلى إبعاده عن دوره كمواطن.

تعد الدولة، بالمعنى الحديث تمثيلاً «للمجموع المستقل ذاتياً فضلاً عن كونها مفهوماً جامعاً ذا عمومية مجتمعية عالية»[١٨]. إنها كيان سياسي ـ اجتماعي له قدر من الاستقلالية وينهض بتعميم وتطبيق مجموعة من الوظائف والهياكل التي تتعلق بالإدارة الناجحة، وامتلاك السيادة العامة، وتحديد الاستقلالية القطاعية، وتطبيق القانون، وتحقيق المصالح والأهداف الاجتماعية، لكنها ما زالت في العراق «لاعقلانية ـ واهنة»ومرتكزة على بنية عتيقة للشخصية[١٩] لأنها فشلت أصلاً في تجديد هياكلها السياسية والقانونية والاقتصادية وتخلفت عن القيام بواجبها الأساس

---

(١٦) خالد الحروب، «مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» إلى «الفرد المواطن»،» في: علي خليفة الكواري، محرر، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٩١.

(١٧) بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ص ١٥٩.

(١٨) J. P. Nettl, «The State as a Conceptual Variable,» *World Politics*, vol. 20, no. 4 (July 1968), p. 565.

(١٩) هشام جعيط، نقلاً عن: الهرماسي، «المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة،» ج ١، ص ٧٣.

في إقامة العمران. قاد انفصال[٢٠] الدولة في العراق عن المجتمع إلى غياب التوافق ما بين السلطة والمجتمع، بحيث لم تعد العملية السياسية تتطابق مع وحدة المجتمع نفسه، فأنتج هذا الحال شرخاً واسعاً بين الدولة كهيكل تنظيمي لإدارة المجتمع والسلطة والمجتمع الأهلي.

تعاني الدولة من انفصام جوهري في أدائها لوظائفها، الأمر الذي كان له انعكاسات شديدة على جميع مظاهرها. وإضافة إلى انفصالها عن المجتمع، يلازمها القصور في تمثيلها المفترض للنصاب القانوني العام بوصفه الحد المنظم لشكل العلاقة بين المجموعات المتباينة والمتناحرة التي يتكون منها المجتمع. ويصبح الحال أكثر تعقيداً عندما يعاني المجتمع نفسه من عجز مزمن يشل قدرته على الحراك الذي يُنتج المبادرة والفعل. إن عجز الدولة هذا ناتج من بنيتها السياسية، بصرف النظر عن شكل النظام السياسي، حيث تهيمن على السلطة فئة لا تنفك وهي في السلطة عن تمثيل فئويتها التي تنتمي إليها، فالوصول إلى سدة الحكم لا يخرج الفئات الحاكمة عن فئويتها، بل يكرس هذه الفئوية ويغذيها بالموارد التي تستأثر بها بواسطة السلطة. وهكذا تتحول مرافق السلطة إلى أدوات تدعم المصالح الضيقة والشخصية لهذه الفئة التي وصلت إلى الحكم.

لقد رسخت القوى الطوائفية هذه الأوضاع، إذ هي الجهة الوحيدة المستفيدة من استشرائها. وبالمقابل لا يوجد جهد لبناء الدولة وفق مفهومها ومنطقها الحديث. وهذا راجع إلى غياب الأطر السياسية التي تمتلك حوامل اجتماعية لتنهض بهكذا مهمة، فالعلاقات الطوائفية ـ القبلية هي التي تتحكم حتّى في خدمات الدولة، حيث الأوضاع متداخلة ومختلطة في ما يخص الخدمة العامة، إذ تستخدم الوظيفة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة[٢١]. إن هذه الدولة منسلخة عن المجتمع لأنها لا تعبر إلا بصورة مباشرة وضيقة عن مصالح فئة أو فئات اجتماعية محدودة ولا تتجاوزها إلى مجموع المصالح العليا للبلاد. ولأنها لا تعد تمثيلاً حقيقياً لمجمل مكونات المجتمع؛ فإنها تتجه إلى تكوين قشرة مجتمعية كاذبة على صورتها لا تمثل الا ظلّ الدولة على سطح المجتمع بقصد التوافق مع أغراضها. وهي بهذا تسدّ الطريق على أي قوى سياسية تسعى إلى الحكم طبقاً لتصور ومشروع مختلف. إن هذه الدولة لا يتوافر لها قدر كاف من «الاستقلالية النسبية» عن أحزاب الهوية الطوائفية المهيمنة ومصالحها

(٢٠) منفصلة عنه هنا بمعنى أنّها، لا تمثّله متغرّبة عنه، لا تمثّل مصالحه ولا تعكس قيمه، ولا تعبّر عن طموحاته وتطلعاته، إنها تحرمه من حقوقه كمواطن.

(٢١) حول هذا الموضوع بشكل عام، انظر: الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» ص ٢٨٦.

المباشرة والضيقة، وهذا هو أحد أهم مراجع أزمة الدولة العراقية، فأزمتها ناتجة من فقدانها الاستقلالية عن أحزاب الهوية المدعية لدور التمثيل الطوائفي[٢٢].

إن الأزمة الحادة والمستمرة التي تعاني منها دولة الطوائف في العراق هي تمزق العلاقة مع المجتمع نتيجة لتعبيرها وبشكل جلي عن المصالح الضيقة المباشرة لفئة محدودة جداً من المجتمع، ففي الوقت الذي يشهد فيه هذا المجتمع يومياً الممارسات التي تعبر عن السلوك المصلحي في شكله الغريزي الأولي الذي يقوم به ذوو السلطة؛ يشهد من جهة أخرى، الشعارات التي ترفعها هذه السلطة وبشكل يومي في تعبيرعن تمثلها المصالح العامة، ودعواها إلى العمل من أجل الأفكار والقيم الجامعة. ولكن ما تقوم به بالفعل هو تفتيت النسيج الاجتماعي لتتمكن من كلّ مفاصله. إن هذه الدولة المحتكرة من قبل السلطة تعمق الفوارق بين طاقمها وبين سائر المجتمع، حيث تميزة فئة محدودة تضع بين يديها مقاليد السلطة والقرار[٢٣].

لقد عمل التصور الذي يقول إن الطائفية داخل الدولة هي انعكاس للطائفية داخل المجتمع إلى قيام دولة الطوائف بوصفها حتمية اجتماعية أو تعبيراً عن خصوصية محلية لا يمكن تجاوزها من دون ارتكاب مخاطر السير في اتجاه اقتسام غير عادل للسلطة والثروة المرتبطة بها. وكما عمل هذا التصور على تخلي النخبة عن مسؤولياتها تجاه بناء دولة حديثة حقيقية، قوامها مفهوم الحق والقانون، لا مجرد تقاسم السلطة بين نخب الطوائف والعشائر، فإنه استخدم كغطاء للممارسات الطائفية ووحد تماماً بين منطق عمل الدولة ومنطق عمل المجتمع الأهلي، ملغياً بذلك أي إمكانية لتصور دولة سياسية حديثة. وحقيقة الحال، يمكن لطوائفية المجتمع، أو تكوينه الفسيفسائي، أن يفسر صعوبات وتحديات نشوء نخبة وطنية منسجمة ومتماسكة، لكنه لا يبرر بأي شكل ممارسة الطائفية من قبل هذه النخبة أو بعضها داخل الدولة[٢٤]، فحتى وإن كان المجتمع العراقي يتألف من طوائف تعد كوحدات بنيوية اجتماعية متماسكة من الناحية العصبوية الطائفية والثقافية وذات أطر تنظيمية ثابتة، فلازم الحال أن يقوم «توافق أساس» بين هذه الطوائف يتعلق بالقضايا الرئيسة مثل شكل الدولة والنظام السياسي ومنطق المشاركة السياسية. ولكن المشكلة أن

---

(٢٢) حول أزمة الدولة العربية عموماً، انظر: وضاح شرارة، **استئناف البدء: محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)، ص ١٠٩ ـ ١٢٢، والأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، ص ١٢٨ ـ ١٣٠.

(٢٣) Gabriel Ben-Dor, *State and Conflict in the Middle East: Emergence of the Postcolonial State* (New York: Praeger, 1983), pp. 17-19.

(٢٤) غليون، «الطائفية في الدولة والمجتمع».

مدعي تمثيل هذه الطوائف يمارسون السياسة من مواقع تَعدُ هذه «الطوائف» مجاميع متنازعة، متصارعة وغير قابلة للتوحد في ظلّ كيان سياسي متماسك أو دولة وطنية موحّدة، فتساهم أغلب قوى السلطة السياسية في تقطيع أواصر الثقة والقيم المجتمعية التي تدعمها، في حين أن أحد أهم الوظائف التي تقع على السلطة القيام بها هي بناء وتنمية الثقة المتبادلة بين المكونات الاجتماعية ككل لأن غياب الثقة بين مكونات المجتمع تشكل عوائق جسيمة في وجه بناء دولة المؤسسات[٢٥].

يمثل العراق الآن تجسيداً حيّاً وشبه كامل لحالة الطبيعة التي تحدث عنها هوبز، حيث حرب الكل على الكل، في ظلّ غياب سيادة فعلية لدولة القانون والعدالة، فَكُلّ جهة تدعي أنها الممثل الشرعي الوحيد للسيادة، والمخول بالتالي احتكار السلطة، بصرف النظر عما إذا كان هذا التخويل من مرجعيّة دينية أو أخرى دنيوية، أو كان بدافع من مصلحة ذاتية أو غيبوبة مذهبية[٢٦]. إن تقاسم السلطة بين أحزاب الهوية قائم على أسس طائفية بعيداً عن أي اهتمام بمنطق الدولة الحديثة؛ لذا فهي ما يمكن أنْ يطلق عليه سلطة من دون دولة، فليس كلّ مجتمع سياسي منظم دولة بهذا المعنى، فثمة أشكال بدائية من السلطة لا تمت بصلة إلى الدولة[٢٧]، والسلطة في العراق الآن ينطبق عليها هذا الوصف، فقيام كيان الدولة له اشتراطاته، ومستحقاته، ومنطقه الداخلي الخاص وكل هذا غير متوافر في دولة الطوائف العراقية. إنّها ليست أكثر من أجهزة فاسدة ومن دون أي نظرية للدولة، ثمّ أنها لا هي تمتلك السيادة ولا تتوافر لديها نظرية للسلطة تمارسها من خلال الجهاز والتنظيم والقانون حتّى تمتلك حقّ الاستعمال الشرعي للعنف[٢٨] على حدّ تعبير ماكس فيبر. إن جلّ عمل قوى السلطة هو استغلال نفوذها والإمكانات التي توافرت لها من المواقع التي حصلت عليها بفعل هبة الاحتلال لتوظيفها في الصراع الطائفي. إن هذه الممارسات تدمر كلّ إمكانية لقيام الدولة المحايدة بين المكونات الاجتماعية. إن هكذا دولة لا تتوافر على نظرية للحقوق ولا ينطبق عليها وصف «واقع الفكرة الأخلاقية»، فلا تهتم دولة الطوائف بإعادة بناء القيم المشتركة التي تساهم في تعزيز التعايش

---

(٢٥) Bertrand de Jouvenel, *De la Souveraineté; à la recherché du bien public* (Paris: M. T. Génin, [1955]), p. 163,

نقلاً عن: الهرماسي، «المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة،» ج ١، ص ٨١.

(٢٦) تركي الحمد، «الدولة أولاً،» **الشرق الأوسط**، ١/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٢٧) جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٧ ـ ٢٥.

(٢٨) العنف الشرعي الذي يحتكم للقانون المجرد وليس القمعي والاعتباطي أو التسلطي، دولة لا تدعي الشرعية من خلال الهيمنة والإذعان بل من خلال القناعة والقبول الطوعي بها من قبل المجتمع.

السلمي بين مكونات المجتمع ولا ترى ذلك من مهامها. وأحد أهم العوامل التي تدفع بهذا الاتّجاه التدميري هو النقص الحاد في شرعيتها من موقع مفهوم الدولة/ الأمة مما لايجعل المنظومة الاجتماعية كلها خاضعة للحكومة(٢٩).

إن محنة الشرعية ظاهرة سياسية تاريخية ملازمة للنظام السياسي في العراق حيث لم يتم حالياً الا الانتقال من الشرعية «الثورية» إلى الشرعية «الطائفية» لان مسألة إعادة بناء الدولة في العراق لا تتم من موقع صياغتها وفق منطق الدولة/ الأمة بقدر ما هي خاضعة لنزعة تشكيل «دولة الطوائف» حيث لم يترافق مع هذا التشكيل النهوض بأي من المهام التي تتصل بدورها في ما يجمع ويوفق بين مشترك المصالح العامة، وإدارة الاختلاف وتسيير الائتلاف بين الأفكار والمشاريع التي تخص إدارة الشأن العام.وكذلك في ما يتعلق بمستحقات الجوانب الثقافية والسلوكية، فالقوى الطوائفية لا تعي أو هي غير مكترثة إلى أن الدولة تعني أكثر من بنية، وأن لها صفات سلوكية وموقفية، وهذه لا يمكن تحويلها أو تصديرها بسهولة(٣٠).

لقد فضحت الحرب إلى حدّ قاس هشاشة القوى «السياسية» الطوائفية التي أمسكت بالسلطة وكشفت عن ضعف أدائها وعجزها عن إدارة الحكم والبلاد، إذ إنَّها لا تحتكم لمواقف عقلانية مسؤولة أو رؤية استراتيجية مدروسة. وكشفت المجريات أن ديمقراطية التوافق الطائفي ليست إلا قناع يتستر به أسوأ أنواع الاستبداد ومن قبل الأعم الأغلب من هذه القوى السياسية ـ الطوائفية في البلاد، فيبدو أن للاستبداد في العراق أكثر من قناع وله مساحات واسعة للمراوغة. إنه يتجلى في العقلية السياسية المستبدة وفي ممارساتها السلطوية؛ فلم تكن دعوات الديمقراطية وحكم الدستور الا مجرد مجازات واقنعة وزركشات يمارس من خلالها الاستبداد حضوره وسطوته. لقد أحالت دعوات الخلاص من الاستبداد وتقييده إلى مجرد شعارات قشروية وزخارف سطحية يطيل من ورائها الاستبداد أمد بقاءه. إن صفة الاستبداد لا تنزع عن الحكومة ولا القوى السياسية بمختلف توجهاتها. لقد كشفت الأوضاع في العراق أن الاستبداد يشمل، أيضاً، حكومة الجمع حتّى ولو كانت منتخبة؛ لأن الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد وقد يكون أكثر تحكماً وضرراً من أنواع أخرى من الاستبداد.

كذلك تشمل صفة الاستبداد الحكومة الدستورية المنفصلة فيها إجرائياً السلطة

---

(٢٩) لوشياني، «مقدمة،» ص ٢٣٨.

(٣٠) غبريال بن دور، «السياسة الإثنية والدولة الشرق أوسطية،» في: برومبرغ، محرر، **التعدد وتحديات الاختلاف**، ص ٢٦٠.

التشريعية عن السلطة التنفيذية، لأن هذا الفصل لا يرفع الاستبداد أو يلغي ممارساته السلطوية، فلا يمكن مجاوزة الاستبداد إلا إذا كان المنفذون مسؤولين أمام المشرعين[٣١] وهذا مالا يتحقق في ظلّ حضور زعماء القوى الطوائفية المتنفذين في توجه كلّ رأي للكتل السياسية في برلمان التوافق الطائفي، إذ كيف يمكن أن تكون هناك مسؤولية ونظام المحاصصة التوافقية هو المستحكم؟. وإذا ما أضيف إلى كلّ ذلك علاقات الارتباط أو التحالف بين نخب الحكم والهياكل التقليدية (طائفية، عشائرية) لوجدنا أن أرضية التسلط تستمر في إنتاج ذاتها ما يفضي إلى خنق كلّ فرصة للتغيير الإيجابي[٣٢].

لقد اقتصر الأمر على استخدام الآلية الانتخابية وتصميم الدستور لا لشيء سوى لتقنين الحكم التسلطي أو بعبارة خلدون النقيب «التسلطية بوجه ديمقراطي»[٣٣]، فشعار الديمقراطية لم يكن يعني عند «أحزاب الهوية» الطوائفية التي هي شكل من «مجمع المصالح السياسي ـ الديني» المكوّن من السلطة ورجال الدين الموالين لها[٣٤]، حيث أصبحت «شعبة الاستبداد الديني» ملازمة وحامية لشعبة الاستبداد السياسي[٣٥]، غير إجراء انتخابات تضفي الصفة «الرسمية» على علاقات الموالاة، وفرصة لإشاعة خطاب الهويات المتصارعة وممارسة مجريات طائفية تحت مسميات سياسية من أجل تأمين نجاحها، ما حدا به أن يكون عائقاً أمام جميع اشكال الممارسة السياسية.

لم تستهدف التحسينات الشكلية التي أجريت على شكل الحكم (تعددية، برلمان، إجراء انتخابات) أي تغيير في جوهر السلطة[٣٦]، فالمؤسسات التمثيلية،

---

(٣١) حول موضوع تجذر الاستبداد، انظر: علي مبروك، «دولة القانون عوائق الانتاج وأسباب الغياب،» **رواق عربي** (مركز القاهرة لحقوق الإنسان)، العدد ٣٧ (٢٠٠٥)، ص ٢٨.

(٣٢) ثناء فؤاد عبد الله، «آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي،» في: علي خليفة الكواري، محرر، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٣٨٣ ـ ٤٢٦.

(٣٣) خلدون حسن النقيب، «محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية والأصولية وأزمة الحرية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ٣٦.

(٣٤) منى مكرم عبيد، «إشكالية تداول السلطة في العالم العربي،» **المنتدى** (عمان)، العدد ١٦٥ (١٩٩٩)، ص ٤.

(٣٥) حسين النائيني، «الاستبداد والديمقراطية،» **العرفان**، مج ٢، ج ٥ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٠)، نقلاً عن: وجيه كوثراني، «ثلاثة أزمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية،» في: مجدي حماد [وآخرون]، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٣٢٨.

(٣٦) عمار علي حسني، «التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية،» **كراسات استراتيجية**، السنة ١٤، العدد ١٣٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ص ١٨.

كالبرلمان، ليست بالمستوى القادر على إتاحة الإمكانية للقوى المجتمعية للمساهمة في العملية السياسية لأسباب تتعلق بهشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات، وفشل هذه المؤسسات في القيام بوظيفة بلورة المصالح العامة وتجميعها مما حوّلَها من جهاز خدمة إلى جهاز حكم، وأن القوى الحاكمة رغم ادعائها الشكلي بأنها تمتلك المؤسسات والدستور والقوانين لتسيير العملية السياسية إلا أنها في الواقع لا تلتزم بأي ضوابط أو قواعد تحد من ممارستها في الفاسد والتسلط. إنّها تعمل خارج الأطر المؤسسية والقواعد، حتّى وإن بدت شكلاً ملتزمة بها وإلا كيف يحصل كلّ هذا الفساد والعنف والصراع الطائفي(٣٧)؟ إن ما حصل هو انطلاقة مزيفة وخادعة بسبب فرض القوى الأجنبية (الاحتلال) نمطاً مسبقاً من العملية السياسية هو نظام المحاصصة الطائفية، تمّ بموجبه تقسيم مراكز السلطة بين هذه المجموعات الطوائفية. والمشاركة السياسية لا تعني، هنا، أكثر من تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين هذه الأحزاب التي عمدت إلى تجذير الطابع الطائفي لشكل السلطة الذي يلغي إمكانية تحقيق التمثيل الوطني، بل وحتّى توفير التمثيل الحقيقي للطوائف، أي إنَّ الذي حصل لم يرتفع حتّى إلى سقف مشاركة الطوائف الفعلية في السلطة كطوائف مما يمكن أنْ يأتي بشخصيات أو نخبٍ ذات صفة تمثيلية حقيقية في أوساط الطوائف، متميزة بالاعتدال السياسي ومقبولة من قيل الطوائف الأخرى؛ حتّى يمكن أنْ يتحقق قدر من التعاون بينها يترجَم من خلال الخطوات التنفيذية للسلطة كثمرة لهذا التعاون وتحقيق قدر من التوازن الطائفي والتعايش السلمي بين الطوائف في هذه المرحلة التاريخية الصعبة من حياة المجتمع العراقي. (نقول تاريخية هنا بمعنى أنّها وليدة ظروف وعوامل ومسببات مشخصة حصلت لحسابات ورهانات قوى شاركت بدفع الأحداث بهذا الإتجاه، اتجاه الصراع والعنف لا إتجاه التوافق والسلم). إذاً، المشاركة تعني فقط توزيع المناصب السياسية والمواقع الإدارية في الدولة بين هذه القوى السياسية الطائفية، وعليه أنّها ليست أكثر من دولة طوائف.

تُحدث تجليات علاقة الموالاة عند بعض «أحزاب الهوية» في شكل ديني ـ طائفي لبساً بين الدولة في صلتها بالدين ومفهوم الصراع على السلطة، «فلا يمكن للإسلام وهو دين كوني أن يتحول إلى مجرد لعبة سياسية تستعملها الأحزاب للإحاطة بالجماهير فتجعل القيم المتعالية مجرد وسائل للحكم. الأديان فوق الاستعمال الحزبي الفج. البعد السياسي من الدين، لا يتعلق بالمباشر من السياسة بل بالوساطة النظرية

---

(٣٧) حول سمات العملية السياسية في البلاد العربية، انظر: ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

ذات المدى البعيد، أعني بالقيم السامية التي تعطي السياسة مدلولها الإنساني الراقي المتجاوز لمناورات (الأحزاب) والأقوام»[٣٨]. إضافة إلى ذلك تؤدي الموالاة إلى تغييب المجال السياسي كمجال له استقلاليته النسبية، حيث تختلط العلاقة بين المجتمع السياسي والأهلي والدولة، بينما واجب دولة الحقوق هو تأطير الحياة الاجتماعية عن طريق تطبيقها لنظام قانوني موحّد ومتماسك، وأن تفصل بين النصاب السياسي أو القانوني والحياة المجتمعية. وعليها، أيضاً، ان تبلور وحدة المجتمع وتدافع عنها ضدّ المخاطر والمشكلات الخارجية والداخلية[٣٩].

إن عجز الدولة العراقية عن كلّ ذلك كان أحد المخاطر التي تواجه وحدتها ووحدة المجتمع ما ضرب شرعيتها في الصميم. فهذه الدولة تتألف من جماعات مشتتة، وهي مجزأة بفعل قوة التكافلات الجمعية المتصاعدة بشكل كبير والتي يتم تكريسها بتخطيط وفقاً لأجندات سياسية ـ حزبية مسبقة، وكذلك لغياب مجتمع مدني وحيد ومنظم.

إنّها دولة ضعيفة في مواجهة مجتمعات طوائفية قوية[٤٠] أظهرتها الممارسات السياسية والتعبوية الطائفية إلى الفعل بشكل صاخب وعنيف، حيث تبنت أحزاب السلطة والقوى السياسية الأخرى خارجها آلية التقسيم الطوائفي والموالاتي للمجتمع، فقضت بهذه السياسة على الشعور بالولاء للدولة وأدت إلى غياب كلّ أشكال الثقة بها. وهذا بدوره أرجع العملية السياسية في البلاد إلى مرحلة التحالفات السياسية القائمة على الانتماءات الطائفية والإثنية والعشائرية الضيقة.

لقد فشل النظام الطوائفي في النهوض بأحد أهم الوظائف الأساسية للنظام السياسي المتمثلة في تشكيل الوحدة انطلاقاً من التنوع والاختلاف، أي بناء الوحدة على مقومات وصلات القوة الموجودة في المجتمع. إن على الدولة في منطقها الجامع للمصالح العامة أن تمثل تحدياً حقيقياً للفرد وشعوره بالانتماء الطائفي، فمهمة الدولة الحديثة هي تهيئة مستلزمات ومتطلبات وشروط الانتقال بالولاء من الجماعة الطائفية إلى الدولة[٤١] وأن تكون الدولة هي المحور الرئيس للولاء حتّى تخول شرعية الإدارة داخل حدودها ويتعزز مشروعها باستقلالها وبولاء المواطنين لها قبل كلّ شيء،

(٣٨) أبو يعرب المرزوقي، **آفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهب العولمة**، فلسفة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٩)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٣٩) آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٩)، ص ٣٣.

(٤٠) بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ص ٩٧.

(٤١) انظر: غسان سلامة، «قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج ١، ص ٢١٧.

وبمشروعيتها في احتكار وسائل العنف؛ وعلى هذا الأساس هي في حاجة ماسة لترتكز على قاعدة تؤسس بها أو تشارك بها غيرها في تأسيس الكيان السياسي.

وإذا كان مفهوم الدولة الحديثة يعني ذلك الوسيط المحايد[٤٢] بين المجموعات المتنافسة، وبين أفراد المجتمع وهي الحكم القادر على حماية كلّ المواطنين من أنْ تنتهك حرماتهم أو حقوقهم، وأنها تمثل المصلحة العامة[٤٣] ولا تدع المصالح الفردية والفئوية تهيمن على العملية السياسية من خلال توزيعها مراكز صنع القرار على مواقع متعددة يشمل كلّ واحد على فاعلين ومصالح مختلفة[٤٤] فإن دولة الطوائف في العراق تنتهك كلّ قيم حدود ومقومات الدولة الحديثة الموصوفة في المقام، حيث تستعمل الأجهزة والمؤسسات بعيداً عن دورها في هيكل الدولة لتوظف لصالح المجموعات الحاكمة الممثلة للنهج الطوائفي. إن أوّل المهام المطروحة هي قيام دولة القانون القوية التي يمكنها التغلب على نظام سياسي طوائفي مجزأ سياسياً واجتماعياً، وأن تقام الدولة المستقلة ذات السيادة، فالمطلوب في المقام الأول «تغيير الدولة ذاتها من الداخل» أي «تبديل نمط الإرادة التي تسيّرها» لتتحول من عصبة أو عصابة لإرادة نابعة وتابعة ومصالحة للمجتمع[٤٥]. وتحمي الدولة التعددية السياسية بما يعزز اتساع مساحة الحريات والحقوق السياسية وحماية دور المجتمع المدني خارج نطاق السياسة[٤٦].

ثالثاً: التعددية الاجتماعية وأثرها في الاستقرار السياسي

«التعددية كمصطلح سياسي له خلفية فلسفية ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة. كما له ملامح مؤسسية ثابتة مستقر عليها، ويقترن بتطور اقتصادي واجتماعي محدد ومناخ ثقافي يقوم على الفصل بين الدين والدولة ويهدف إلى إدارة

(٤٢) حول الدور الحيادي للدولة، انظر: Robert Nozick, *Anarchy, State, and Utopia* (Oxford: Blackwell, 2003).

(٤٣) Andrew Heywood, *Politics* (New York: Palgrave, 2002), p. 89.

(٤٤) حول موضوع الدولة، انظر: Michael Williams, «Liberalism and Two Conceptions of the State,» in: Douglas MacLean and Claudia Mills, eds., *Liberalism Reconsidered*, Maryland Studies in Public Philosophy (Totowa, NJ: Rowman and Allanheld, 1983).

(٤٥) برهان غليون، «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٧٥٢.

(٤٦) Martin Smith, «Pluralism,» in: Colin Hay, Michael Lister and David Marsh, eds., *The State: Theories and Issues*, Political Analysis (Houndmills, Basingstoke, Hampshire; New York: Palgrave Macmillan, 2006), p. 32.

الصراع الاجتماعي الممتد دون مرجعيّة فكرية واحدة تجمع الأفراد والجماعات سوى مبدأ قبول التعدد ذاته وإجراءات إدارته، وتنامي المرجعيات المختارة والمنشأة المصنوعة وليس المكتسبة أو المتجددة من مرجعيات سائدة أو تاريخية»(٤٧). التعددية تمثل أسلوباً في إدارة الخلاف، فينبغي أن تقوم على الاعتراف المتبادل بين الجماعات المختلفة، وليس على الإنكار، لأن إنكار جماعة قائمة في الواقع وعدم الاعتراف بها في خريطة التعددية، لا بُدَّ من أن يؤديا إلى العنف في نهاية المطاف(٤٨).

إن التعددية مبدأ قائم على النديّة، فهو يوزع حقوق التعبير سواسية على جميع حملة المعتقدات المتباينة، لكنه لا يُزكي أو يكرس أحدها. التعددية مجرد نهج في العمل السياسي، تقوم على أساس قاعدة إنسانية وواقعية مفادها أن الحق ليس حكراً على أحد، وأن التنافس السياسي من أجل ترجيح منظومة ما وإضعاف أخرى، سنة مشروعة. مبدأ التعددية يصرّعلى شرعية الصراع المنظم فقط(٤٩).

أما المجتمع التعددي فهو المجتمع المكوّن من عدة جماعات بشرية، تتعايش مع بعضها البعض تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك. مجتمع مكوّن من جماعات بشرية متنوعة، تتعايش مع بعضها في إطاره، وتخضع لسلطة سياسية واحدة مشتركة، لكنها تحتفظ بخصوصيتها المميزة(٥٠).

لقد أدت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي، لأن هذا التعدد لم يدر وفق مبدأ الحقوق، وحق المشاركة للجميع وفق منطق الإدارة السلمية للاختلاف. حاولت الدولة دائماً الهيمنة على مفاصل المجتمع وإقامة تجانس فوقي وصهر قسري قابل للانفجار ـ انفجار الهويات المتعددة ـ تحت أي ظرف تضعف فيه قبضة السلطة. لقد غيبت هذه الطريقة القسرية لخلق التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي «شبكة المؤسسات الوسيطة بين الفرد والدولة(٥١).

---

(٤٧) هبة رؤوف عزت، «حول منهج النظر في التعدد والحرية،» **رؤى**، السنة ٣، العدد ١٤ (٢٠٠٢)، ص ١١.

(٤٨) انظر طارق البشري، في: فهمي هويدي، **الإسلام والديمقراطية** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٧٩.

(٤٩) حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب**، ص ٩٦.

(٥٠) عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات النقدية ولبنان** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢)، ص ٢٠٢.

(٥١) انظر تحليل غسان سلامة في معرض مناقشته للحالة اللبنانية، في: سلامة، «قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية،» ج ١، ص ٢١٩، و Turner Bryan, «Orientalism and Problem of Civil Society in Islam,» in: Asaf Hussain, Robert Olson and Jamil Qureshi, eds., *Orientalism, Islam, and Islamists* (Brattleboro, VT: Amana Books, 1984), p. 23.

ومع فشل التجربة وانهيار الدولة عادت مسألة الهوية لتقض مضاجع العراقيين ولتدك أسس مجتمعهم، فالدولة بحاجة إلى ثقافة سياسية موالية تعتبرها إطاراً قانونياً وشرعياً. لقد تصاعد صراع الهويات بصورة مفجعة وقامت الطوائف مجدداً كإطار مرجعي وحيد. ودفع الكثير من أبناء المجتمع الذين كانوا عوّدوا أنفسهم على فكرة المواطنة العراقية إلى اعتناق متجدد لسنيتهم أو لشيعيتهم[٥٢]. إن هذه التعددية في جذورها القَبَلية والعشائرية والتي تتجلى في شكل طائفي ـ ديني تمزق النسيج المجتمعي وتثير النعرات، إنّها تعيد إحياء التعددية (الفسيفسائية) التي لا يتماشى وجودها مع أي اتجاه حقيقي لخلق كيان مترابط ومتماسك ومستقر[٥٣].

المجتمع المتعدد هو مجتمع يتألف من عدة مكونات تنسجم في إطار سياسي واحد ودولة موحّدة. لكن المشكلة التي تواجه المجتمع العراقي بوصفه مجتمعاً متعدد المكونات هي مشكلة التعايش والتوافق السلمي بين مكوناته، وغياب السلطة القائمة على شرعية الكفاءة والفاعلية نتيجة وقوعها فريسة المحاصصة في تقاسم مراكز السلطة وبروز الخصوصيات الطائفية من خلال سياسة التطييف التي تمارسها أحزاب الهوية، الأمر الذي يقاوم عملية بناء مجتمع سياسي أوسع من الطوائف، إضافة إلى غياب الاستراتيجية لنَقْل التعاضد العصبوي الطائفي إلى توافق سياسي من خلال تنمية وتعزيز علاقات اجتماعية قائمة على المصالح المشتركة. إن العلاقات العصبوية الطائفية تقف عائقاً أمام نمو العلاقات الاجتماعية والمنتظمات السياسية بين الأفراد بما يتجاوز العلاقات الطائفية[٥٤].

إن أحد التحديات التي على المجتمع المتعدد المكونات مواجهتها هي أن لا ينقل بشكل آلي ومباشر ومن دون وسائط وأطر مدنية تعدديَته الاجتماعية في أشكالها الدينية والقبلية إلى تعددية سياسية، أي أنْ لا يتعامل مع إدارة الشأن السياسي العام من موقع تعدديته الطوائفية، فالمطلوب أن يكون للسياسية تعدديتها المختلفة والقائمة على منطق آخر، منطق اختلاف المشروع السياسي لا التنازع الطائفي. إن ما يقف عائقاً أمام تجاوز هذه التحديات هو محاولة «أحزاب الهوية» تسويق دعواتها استناداً إلى نوع من «الدين السياسي» الذي يرفع شعاراته كنوع من «اللاهوت السياسي الإلزامي» الذي يفرضه المتمكنون من السلطة، ويفسرونه بحسب مصالحهم، ويوظفونه كغطاء لإضفاء «المشروعية» على ممارساتهم السلطوية.

---

(٥٢) محمد جابر الأنصاري، **العرب والسياسة: أين الخلل؟: جذر العطل العميق**، ط ٢ (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٠)، ص ٩٥.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) سليمان، **الفدرالية والمجتمعات النقدية ولبنان**، ص ٢١.

إن هذا الوضع السلطوي المغطى بشعارات طائفية، يضع الفرد في حيرة وتساؤل عن موقفه من الشعارات الصادرة عن أحزاب الهوية،أحزاب السلطة التي تدعوه إلى الولاء للقادة ودينهم السياسي، وعن ذلك الموقف الذي يدعوه إلى تبني موقف آخر عندما يحلل الوقائع والممارسات، فيكشف ضعف صدقية ومحدودية وشللية الفئات الطوائفية، والعائلية المسيطرة على مراكز القرار في الدولة(٥٥). وبناءً على هذا، لم يعد ممكناً اعتبار وحدة الانتماء الوطني في العراق من باب الحاصل والمجمع عليه، ذلك أن تحديد الهوية السياسية يعد أحد أكبر المشاكل المطروحة(٥٦)، فالتأسيس لكيان دولة جيدة يحتاج إلى استراتيجية سياسية ـ اجتماعية ـ ثقافية لبناء الهوية الوطنية الشامل وتحقيق الولاء لها أولاً. لكن المشكلة أن «العلاقات الاجتماعية ذات الطابع العشائري والطائفي لا تزال تحتل موقعاً سياسياً صريحاً في حياتنا السياسية»(٥٧).

إن هذه العلاقات تنتج مِنْ/ وينتج عنها، في الوقت نفسه، هيمنة العقلية الوثوقية الاتباعية والتي تتجلى في وعي «الجماهير الطوائفية» حيث تبدو عاجزة عن تقدير المخاطر الحقيقية للتصعيد الطائفي، فبدل التفكير في العواقب والمآلات تسارع هذه «الجماهير» تحت وطأة الحماس والشعارات، وفي زحمة الأجواء المضطربة إلى الالتفاف حول الخيارات الطائفية وتدعمها مادياً ومعنوياً وبشرياً، لتنخرط بدورها في مسلسل الصراع، وتساهم في إذكاء وتيرة الصِّدام(٥٨). وتعود هيمنة العقل الجمعي الأحادي في العراق إلى عوامل عديدة منها دور العامل السياسي الذي أفرز هذه العقلية في الوسط الاجتماعي بكافة مكوناته (أفراد ومؤسسات). إن هذه العقلية المنتشرة في المجتمع حيث هو حاملها أفرزت من رحمها سلطات وقيادات متشربة للأحادية(٥٩)، من باب «كيفما تكونوا يولَ عليكم»، ولم تكن سياساتها سوى نتاج لهذه العقلية، فالمسألة معقدة وجدلية، فبقدر ما تعدل الثقافة الجمعية النظام السياسي بقدر ما يطبع النظام السياسي الثقافة بأثره أيضاً، فلا تحمل الثقافة وحدها مسؤولية نجاح أو فشل النظام السياسي(٦٠) في الدول المتأخرة تاريخياً.

(٥٥) سلامة، «قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية،» ج ١، ص ٢٢٢.

(٥٦) الهرماسي، «المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة،» ج ١، ص ٧٩.

(٥٧) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣، ط ٣ منقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٣.

(٥٨) محمد أمزيان، «الخيار السياسي والمراهنة على الدولة،» **رؤى**، السنة ٣، العدد ١٤ (٢٠٠٢).

(٥٩) محمد الغمقي، «آليات التعددية لمواجهة مخلّفات ثقافة الأحادية،» **رؤى**، السنة ٣، العدد ١٤ (٢٠٠٢)، ص ٤٦.

(٦٠) الهرماسي، «المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة،» ج ١، ص ٧٥.

لقد تمّ صياغة العملية السياسية في البلاد لا وفقاً لتعامل الأطر السياسية مع الأفراد بصفتهم مواطنين ولكن بوصفهم مجموعات طائفية وحاملاً اجتماعياً لأحزاب الهوية، أحزاب السلطة التي تقود الدولة؛ حيث يضخ خطاب طائفي لإقناع الفرد بأن لانتمائه الطائفي الأولوية على انتمائه للدولة، وأن مصالحه لا تتحقق إلا عبر هذا الانتماء، فتنظر أحزاب الهوية إلى المجتمع كمتّحَد مذاهب أو «ملل ونحل»، فتتبنى المحاصصة التوافقية ـ الطائفية وتركز على أطرافها الطائفية الفاعلة لا على الآليات التوافقية لاتخاذ القرار فيها، فهي تتخذ القرارات الأساسية بالتوافق لا بالأكثرية ما يؤدي إلى تثبيت الانقسامات الطائفية، ويمنع قيام ديمقراطية أكثرية، تنتظم فيها الأكثريات والأقليات طبقاً لتحالفات قائمة على أسس سياسية متبدلة. ثمّ إن ما يلازم هذه «الديمقراطية الطائفية» ضعف الدولة، وهو أمر صعب في منطقة مثل الشرق الأوسط حيث عدم الاستقرار وتغلب مظاهر العنف والسيطرة، والعلاقات بين الجماعات الأهلية فيها مرشحة دائماً للانقسامات وتحمل مخاطر تفجر الصراعات الأهلية.

لقد اشتغلت «أحزاب الهوية» على تكريس أطر تقسيمية للمجتمع قائمة على أسس طوائفية يعود بعضها إلى جذور الاختلافات المذهبية والبعض الآخر إلى تقاليد قبلية ما يعيق قيام أطر سياسية تتجاوز في تكوينها وخطابها وممارستها التمترس الطائفي. كذلك عملت هذه الأحزاب على توفير الظروف التي تسهم في تجذير المقولات الطائفية عن الذات والآخر بين مكونات المجتمع العراقي، وتوفير الشروط التي تدعم تنمية كيانات طائفية على حساب وحدة الدولة والتماسك الاجتماعي؛ فأداروا الشأن العام والدولة من موقع تعبيرها عن هذه المكونات الطائفية، فأدت هذه السياسات إلى اختزال كلّ ما يمكن أن يعمل على تنمية الانتماء والهوية الوطنية، فكلما تكرس الانتماء الطوائفي كلّما ضعفت الهوية الوطنية أو أصبحت قابلة للتنازع، بينما يزداد الشعور بالهوية الوطنية عندما تختفي كلّ وساطة طوائفية بين الفرد والدولة[٦١].

إن أحد أوجه النزاع القائم يعود إلى تضارب المصالح بين «ممثلي» الطوائف على مستوى السلطة؛ فلم تساهم «شرعنة» الولاء الطائفي في إقامة مجتمع فيه قدر من الانسجام ولا مكنت من فتح مسار سياسي خالٍ من العنف، بل قاد هذا إلى شلل في أجهزة الدولة، وأعاق البناء المؤسساتي، وانتج قوى متطرفة تعاظم دورها في استشراء العنف بين الطوائف مهددة الوحدة الصوّرية الهشة للدولة بالانحلال، إذ

(٦١) بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ص ٧٢.

عمدت أحزاب الهوية إلى كلّ ما يحدث الانقسام بين مكونات المجتمع العراقي حتّى يظهر مجتمعاً غير متجانس، متنازعاً ولا يمكن أنْ يدار أو يحكم إلا من خلال العلاقات الطائفية. لقد عمدوا إلى ترسيخ ذلك من خلال بعض القواعد الدستورية والممارسات السياسية الطائفية. وكل ذلك من أجل أن تكون هذه الأحزاب هي المنتظم السياسي الوحيد الذي تكتسب به الطوائف كيانها السياسي واستقلالها الذاتي وتشارك من خلال ممثلي هذه الأحزاب فقط في تقاسم السلطة. إن هذا التكريس والتأطير التقسيمي للمجتمع هو المناخ المناسب «لأحزاب الهوية» التي تتقوقع في حدود طوائفها كي تزدهر وتتسع قواعدها. إن هذا التأطير الطائفي يوفر الأرضية لظهور أحزاب «سياسية» طائفية قائمة على أسس الولاءات التقليدية الموروثة والتعصب الطائفي. لقد أدت هيمنة أحزاب الهوية على العملية السياسية إلى تكريس الهويات الخصوصية الضيقة بوصفها الانتماء الأساس بديلاً عن الانتماء لهوية المواطنة الشاملة. وعليه فإن أحزاب الهوية تختلف جذرياً عن الأحزاب بالمعنى السياسي الحديث للحزب[٦٢].

إن هذا الوضع يعد، بالتأكيد، عائقاً حقيقياً أمام قيام أطر سياسية غير طوائفية، ففي مثل هذه الظروف التي يسود فيها الانقسام العمودي الطوائفي يتحول أفراد المجتمع إلى كتل بشرية متراصة تنساق وراء زعمائها الدينين والمدنيين[٦٣]، ما يمثل تحدياً جدياً أمام ممارسة حياة سياسية ديمقراطية حيث الانقسام في هكذا مجتمعات لا يكون انقساماً أفقياً ونسبياً يحصل نتيجة للاختلاف في تأييد المشاريع السياسية المتعددة بقدر ما هو انقسام طوائفي ـ عمودي مطلق. إنه نوع من التشكيل الطائفي للمجتمع يوقف نمو علاقاته الاجتماعية السياسية. وفي مثل هذه الحالة تؤدي العلاقات الطائفية دوراً أساسياً في اختزال الحياة السياسية وإلغاء منطق المشاركة. ولا يتاح للفرد فرصة المشاركة السياسية، والقيام بدوره الفعال كمواطن في إدارة الشأن العام إلا من خلال انتمائه الطائفي حصراً. وبذلك تكون الطائفة هي الوسيط الوحيد بين الفرد والدولة، ما يدمر شكل العلاقة القانونية المجردة بين الفرد والدولة. إن نمط العلاقة هذه يعمل على ترسخ البنى الطائفية، وفي الوقت نفسه، يفكك بنية الدولة.

لا تمثل الطوائف الدينية والإثنية في العراق مكونات اجتماعية متجانسة

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٦٣) مسعود ضاهر، «الطائفية في الحرب اللبنانية: أزمة نظام أم أزمة مجتمع،» ورقة قدمت إلى: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة)، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٥٧.

التوجهات والمصالح، وأن بروز هذا الانقسام الطوائفي بشكل صارخ وعنيف يعود إلى عوامل حزبية ضيقة تذكيه وتؤججه، فما يسهم في تكريسه هو نظام المحاصصة الذي اعتمدته القوى الأجنبية (قوى الاحتلال) حيث قامت بتجذير هذه الانقسامات من خلال فرض «عملية سياسية» على البلاد تتوافق ومصالحها الاستراتيجية، وهللت أحزاب الهوية لهذا الأسلوب بوصفه يحقق لها الإمساك الدائم بالسلطة ويدعم مواقعها السياسية داخل المجتمع المقسم طائفياً، وفي مراكز الدولة أيضاً. لقد عملت هذه المكونات الطائفية على نقل الاختلافات الدينية ـ المذهبية، والعرقية إلى عصبية سياسية جوهرانية ونهائية بقصد تأبيد سلطتها، وسطوتها، ومركزيتها الاجتماعية ـ السياسية.

إن أحزاب الهوية في العراق تجذّر الشعور والانتماء الطائفي وفق سياسات مرسومة لكي تصبح الطائفة كتلة اجتماعية ـ سياسية تقاد وفقاً لشعارات وزعامات عرقية ـ قبلية تدعي دور المخلص والمنقذ وحامي الحقوق المهدورة من قبل الدولة؛ أو طبقاً لفتاوى دينية تدعم ممثلي هذه الأحزاب وتقطع دابر كلّ منافسة سياسية «أثيمة، تبغي الشقاق»!؛ فمن ذا الذي ينافس من نالوا بركات مسيّري شؤون التقديس في مجتمعات لا تزال تملأ أقطار وعيها تمثلات السحر والتهويمات والأرواح الخفية! تقدّم هذه الشعارات والفتاوى زعماء الطوائف كقيّمين على الطائفة والمؤهلين حصراً لتمثيلها في تبوأ مراكز الحكم والدخول في مساومات المحاصصة مع الطوائف الأخرى. لقد أنتجت هذه الأوساط والمجريات نوعاً من «الإقطاع السياسي» جلّ عمله ترسيخ ثقافة سياسية في الوسط الاجتماعي مفادها أن الطائفة بنية اجتماعية قارة لها مصالح واحدة. ويقوم هذا الإقطاع بتسويق شعاراته حول الطائفة بوصفها كتلة مصمتة واحدة موحّدة الأهداف والمصالح والتطلعات من خلال آليات الممارسة السياسية الطائفية، والتعبئة الطائفية، وتقاسم دوائر مراكز السلطة. لكن ما يجري بالفعل هو اختزال مصالح الطائفة في مصالح القيمين عليها، بل يضحى بمصالح الطائفة في سبيل مصالح المتزعمين عليها[٦٤].

إن الطائفية السياسية هنا هي استغلال للدين في مجال التعويض النفسي عن سياسة فئوية ومجحفة قامت بتدمير الركائز والقيّم الأساسية للمجتمع خدمة لمصالح مجموعات نخبوية، طائفية وذات علاقة مباشرة وتبعية لقوى أجنبية. تبنت هذه المجموعات ممارسة سياسة اعتمدت الطائفية في الأطر السياسية والاقتصادية

(٦٤) انظر التحليلات القيمة التي قدمها عصام سليمان عن الانقسام الطائفي للواقع اللبناني، في: سليمان، **الفدرالية والمجتمعات النقدية ولبنان.**

والاجتماعية والثقافية والإدارية والعسكرية وقادت، في الممارسة العملية، إلى مخاطر جدية تهدد المجتمع بالتفكك والانحلال بعد أنْ دمرت وحدة دولته ومؤسساتها. إن قمة التضليل الأيديولوجي الذي تمارسه القوى الطائفية هو الدمج المتعمد بين أزمة النظام السياسي وأزمة الدولة، وبالتالي الدمج بين شرعية هذا النظام والدولة(٦٥). يقع على كاهل الدولة المتعددة المكونات، حيث تجتمع تحت سقفها مفاهيم مختلفة وإرادات متنافسة، مهمة تجنب انفجار الهويات، وتوفير شروط مؤسسية لتعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية، «لكي يستطيع أي مجتمع أن يعمل يجب أن يكون مستنداً إلى قاعدة من القيم المشتركة التي تتقيد بها كلّ الجماعات المؤسسة له. إن التضامن وروح الجماعة في المجتمعات الحديثة يعتمدان على شعور مشترك نابع من المعرفة والتبصر في الممارسات التي هي طريقة حياة يرتكز اهتمّامها على القيم المشتركة»(٦٦).

وكل ذلك يحتاج إلى «توافق أساس» تسهم في بنائه مفاهيم جديدة، لا من خلال توافقات متصلبة أو كلية بل طبقاً لتفاهمات متماسكة. ولكن إلى أي حدّ سيتحقق هذا التفاهم ويستمرّ؟ إنه يتوقف على الوضع التاريخي والعوامل الفاعلة والمتغيرات التي يحددها سياق التوافق الوطني ومنطق المشاركة السياسية، فالمشاركة تعني ضرورة تكافؤ الفرص في التعبير عن مواقف ومصالح المكونات الاجتماعية كافة من القضايا الأساسية والعمل على التوفيق بينها، وقيام دور فعال للقوى المعتدلة داخل هذه المكونات، فذلك ما ييسِّر من عملية التوافق. إن مشاركة المكونات الاجتماعية كافة في السلطة الفعلية لإدارة الشأن العام تفترض تعينها بشخصيات ذات صفة تمثيلية في أوساطها، وتحظى بتأييد الطوائف الأخرى، وتتميز بالإعتدال والرؤية المتوازنة بين متطلبات المجتمع والمنطق الداخلي للدولة.

إن تحقيق التعايش السلمي في المجتمعات المتعددة يتوقف، إلى حدّ كبير، على الأشخاص الذين يتولون إدارة شؤونه. كما يفترض منطق المشاركة تعاون المكون الاجتماعي ووقوفه بجانب القرارات التي تأتي كثمرة لهذا التعاون. إذاً، لا بُدَّ من هذه الشراكة من أجل الحفاظ على مقومات التوازن والاجتماعي. إن «التوافق الأساسي» هو الأسلوب الذي يقود إلى إقامة السلم الأهلي والاستقرار في المجتمعات

---

(٦٥) حول طبيعة النظام الطائفي، انظر: ضاهر، المصدر نفسه، ص ٤٤٩ ـ ٤٦٥.

(٦٦) عبد الوهاب الأفندي، «إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن؟،» في: حسن الترابي [وآخرون]، **الإسلاميون والمسألة السياسية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٦، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٨٤.

المتعددة. إنّه حاجة اجتماعية وضرورة سياسية ملحة وهو يتطلب خلق الإرادة الفردية في التسامح وارتباط هذه الإرادة الفردية بالإرادة السياسية الجماعية على مستوى الدولة[٦٧]. إنه يتعلق بالعيش المشترك والإرادة المشتركة على حلّ الصراعات بطرق لا عنفية. الإرادة المشتركة في تطبيق الأنظمة التشريعية والقوانين وإرادة القبول بالمؤسسات التي تضمنها بطريقة جديدة.

تستدعي هذه الظروف الصعبة نهوض الأطراف الممثلة للمكون الاجتماعي العراقي كافة بالمسؤولية السياسية والأخلاقية لتحقيق متطلبات «التوافق الأساسي» السلمي وصولاً إلى حالة الإجماع، فممثلو المكونات الاجتماعية والأيديولوجيات المختلفة مدعوون إلى التدريب على التفكير والعمل ضمن روابط شاملة، وإنفاذ مشروع للعدالة وتحقيقها بصفتيها الشكلية والإجرائية، وأن يتم التوصل إلى أحكام لا تقوم على دوافع ذاتية أو فئوية، كالطائفة أو العرق أو العلاقة الشخصية أو المصلحة المادية، أو المزاج الشخصي، بوصف ذلك من أسباب التحيز في الأحكام وعوائق تحول دون تحقيق العدالة المجردة. وكذلك النهوض بحوار يبحث في سبل الاتفاق الوطني الشامل ابتداءً من تقديم الضمانات من قبل كلّ طرف للمساعدة على بناء الثقة المتبادلة بين كلّ الأطراف، وتهيئة الجو النفسي للوفاق الوطني ومواجهة الصعوبات بشكل عقلاني وشفاف، والعمل على كلّ ما يشعر المواطنين بما هو مشترك في تقاليدهم، وأن يتم العمل من دون كلل على التشديد على المستقبل وعلى ما هو مشترك بينهم لا على ما يفرقهم. المجتمعات التعددية تعتمد أساساً على قيم المجتمع نفسه، وأن قيمها المركزية هي الالتزام بالتوفيق بينها وصيانة المجتمع والعمل على تقدّمه. ويستطيع كلّ مجتمع مقاربة هذا المشروع من منظور مختلف والانطلاق للدفاع عن مجموعة قيم مختلفة[٦٨].

المجتمع العراقي متعدد في مكوناته المنتظمة في دولة واحدة لكن المشكلة القائمة حالياً أن هذه المكونات تفتقد مبدأ «التوافق الأساس» الذي يقوم على الإجماع حول شكل الدولة والمصالح المشتركة، وكذلك تعاني غياب سلطة الدولة، فالنظام السياسي عاجز عن إدارة الاختلاف وتدبر أمر الصراع القائم بين الجماعات المختلفة، فتأجيج المنحى الطائفي يقف عائقاً أمام مجتمع سياسي أوسع من التمثيل الطائفي. المشكلة أن سلطات الطوائف تهيمن على السلطة المركزية، وأن هذه السلطة

(٦٧) محمد أركون، **أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟: من فيصل التفرقة إلى فصل المقال**، ترجمة وتعليق هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٥)، ص ١١٥.

(٦٨) الأفندي، المصدر نفسه، ص ١٨٧.

تابعة تستمد قوتها من سلطة ممثلي الطوائف. إن اقتسام السلطة بين «ممثلي» الطوائف وفق نظام المحاصصة يعمق الانقسام الطائفي بين مكونات المجتمع العراقي ويقلل من إمكانات التعاون والثقة. إضافة إلى ذلك، فإنه يقلص دوائر النشاطات المشتركة والتي تعد أحد ضمانات التعايش بين هذه المكونات، فالمحاصصة السياسية أحد أهم المعوقات التي تقف في وجه تحقيق الاستقلال واستعادة السيادة، حيث «المزاودة المحاكاتية» لاستمالة الأجنبي وتقديم التنازلات لقوى الاحتلال تقف في وجه إنجاز متطلبات الوحدة الوطنية، ثمّ إنّها تؤدي إلى ترسيخ الانقسام الطوائفي أكثر فأكثر؛ ويأتي ذلك بالنتيجة على حساب مقومات وحدة الدولة والمجتمع. إنّها تحول دون بناء مؤسسات الدولة وتسبب فشلاً في القائم منها. الحل هو في قيام دولة القانون القوية، وقيام أحزاب وطنية تتوجه إلى العراقيين كحامل اجتماعي لها بوصفهم مواطنين بصرف النظر عن هوياتهم الخصوصية، وضرورة إلغاء النظام الطائفي كمدخل لإصلاح النظام السياسي وحماية المجتمع من التفكك والإنهيار.

القسم الثاني

تداعي المشروع الإمبراطوري الأمريكي

الفصل الخامس

السنوات الأربع التي أسقطت المشروع الإمبراطوري الأمريكي(*)

معن بشور(**)

يعزّ علينا ونحن نفتتح هذا اللقاء أن نرى المسيرات الشعبية تنطلق في عواصم العالم ومدنه، ولا سيما أمام البنتاغون، في واشنطن وفي لوس انجلوس، عاصمة الساحل الغربي الأمريكي، مطالبة بسحب قوات الاحتلال من العراق، ولا نرى تحرّكات شعبية مماثلة في وطننا العربي، وعالمنا الإسلامي، حيث الشعوب مكبلة إما بقيود الحكام، أو بانشغالات الحياة اليومية، أو بانقسامات السياسة. لكن ما يعزينا أننا في بيروت لم نفارق معاناة شعبنا العراقي يوماً واحداً، ولا تركنا فصلاً واحداً من فصول عطائه المتدفق، بل كنا وهذا هو الأهم واثقين جداً، حتّى في الأيام القاتمة التي رافقت احتلال بغداد، أن قوات الاحتلال ستتحطم على أسوار بغداد وفي بساتين بغداد، بل على أسوار كلّ مدينة وبلدة وقرية عراقية، وفي شوارعها الفسيحة أو الضيقة، وكنا مدركين أن الجبروت الأمريكي غير المسبوق بقوته سيكون قادراً على احتلال العراق لكنه لن يكون قادراً على السيطرة على هذا البلد العزيز المنيع الذي تحطمت فوق ترابه الكثير من الغزوات.

أما عزاؤنا الآخر في هذه المناسبة، فهو أن الأخبار قد حملت إلينا نبأ محاكمة

(*) في الأصل محاضرة ألقيت بدعوة من تجمع اللجان والروابط الشعبية وفي إطار الحملة الأهلية لنصرة فلسطين والعراق وقدم لها الدكتور محمد المجذوب. ونشرت هذه الدراسة ضمن ملف «العراق بعد خطة بوش الجديدة» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٨ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)، ص ١١٤ ـ ١٢٨.

(**) المنسق العام لتجمع اللجان والروابط الشعبية.

السيد كونراد بلاك صاحب صحيفة **الدايلي تلغراف** اللندنية بتهم الفساد واختلاس أكثر من ٨٤ مليون جنيه إسترليني، وهي تهم حاولت صحيفته لأسباب صهيونية أن تسوقها، من دون جدوى، ضدّ واحد من أبرز أحرار العالم، وأصدقاء العرب النائب البريطاني جورج غالاواي في محاولة لترهيبه وثنيه مع غيره من شرفاء العالم، عن دعم شعب العراق، وشعب فلسطين وشعب لبنان، تماماً كما تحاول أوساط عديدة أن ترهب مناضلين آخرين سواء بالشائعات المفبركة أو بلوائح الافتراء والتضليل، ولكنهم لا يدركون أن الحقيقة ساطعة لا يمكن حجبها، وأن الشعوب منتصرة لا يمكن لجمها، وأن الأحرار ثابتون في مواقفهم لا يمكن أنْ يتراجعوا أو يتخاذلوا.

في بداية حديثي عن السنوات الأربع التي أسقطت النظام الإمبراطوري لا بدّ من تسجيل جملة ملاحظات واستدراكات تتصل بعنوان الحديث، كما بمضمونه:

الملاحظة الأولى: إن الحديث عن سقوط النظام الإمبراطوري الأمريكي لا يعني إطلاقاً نهاية النفوذ الأمريكي في العالم، ولا حتّى عن سقوط المركّب الصناعي ـ العسكري المتحكم بصناعة القرار في واشنطن، والذي تحدث عنه عام ١٩٥٢ الرئيس الأمريكي الراحل أيزنهاور وهو يغادر البيت الأبيض، بل هو حديث بالدرجة الأولى عن سقوط التجلّي الأكثر عدوانية، والأكثر شراسة، والأكثر تعلقاً بجملة أوهام أيديولوجية وأساطير دينية بدأت في البروز في الثمانينيّات، ووصلت إلى ذروتها مع وصول جورج بوش الابن إلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض عام ٢٠٠٠ لتلتهب في الحياة السياسية والعسكرية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ولينطلق معها بوش ومحافظوه الجدد في تنفيذ ما أسموه استراتيجية القرن الواحد والعشرين الذي أراده بوش أمريكياً.

الملاحظة الثانية: إن المشروع الإمبراطوري الأمريكي ليس مرتبطاً فقط بالحقبة الراهنة من تاريخ الولايات المتحدة، ولا بالقيادة الحالية فحسب، بل إنّه مشروع كان يطل برأسه بين الفينة والأخرى، ومع معظم الإدارات التي تعاقبت على قيادة الولايات المتحدة، وإن كان هذا المشروع قد اتّخذ مع بوش الابن ومحافظيه الجدد مظهراً أكثر عقائدية، وأقل براغماتية وأشد عناداً وهجومية.

وكما يقول زميلنا في الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، المقيم في واشنطن، الدكتور كمال خلف الطويل في مقالته المعبّرة «حزب الحرب»: «لا يجب بحال من الأحوال حصر تبعية هذا الحزب بالجمهوريين. هذا خطأ يبعد عن الحقيقة سنوات ضوئية، ومن باب الإشارة لا الحصر التنويه بمحورية دور سيناتور ديمقراطي من

ولاية واشنطن هو هنري جاكسون، والذي من مكتبه تمّ استيلاد نماذج عرفت بالمحافظين الجدد ومن أهمهم ريتشارد بيرل ومالیندون جونسون وكلارك كليفورد وروبرت ماكنمارا ووالت روستو وسام نن ووليام بيري وليس إسبن وأنتوني ليك وجيمس وولسي، وهم حفنة من رجالات حزب الحرب الذين يحملون بطاقة عضوية الحزب الديمقراطي والذين يفوقون في تشددهم وصقوريتهم عقلانيين من رجالات الحزب الجمهوري أمثال نيلسون روكفلر وتشاك هيغل ووليام روجرز ووليام سكرانتون».

الملاحظة الثالثة: إن الحديث عن السنوات الأربع التي تلت الغزو الأنكلو ـ أمريكي، والمؤامرة الصهيو ـ أمريكية ضدّ العراق، لا يعني حصر الحديث بالدور التاريخي والاستثنائي الشجاع للمقاومة العراقية، بِكُلّ فصائلها ومستوياتها، في تحويل مأزق الاحتلال في العراق إلى مأزق للمشروع الإمبراطوري الأمريكي برمته في العالم، بل إنّه يشمل أيضاً تأثير ما شهدته هذه السنوات من صمود بطولي وتضحيات خارقة قدمها الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال المستمر، والعدوان اليومي، والحصار المتصاعد مبدداً بذلك أوهام إخضاعه واستسلامه لإملاءات العدو وداعميه، كما إنّه يشمل أيضاً تداعيات الهزيمة المدوية التي لحقت بالكيان الصهيوني، جيشاً وحكومة، مشروعاً وعقيدة، على يد المقاومة اللبنانية الباسلة خلال الصيف الفائت، وهي الهزيمة التي ما زالت تداعياتها متواصلة على كلّ صعيد، ناهيك عما حققته المقاومة الأفغانية من إنجازات مع تصاعد الحديث عن انكسار كبير لقوات الاحتلال الأطلسي خلال العام الحالي حسب تقديرات أفرايم هاليفي رئيس الموساد الصهيوني في مقالة له[(١)].

الملاحظة الرابعة: إن حديثنا عن تراجع المشروع الإمبراطوري الأمريكي أو سقوطه، وبعد التدقيق في صحة هذه المقولة، ليس مجرد الإقرار بحقيقة تاريخية موضوعية فحسب، بل هو دعوة لإعادة قراءة مجمل التطورات المحلية والعربية والإقليمية والدولية في ضوئها، ليزداد المقاومون والممانعون إيماناً بسلامة نهجهم، واقتناعاً بصواب خيارهم، وإدراكاً لفعالية تأثيرهم، تماماً كما يتراجع الواهمون والمراهنون عن تقديراتهم ورهاناتهم وتنظيراتهم وقد ملأوا بها أجواءنا السياسية والإعلامية التي انطلقت من أنْ الهيمنة الأمريكية والصهيونية قدر ينبغي الإذعان لإملاءاته والانصياع لشروطه.

الملاحظة الخامسة: إن علينا أن نتذكر دائماً، ونحن نواجه موجات الخيبة

---

(١) **يديعوت أحرونوت**، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧.

ودعوات الإحباط وحملات التيئيس التي تحاصرنا من كلّ حدب وصوب، أن دور المقاومة والممانعة في أمتنا على امتداد ساحات المواجهة مع الاحتلال والعدوان والهيمنة، كان دوراً حاسماً في إفشال المشروع الإمبراطوري على المستوى الدولي وإرباك المشروع العنصري الصهيوني على المستوى الإقليمي، في مرحلة كانت سمتها الأبرز روح الاستكانة التي طغت على دول كبرى، وقوى عظمى، وأمم متقدمة، أمام السطوة الأمريكية المتمادية، كما طغى روح الانصياع والإذعان والتواطؤ للإملاءات الأمريكية على العديد من أنظمة المنطقة وقياداتها في العديد من الأزمات.

إن هذه المقاومة العربية والإسلامية لم تسهم في تحرير إرادة الأمة من الخنوع والخضوع فحسب، بل إنها بإرباكها القوة الأعظم في العالم إنّما تساهم في تحرير العالم بأسره، بل في تحرير المجتمع الأمريكي نفسه الذي ينتفض اليوم على سياسات إدارته، وفي مساعدة دول كبرى على التململ في وجه القطب الأمريكي الأوحد بما يفتح الطريق لميزان جديد في العلاقات الدولية، يولد أساساً من رحم مقاومتنا العربية والإسلامية عموماً، ومقاومتنا العراقية خصوصاً.

الملاحظة السادسة: إن الحديث عن سقوط النظام الإمبراطوري الأمريكي لا يجوز أن يفهم بأي حال من الأحوال أنه سقوط لعلاقة نحرص عليها مع الشعب الأمريكي، ومع مجتمعه الزاخر بعناصر القوة والمعرفة والتقدّم، بل على العكس من ذلك تماماً، فإن سقوط هذه النزعة الإمبراطورية يؤدي إلى سقوط حاجز كثيف بين أمتنا والمجتمع الأمريكي الذي وقفت طلائعه وقواه الحية ضدّ حروب إدارته على بلادنا منذ سنوات وحتّى الساعة.

بل إنّني أجد نفسي مضطراً لأن أردد ما قلته في كلمة في الآلاف من شباب لبنان وطلبته المعتصمين أمام السفارة الأمريكية في عوكر في مثل هذه الأيام قبل عامين: «بأننا هنا لكي نوجه رسالة إلى الشعب الأمريكي نقول فيها نحن ضدّ سياسة إدارتكم التي تقتل أبناءكم كما تقتل أبناءنا، وتنهب مواردكم كما تنهب مواردنا، وتسيء إلى قيمكم ومثلكم كما تسيء إلى قيمنا ومثلنا».

الملاحظة السابعة والأخيرة: هي أن سقوط المشروع الإمبراطوري الأمريكي لا يعني حتمية صعود المشروع النهضوي العربي، وان كان ذاك السقوط يزيح عقبة رئيسيّة من أمام نهضتنا وتقدّمنا، ذلك أن لنهوض أمتنا أيضاً شروطاً ذاتية تكمن في بناها وعلاقاتها ومستوى وعيها وقدرتها على توحيد طاقاتها وتنمية اقتصادها، واحترام حرية إنسانها وحقوقه، وتحقيق العدالة بين أبنائها وصياغة العلاقة المتجددة

الصحيحة مع تراثها الحضاري، فلا إنكار للقيمة الروحية والثقافية الضخمة لهذا التراث، ولا الجمود في أسره بعيداً عما يشهده الكون من تقدّم وتحديث وتطور إنساني وعلمي وتكنولوجي.

قبل أكثر من عقدين ونيف، وفي كتابه **صعود الإمبراطوريات وسقوطها** الذي بدا وكأنه سباحة عكس التيار السائد آنذاك، قدم المفكر الأمريكي الشهير بول كينيدي رؤيته لسقوط الإمبراطوريات بما أسماه حينذاك بالتمدد العسكري لهذه الإمبراطوريات والذي يفوق قدراتها وإمكاناتها الاقتصادية والبشرية، فيتحول إلى عبء عليها يقود حتماً إلى تراجعها وانكفائها(٢).

ولقد تكرر هذا التعبير في الآونة الأخيرة على لسان كبار القادة العسكريين والاستراتيجيين الأمريكيين كالجنرال جون أبي زيد قائد القيادة المركزية الوسطى للقوات الأمريكية الوارد في العدد ما قبل الأخير من مجلة **الإيكونوميست**، وعلى لسان الجنرال بيتر بابس رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية أمام الكونغرس والذي نشر في صحيفة الـ **واشنطن بوست**، الذي قال: «إن القوات العسكرية الأمريكية في حال تآكل، وأنّه بسبب تقييدها بطلبات الحرب على العراق وأفغانستان فإنها لمخاطرة كبرى أن تتجاوب بسرعة وبشكل كامل لمتطلبات أزمة جديدة»(٣).

ومارشال الجو البريطاني، قائد القوات المسلحة السير جون ستير أب استعمل تعبير كينيدي ذاته (التمدد) أمام لجنة الدفاع في مجلس العموم البريطاني حين قال بأن التزامات بلاده الحالية لن تسمح بأي تورط في أي قتال واسع لسنوات قادمة(٤).

وفي إشارة إلى حجم العقبات التي يواجهها جيش الاحتلال الأمريكي في العراق أعلن فريق بغداد للأدمغة (Baghdad Brain Trust) (وهو الفريق الاستشاري للجنرال باتريوس قائد القوات الأمريكية الجديد في العراق) مطلع الشهر الجاري، وحسب صحيفة **الغارديان**، «أن الستة الأشهر القادمة هي فرصتنا الأخيرة حيث الخيار المطروح انجح أو اترك (Make it or Break)».

---

(٢) Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Vintage Books, 1989).

(٣) *Washington Post*, 27/2/2007.

(٤) *Time* (7 March 2007).

وفي معرض تعداد العقبات التي تواجهها قوات الاحتلال أشار الفريق إلى خمس عقبات :

١ ـ قوات غير كافية على الأرض.

٢ ـ تفكك التحالف الدولي.

٣ ـ توقع بازدياد العنف في الجنوب مع انسحاب القوات البريطانية.

٤ ـ مشكلات لها علاقة بمعنويات الجنود مع ازدياد الخسائر (واحد من كلّ أربعة مصاب باضطراب نفسي أو عقلي حسب تقرير طبّي).

٥ ـ الإرادة السياسية في واشنطن و/ أو في بغداد.

إن هذا المأزق العسكري الكبير هو الذي دفع صحيفة **لوس انجلوس تايمز** إلى القول إن مخططين عسكريين أمريكيين بدأوا بإعداد خطّة للتراجع تشمل انسحاباً تدريجياً وتركيزاً على تدريب القوات العراقية بالاستفادة من التجربة الأمريكية في السلفادور(٥).

الصحيفة الصادرة في الساحل الغربي للولايات المتحدة، والتي كانت أوّل من كشف خلال حرب تموز أن الإعداد العسكري الإسرائيلي لهذه الحرب قد بدأ قبل عام على العدوان، نقلت أيضاً على لسان مسؤول في البنتاغون «هذا الجزء من العالم (الشرق الأوسط) لديه حساسيته تجاه الوجود الأجنبي وإن أمامنا (أي الجيش الأمريكي) فرصة قصيرة نسبياً».

وإقرار المسؤول الأمريكي هذا جاء نتيجة الكثير من استطلاعات الرأي التي أجراها البنتاغون نفسه، والعديد من الأجهزة الأمريكية داخل العراق، والذي أظهر بشكل عام أن أكثر من ثلاثة أرباع العراقيين يعتقدون أن حال العراق اليوم أسوأ مما كانت عليه قبل الاحتلال، وأن وجود الاحتلال يتسبب في تردي الوضع الأمني الذي سيصبح أفضل في غياب قوات الاحتلال.

ولقد توج هذه التحذيرات السيد بريجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، وأحد كبار المعارضين للحرب على العراق قبل اندلاعها، الذي قال في مقالة له بعنوان «خارطة طريق للخروج من العراق»: «إن الحرب في العراق كارثة تاريخية استراتيجية وأخلاقية نفذت بموجب افتراضات زائفة وهي تقوض شرعية أمريكا العالمية»، وقد شدد بريجنسكي على أنّ تؤكد الولايات

(٥) *Los Angeles Times*, 12/3/2007.

المتحدة بشكل واضح نيتها مغادرة العراق، وان تعلن عن أنّها ستبدأ في إجراء محادثات مع القادة العراقيين «الأصليين» الذين يستطيعون الوقوف على أقدامهم، وهم أولئك الذين يمتلكون سلطة حقيقية خارج المنطقة الخضراء لأن النظام العراقي الذي تعتبره إدارة بوش ممثلاً للعراقيين هو محدد بمساحة أربعة أميال مربعة داخل القلعة الأمريكية في بغداد ومحمي بجدار سمكه ١٥ قدماً.

ولم ينس بريجنسكي في نهاية مقالته أن يدعو الولايات المتحدة إلى مسعى صادق وقوي للوصول إلى تحقيق سلام إسرائيلي ـ فلسطيني لأنّه بدون حلّ هذه المشكلة ستظل المشاعر القومية والأصولية في المنطقة ذات تأثير سلبي على الأنظمة العربية التي ظلت تعتبر مساندة للهيمنة الأمريكية على المنطقة.

وليم أوتون، أحد الجنرالات الأمريكيين المتقاعدين وصاحب الخبرة الاستخباراتية العالية كتب في ١١/ ٢/ ٢٠٠٧ في صحيفة **الواشنطن بوست**: «إن النصر ليس احتمالاً أمامنا. وإن المهمة لا يمكن تنفيذها، ولا بدّ من استراتيجية جديدة».

أما البنتاغون نفسه فقد أعد قبل أيام تقييماً كئيباً حسب صحيفة **القدس العربي** الصادرة في لندن. . حول تصاعد العنف في العراق حيث لاحظ أن مستوى العمليات العسكرية ارتفع إلى ألف عملية في الأسبوع بمعدل ١٤٠ عملية في اليوم.

وعلى هذا المنوال، تتكرر الخطب والمقالات والتصريحات من داخل الإدارة ومن خارجها من داخل الكونغرس ومن خارجه، حول حجم الفشل العسكري الذي أصاب الإمبراطورية الأمريكية في العراق وأفغانستان، وأصاب قاعدتها الصهيونية الأمامية المدججة في لبنان وفلسطين.

ولقد رافقت هذا الفشل أرقام متزايدة من القتلى والجرحى في صفوف القوات الأمريكية (وهو الرقم المعلن)، وأرقام أعلى بكثير في صفوف المتعاقدين الأمنيين، وحملة البطاقات الخضراء، والساعين إلى نيل هذه البطاقات. إن الأرقام المعلنة عن عدد القتلى الأمريكيين بلغت حتّى اليوم حوالى ٣٢٥٠، ومن البريطانيين حوالى ١٤٠، ومن دول أخرى ١٢٥، أما الجرحى فتقدر أعدادهم بنحو ٥٠ ألفاً، نصفهم مصاب بأمراض نفسية خصوصاً بعد أنْ كشفت الدراسة الشهيرة التي أعدتها الاقتصادية الأمريكية المعروفة ليندا بلايمز أن هناك رقمين لأعداد الجرحى، أحدهما معلن من البنتاغون ولا يتجاوز ٢٣ ألف جندي، والآخر من دائرة شؤون المحاربين يصل إلى خمسين ألف جندي. وإذا ربطنا هذا العدد المتزايد من القتلى والجرحى بفضيحة مركز والتريد الطبي العسكري التي أظهرت حجم الإهمال الذي يعانيه

الجنود الجرحى في هذا المركز الذي يعتبر واجهة الطب العسكري الأمريكي، وقد زاره بوش عدة مرات، وهو إهمال أدّى إلى استقالة كبار المسؤولين في المركز وصولاً إلى وزير الجيش نفسه الذي قدم استقالته أيضاً ليعلن البيت الأبيض إعادة النظر في الخدمات الطبّية المقدمة للجنود.

أما على صعيد ما يسمّى بالحرب على الإرهاب فقد كشفت دراسة مفصلة للخبيرين في الإرهاب بيتر برغن وبول كوريكشانك، وأشار إليها المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي في مقالته «واشنطن، طهران النفط»، «أن حرب العراق قد زادت الإرهاب سبعة أضعاف في مختلف أنحاء العالم. ومن شأن تأثير الحرب على إيران أن يكون أكثر».

فهل أن مأزق المشروع الإمبراطوري الأمريكي ينحصر بالجانب العسكري، أم يتعداه إلى مختلف الجوانب الأخرى؟

السقوط الأخلاقي

في الجانب الأخلاقي مثلاً كان سقوط المشروع الإمبراطوري الأمريكي مدوياً على عدة مستويات، خصوصاً أن أصحاب هذا المشروع، وبخاصة الرئيس بوش قد أضفوا على مشروعهم سمة الرسالة الإلهية، واعتبروا أن ما يقومون به هو إرادة السماء، وأن الإدارة الأمريكية الحالية هي صوت السماء على الأرض، وأن حربها ضدّ ما تسميه الإرهاب هي حرب صليبية جديدة، وهو بالمناسبة تعبير امتنع أجدادنا العرب والمسلمون عن استخدامه حين وصفوا الحروب المماثلة قبل أكثر من ألف عام بحروب الفرنجة، رفضاً للطابع الديني لهذه الحروب وتأكيداً على طابعها الاستعماري، ولا سيما أن العديد من المسيحيين في الشرق كانوا من ضحايا تلك الحرب أيضاً.

إن السمة الأولى لأخلاقية الحرب على العراق كانت الكذب بِكُلّ معانيه، كذب في الأسباب (وجود أسلحة دمار شامل، وعلاقة النظام العراقي بالقاعدة) وهو كذب سرعان ما انكشف للأمريكيين، وكذلك الكذب في المعلومات عن هذه الحرب تمثلت بتأسيس دائرة تضليل استراتيجية في البنتاغون كانت مهمتها إخفاء الحقائق وتزييفها خلال الحرب، أو بعدها، سواء بواسطة إغراء وسائل الإعلام التي تمّ تخصيص مبالغ مالية خيالية لاستمالتها، أو عبر إرهاب الإعلاميين سواء بإغلاق قنوات فضائية وإذاعات وصحف أو حتّى تهديدها بالقصف (كما هو الحال مع قناة الجزيرة) أو بقتل أكثر من ١٥٣ إعلامياً خلال أربع سنوات حسب ما كشفته منظمة مراسلون بلا حدود وهو رقم قياسي بِكُلّ المعايير.

ولقد رافق الكذب ارتكاب العديد من الجرائم الجماعية والفردية، وعمليات انتهاك صريحة لأبسط حقوق الإنسان، بما فيها الاغتصاب للفتيات العراقيات، وصولاً إلى التعذيب الوحشي كما ظهر في معسكر أبو غريب، ومعتقل بوكا في جنوب العراق، أو في أقبية وزارة الداخلية، ناهيك عن القصف الوحشي لمدن وأحياء وبلدات وقرى على امتداد العراق، بما فيها مؤخراً القصف الجوي المستمر لشارع حيفا في وسط بغداد بحيث تشير التقارير إلى أن ٩/١ من ضحايا الشعب العراقي الذين يقدرون بمئات الآلاف قد استشهدوا بفعل القصف الأمريكي المباشر.

وبالإضافة إلى القتل الجماعي والفردي، والتعذيب الوحشي، والمحاكمات الصورية المخالفة لأبسط مبادئ العدالة والشفافية والالتزام بالقانون بما فيها قتل المحامين وسجنهم أو طردهم (كما جرى خلال محاكمة قادة البعث وعلى رأسهم رئيس جمهورية العراق ذاته الذي تمّ اغتياله في ظروف تشي بالدور الأمريكي في إشعال الفتنة المذهبية)، فان إثارة الفتنة العرقية والطائفية والمذهبية، بِكُلّ تجلياتها، بدأت مع اللحظة الأولى لدخول قوات الاحتلال إلى العراق ومعها الطائفية والمذهبية التي تحولت إلى جرائم متعددة الأساليب لكنها موحّدة الأهداف لخدمة الاحتلال واستمراره في ظلّ تلازم معروف، قديم وجديد، بين الاحتلال والفتنة وفق القاعدة الاستعمارية المعروفة فرق تسدّ.

لقد أدّى ذلك كلّه أيضاً إلى أن حوالى أربعة ملايين ونصف من أطفال العراق يعانون من سوء تغذية في بلد كان من أغنى بلدان المنطقة، وكان يملك أحد أفضل الأنظمة الصحية في العالم، كما أدّى إلى تشريد حوالى أربعة ملايين عراقي باتوا اليوم مهجرين أو لاجئين خارج بلدهم أو داخله في عمليات الفرز الديمغرافي المذهبي التي تتم جرائمه تحت سمع الاحتلال وبصره، وهو الجهة التي تعتبرها اتفاقيات جنيف الدولية مسؤولة عن أمن المناطق المحتلة وعن سلامة السكان فيها.

ولم ينحصر الجانب غير الأخلاقي لهذه الحرب بما تقدّم من كذب وجرائم وانتهاكات، بل تعداه أيضاً إلى توسع عمليات الفساد والإفساد، والنهب والسلب، والتي بدأت مع الساعات الأولى للاحتلال وما زالت مستمرة.

فالفضائح المالية داخل العراق تطال العديد ممن جاء بهم الاحتلال وعيّنهم وزراء ومديرين وغيرها وقد أحيل العديد منهم إلى التحقيق والمحاكمة وبينهم وزراء ومسؤولون كبار، والموجون بمكافحة الفساد أنفسهم. وقد أطلق عليهم اسم هيئة النزاهة، فلقد حملت التقارير مثلاً أن أكثر من ٢٨١ موظفاً في شركة النفط الوطنية

في البصرة قد أحيلوا إلى التحقيق في قضية سرقة النفط العراقي وتصديره من دون عدادات مما ألحق خسائر كبرى بالاقتصاد العراقي.

أما الفضائح المالية داخل الإدارة الأمريكية، كما داخل إمبراطوريات المشروع الأمريكي، فهي أضعاف تلك المرتكبة على يد عراقيين، بل إنّها تطال شخصيات رفيعة المستوى داخل تلك الإدارة.

إن فضيحة العقود التي تمّ إبرامها بأسعار خيالية مع شركة هاليبرتون ذات الصلة الوثيقة بنائب الرئيس الأمريكي قد انكشفت مع الأيام الأولى للاحتلال، تماماً كما المليارات التي اختفت مع الحاكم الأمريكي السابق بول بريمر، ناهيك عن ١٢ مليار دولار جاءت من واشنطن لاعمار العراق فضاعت على جداول وهمية، وعمليات موهومة، وما زال المراقبون الماليون يبحثون عنها، حتّى بات الكثيرون من أهل الرأي في الولايات المتحدة يكتشفون أن بلادهم كدولة تخسر مبالغ ضخمة في العراق، فيما متنفذون أمريكيون، أفراداً وضباطاً وشركات، يحققون أرباحاً خيالية.

هذا التصدع الأخلاقي المريع طال مؤسسات أمريكية كانت لها حرمتها وخصوصياتها وحصانتها كوكالة المخابرات المركزية حيث اشتهرت قضية تسريب اسم إحدى عميلاتها البارزات فاليري بليم بسبب رفض زوجها السفير جوزيف ويلسون تقديم معلومات كاذبة تخدم آلة التحريض على الحرب العراقية، وهي فضيحة ما زالت تتوالى فصولاً وتطال رؤوساً في البيت الأبيض، وقد تصل نارها إلى نائب الرئيس نفسه بعد أنْ طالت رأس مدير مكتبه.

وإذا تذكرنا فضيحة نائب فلوريدا المقرب من بوش الذي كان أحد أبرز الواعظين في الأخلاق والقيم العائلية يتضح لنا فيما بعد أنّه شاذ يطارد الأطفال والفتيان فيضطر للاستقالة.

فماذا بقي من الرسالة الإلهية التي يتبناها الرئيس الأمريكي وإدارته؟

السقوط السياسي

بالإضافة إلى الفشل العسكري والسقوط الأخلاقي، فإن نظرة إلى التراجع المذهل للإدارة الأمريكية الحالية على الصعيد السياسي داخل الولايات المتحدة وخارجها تبدو كافية لكي ندرك حجم التردي السياسي الذي لحق بهذه الإدارة داخل بلادها، كما التردي الذي ألحقته الإدارة ببلادها على المستوى الدولي. فداخل الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد خافياً على أحد التراجع المريع في شعبية الرئيس الحالي الذي بات معروفاً بالرئيس الأقل شعبية في تاريخ الولايات المتحدة، كما لم

يعد خافياً بعد الانتخابات النصفية الأخيرة حجم الانقلاب الكبير في المزاج الشعبي الأمريكي، الذي تشير أفضل استطلاعات الرأي، بالنسبة إلى الإدارة، أن حوالى ثلثي الأمريكيين يرفضون السياسة المعتمدة حالياً.

لقد أدّى هذا الانقلاب إلى تفاعلات داخل الحلقة الضيقة المحيطة بالرئيس نفسه بدءاً من خروج وزير ماليته الأسبق أونيل، فوزير خارجيته كولن باول، وصولاً إلى وزير الدفاع رامسفيلد، ووزير الجيش، وقريباً وزير العدل المنتظرة استقالته على خلفية فضيحة إقالته لثمانية من المدعين العامين في واحد من أبشع مظاهر التدخل في القضاء، ناهيك عن تساقط عدد كبير من جماعة المحافظين الجدد الذين لم يتورع بعض أركانهم عن تحميل بوش نفسه مسؤولية فشل سياستهم.

وإذا تطلعنا إلى المجتمع الاستخباراتي الأمريكي المشهود له بالاستقرار والديمومة، فسنلاحظ تغييرات سريعة أطاحت بالرئيس السابق للوكالة جورج تينيت، ولم تتحمل الإدارة جون نغروبونتي في رئاسة المخابرات الوطنية المركزية، لأنه لم ير في إيران خطراً داهماً على أمن الولايات المتحدة الأمريكية. هنا علينا أن لا ننسى جون بولتون نفسه الذي عينه بوش تهريباً في الأمم المتحدة ضدّ إرادة الكونغرس ذي الأغلبية الجمهورية، والذي اضطر إلى إعفائه من منصبه بعد الانتخابات النصفية.

ولا يخفى على العديد من المراقبين المطلعين الصراع الصامت والمحتدم بين كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية، والقريبة من أذن الرئيس، وبين نائبه ديك تشيني، وهو صراع بدا واضحاً حين كان تشيني في جولته الآسيوية يرفض أي حوار مع سوريا وإيران، وكانت رايس تعلن مشاركة بلادها في مؤتمر بغداد للحوار مع دمشق وبغداد تنفيذاً لتوصيات لجنة بيكر ـ هاميلتون، والتي رفضها بادئ ذي بدء الرئيس بوش ليعود فيرضخ لها تحت ضغط القادة الديمقراطيين الذي قال رئيس الأغلبية بينهم السيد هاري ريد: «إن الحرب على العراق كانت الخطأ الأكبر في حياة السياسة الخارجية الأمريكية»، كما تحت ضغط قادة جمهوريين تقليديين بينهم والد بوش الابن وأركان إدارته بيكر، وسكوكروفت، والسناتور الجمهوري البارز تشايك هافل وغيرهم وغيرهم.

قد يقول البعض ولكن مجلس الشيوخ قد أسقط بالأمس اقتراحاً ديمقراطياً بجدولة الانسحاب من العراق، وهذا دليل قوة للرئيس بوش وإدارته، ولكن هؤلاء يتجاهلون أن الديمقراطيين يعرفون جيداً أن اقتراحهم لن يمرّ في مجلس الشيوخ، ولهم فيه أغلبية ضئيلة جداً، ولكنهم يريدون من خلال سقوط الاقتراح أن يحملوا

الجمهوريين مسؤولية بقاء القوات في العراق، وبالتالي مسؤولية الهزيمة هناك، فلا تأتي الانتخابات الرئاسية القادمة إلا ويكون الحزب الجمهوري غارقاً في أوحال الهزيمة في العراق وأفغانستان.

أما على الصعيد العالمي فلقد ذهب دانيال درزنار (Daniel W. Drezner)، وهو أستاذ معروف في العلاقات الدولية، وفي مقالة له في مجلة **فورين أفيرز** الأمريكية الرصينة إلى أن إدارة بوش قامت مؤخراً بمراجعة نوعية لرؤيتها الاستراتيجية العالمية في ضوء فشل مشروع المحافظين الجدد الذي أطر للدبلوماسية الأمريكية عشية أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وبعدها[٦].

ولاحظ درزنار ان التحدي الأكبر المطروح اليوم على الولايات المتحدة هو في التباعد المتزايد بين النظام الدولي الذي صممته أمريكا في الأربعينيّات وواقع التوازنات العالمية الجديدة حيث لم يعد هذا النظام في شكله المؤسسي قادراً على استيعابها.

ويشير الكاتب نفسه إلى أن الدخل المشترك للبرازيل وروسيا والهند والصين في عام ٢٠١٠ سيكون متقدماً على الدخل المشترك للولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، وان هذا الدخل سيكون عام ٢٠١٥ ضعف دخل هذه البلدان.

ويبرز الكاتب جهود الصين لبناء شراكة إقليمية ودولية بديلة كمنتدى شانغاي للتعاون الذي يضم إلى جانب الصين كازاخستان، وقرقيزيا، وروسيا، وطاجكستان، وأوزبكستان بالإضافة إلى الهند وإيران ومنغوليا وباكستان كدول مراقبة، بالإضافة إلى اختراق صيني مثير للساحة الأفريقية ولأمريكا اللاتينية.

ويرى الكاتب أن هذه التطورات جميعها، مع ما يسمّى الإخفاقات المدوية في ساحات الحرب على الإرهاب وفشل المشروع الأمريكي في العراق، جعلت الإدارة الأمريكية على استعداد واضح لمراجعة قواعد وآليات النظام الدولي القائم بالرجوع لفكرة الشراكة التعددية بإدماج القوى الصاعدة والحيلولة دون قيام كتلة مناوئة خارج خارطة النفوذ الأمريكي التقليدي. وفي هذا المجال يتوقف الكاتب عند عودة الدور الروسي المحوري في النظام الدولي ومنزلة القوتين الرئيسيتين (الصين والهند) وقيام محور أمريكي جنوبي بعيد عن الولايات المتحدة ومناوئ لها[٧].

---

(٦) Daniel W. Drezner, «The New New World Order,» *Foreign Affairs*, vol. 86, no. 2 (March-April 2007).

(٧) انظر: عبد الله السيد ولد أباه، في: **الشرق الأوسط**، ٩/ ٣/ ٢٠٠٧.

ولقد كان مشهداً مثيراً بالفعل ذلك الذي رأيناه في الأسبوع الماضي (الأسبوع الثاني من آذار/ مارس ٢٠٠٧) والذي جمع بين الطريقة الاحتجاجية والاستنكارية التي استقبلت بها شعوب دول أمريكا اللاتينية الرئيس الأمريكي جورج بوش، وتلك الحماسة اللافتة التي ظهرت لدى استقبال الرئيس الفنزويلي هيوغو تشافيز في جولته المتزامنه مع جولة بوش، بما يؤكّد أن الحديقة الخلفية قد خرجت عن السيطرة الأمريكية، وأن كلّ وعود بوش، بما فيها حديثه للمرة الأولى عن العدالة الاجتماعية قد أظهرت بؤس سياسته وإدارته التي أخذت تخلع عنها أيضاً حتّى لبوسها العقائدي كقائدة لليبرالية العالمية حيث حرية السوق ويدها الخفية قادرة على تنظيم الاقتصاد وتنمية الشعوب بعيداً عن مفاهيم كالاشتراكية والعدالة الاجتماعية، وشركات القطاع العام التي يبدو أن الأمريكيين اكتشفوا أن لا مفرّ من العودة إلى تشغيلها في العراق، علماً أن كلفة التشغيل والتأهيل لا تحتاج إلى أكثر من ١٠٠ مليون دولار وهو نصف ما يتم إنفاقه على قوات الاحتلال في يوم واحد حسب الكاتب الليبرالي فريد زكريا في مجلة **النيوزويك** الأمريكية.

ومع هذا التراجع السريع على المستوى الدولي، حيث بدأ الحلفاء ينفضون عن المركز الإمبراطوري (قرار بلير بجدولة الانسحاب البريطاني من العراق، تركيز دوفيلبان على ضرورة إعلان البيت الأبيض لهذه الجدولة)، وحيث بدأ المنافسون يطلون برأسهم (خطاب بوتين في ميونيخ)، وحيث يواصل المقاومون كفاحهم ضدّ الهيمنة والاحتلال، بدأ يتضح للعالم أيضاً أن المشروع الإمبراطوري الأمريكي لم يكن أكثر من نزوة جمعت بين مصالح المجمع الصناعي ـ العسكري بِكُلّ احتكاراته وشركاته ونفوذه بعد أنْ أخذ يدرك حدود قدراته التنافسية المهددة في عالم التعددية الاقتصادية وبين حفنة من المهووسين عقائدياً وجلهم من التروتسكيين السابقين الذين اعتمدوا منهجهم الفكري القديم مع إعطائه مضامين مناقضة للمضمون القديم، وذلك في عملية معاكسة لما فعله ماركس نفسه حين قال إن الجدلية مع هيغل كانت تقف على رأسها فأوقفها على ساقيها، وإن مضمونها كان مثالياً فأعطى ماركس للديالكتيك مضمونه المادي.

وبدلاً من شعار معلمهم السابق (الثورة الدائمة) تمّ العمل تحت شعار الحرب الدائمة، وبدلاً من منظومة الأممية الرابعة تمّ اعتماد منظومة العولمة المعسكرة، وبدلاً من نشر الاشتراكية في العالم جرى الترويج لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان على النحو البائس الذي رأيناه في العراق، وتراجع الخطاب الماركسي الثوري أمام التعويذة الليبرالية المتوحشة، فأصاب هؤلاء المحافظين الجدد ما أصاب الغراب الذي أراد أن يقلد مشية الحجل فلم ينجح ونسي مشيته الأصليّة. . وهكذا تحقق السقوط

العقائدي لهذا المشروع جنباً إلى جنب مع السقوط العسكري والأخلاقي والسياسي، وفر البحارة من السفينة الغارقة وكان أولهم فوكوياما الذي قدم نقداً لنظريته (نهاية التاريخ) التي روج لها أصحاب المشروع الإمبراطوري كثيراً جنباً إلى جنب مع فكرة صدام الحضارات التي كان أوّل من أطلقها برنارد لويس أو المحافظون الجدد وتبناها ودعمها صاموئيل ونشرها هانتينغتون.

وحتّى شعار الديمقراطية والإصلاح والتحديث تراجع مع مشروع الشرق الأوسط الجديد ليحلّ محلّه تحالف المعتدلين، وهو شعار براغماتي قديم حلّ محل الشعار العقائدي المبهر.

السقوط الاقتصادي

لم يكن الواقع الاقتصادي والمالي وتداعياته الاجتماعية بأفضل حالاً مع النزعة الإمبراطورية من بقية جوانب الواقع الأمريكي، فالموازنة قد تحّولت من فائض استثنائي في أواخر عهد كلينتون إلى عجز استثنائي مع ولايتي جورج بوش، والإنفاق العسكري الذي قدر له بأن لا يتجاوز المليارات العشرة على هذه الحرب قد بلغ حتّى الآن حوالى ٤٠٠ مليار دولار (٢٠٠ مليون دولار كلّ يوم) ما عدا التقديرات بأن تزداد التكاليف الاجتماعية والصحية لهذه الحرب لتصل إلى حوالى ٢,٥ تريليون دولار حسب دراسة هامة أعدها الحائز على جائزة نوبل جوزف ستيغلتز مع الاقتصادية بلايمر، وهو ما بدأ ينعكس بوضوح على مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية التي كانت تتباهى بها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصل الأمر بالرئيس بوش مؤخراً إلى أن يطالب الكونغرس باقتطاع ثلاثة مليارات وثلاثمئة مليون دولار جديدة كانت مخصصة لبرامج القاصرين وذلك لإنفاقها على الحرب في العراق وأفغانستان.

أما أسعار النفط التي كان يروج أهل الحرب أنها بعد احتلال العراق ستهبط إلى ٦ دولارات للبرميل الواحد، فقد تجاوزت الستين دولاراً وهو الرقم الذي حذر منه معارضو الحرب في سجال شهير نقله الصحافي الأمريكي الشهير توماس فريدمان في مقالة له في **النيويورك تايمز**، عشية الحرب، وبعنوان «ستة أم ستين».

لقد ارتفعت أسعار برميل النفط الواحد من ٢٣ دولاراً تقريباً عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ٦٠ دولاراً، فإذا اعتبرنا أن حرب العراق قد تسببت بزيادة ٥ دولارات فقط للبرميل الواحد، فإن هذا يعني أنّ الكلفة النفطية للحرب في أمريكا قد بلغت ١٥٠ مليار دولار فقط.

أما مخزون النفط الأمريكي فما زال يعاني من انخفاض ملحوظ . لهذا لم تجد السيدة رايس ما تهدئ به خواطر أعضاء الكونغرس من مخاوف وهواجس سوى حديثها عن إنجاز قانون الهيدروكاربون (أي قانون النفط والغاز) في العراق، والذي بات موضع اعتراض العديد من الخبراء والقوى الوطنية العراقية، بل اعتراض بعض أعضاء ما يسمّى بالجمعية الوطنية العراقية والذين رأوا فيه تفصيلاً جاهزاً لتقاسم الثروة النفطية العراقية واحتياطها البالغ ١١٥ مليار برميل بين الفيدراليين التقسيميين وبين الشركات النفطية الأمريكية.

إن الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني اليوم من تفاقم عبء الحروب التي لا تتحملها طاقته حسب الباحث الاقتصادي اللبناني د. زياد الحافظ المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، بات يرتكز في ثبات عملته الوطنية (الدولار) على امتناع الصين حتّى اليوم عن بيع ودائعها (حوالى تريليون دولار في سندات الخزينة الأمريكية)، وتمنع الصين طبعاً سببه الرئيسي يعود إلى التصدير الواسع للسلع الصينية إلى السوق الأمريكية.

ولقد صّرح أونيل أوّل وزير خزانة أمريكي في عهد بوش الابن أن حجم الدين كلّه (أفراد + شركات+ حكومة) كان في أوائل عام ٢٠٠٢ حوالى ٤٤ تريليون دولار، فيما قال أحد النواب الديمقراطيين آنذاك إن هناك نوعين من الوثائق المالية، الوثائق الحقيقية والوثائق المعلنة، وهي تكشف ثلث ما هو مخفي من أرقام الدين والعجز والبطالة وكل ما يتعلق بالاقتصاد.

ومن محاولات التخدير التي تقوم بها الإدارة الأمريكية هو الحديث عن استبدال الإيثانول (المستخرج من قصب السكر في البرازيل، والذرة في الولايات المتحدة) بالنفط، لكن كما تقول صحيفة **الإندبندنت** البريطانية أنّه لكي يبلغ إنتاج الإيثانول المستويات التي يطمح إليها بوش يجب قطع مساحات شاسعة من الغابات المتبقية في العالم وزرع قصب السكر أو الذرة فيها.

هذه بعض مشاهد عن حجم التأزم الذي يعانيه الاقتصاد الأمريكي ذاته والذي لا يقلل من أهميته ما يدعيه ديك تشيني مثلاً عن أرباح ضخمة حققتها شركات كبرى، كهاليبرتون التي كان مديراً تنفيذياً لها، أو اكسون موبيل أو شيفرون أو شل أو ب. ب. أو بعض الاحتكارات الأخرى، ذلك أن هذه الأرباح تؤكد أن الحرب في العراق وأفغانستان قد ساهمت في زيادة الخلل في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل الولايات المتحدة، فسحبت الأموال من جيوب المواطنين داخل البلاد وخارجها لتضع قسماً كبيراً منها في جيوب الاحتكارات، النفطية والعسكرية.

ولعل رقم الخسائر في المعدات العسكرية حيث بلغ مجموع خسائر هذه المعدات، وبينها ١٠٠ طائرة على الأقل والعديد من الآليات، ما يتراوح بين ١٢٥ بليون دولار إلى ٣٠٠ بليون دولار، هو أكبر دليل على أنَّ الأموال التي يدفعها المكّلف الأمريكي تذهب إلى صناديق شركات إنتاج السلاح.

السقوط الصهيوني

تبقى القضية الأخيرة في هذا السياق، هي الصدمة التي نالها المشروع الإمبراطوري الأمريكي من جراء الهزيمة التي لحقت بأحد الأعمدة الرئيسيّة لهذا المشروع، أي الكيان الصهيوني في حرب تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ في لبنان على يد المقاومة الباسلة.

والهزيمة هنا لا تتعلق فقط بخروج قوة عسكرية كبرى، كالجيش الصهيوني من المواجهة لفترة زمنية قد تطول أو تقصر بفعل تلك الهزيمة وتداعياتها، بل أيضاً تكمن في المناخ المحموم من تبادل غير معلن للاتهامات عن المسؤولية في هذه الهزيمة بين تل أبيب وواشنطن، حيث تحمّل الإدارة الأمريكية الحكومة الإسرائيلية وقيادتها العسكرية مسؤولية هذا الفشل، فيما يؤكّد أولمرت وبيرتس أن الضغط الأمريكي لإطالة أمد الحرب كان سبب هذه الهزيمة.

لقد ألقت هذه الهزيمة بظلالها على اليهود الأمريكيين أنفسهم، إذ بدأت ترتفع أصوات تتحدث عن العبء الذي بات يشكله الكيان الصهيوني على سمعة اليهود ومكانتهم في العالم خصوصاً مع تزايد الاتهامات الموجهة لتل أبيب سواء في استطلاعات الرأي، أو في بيانات المثقفين اليهود أو المطارنة الألمان وصولاً إلى تلك الدراسة الشهيرة التي أصدرها أستاذان مرموقان في جامعة هارفارد هما جون مير شايمر، وستيف والت، واعتبرا فيها أن اللوبي الصهيوني يقف وراء العديد من السياسات الخارجية التي تورطت فيها واشنطن بما فيها الحرب على العراق.

اللوبي الصهيوني المتوتر لم يخف غضبه الهستيري من هذه الاتهامات فقام بحملة ماكارثية بقيادة العنصري ديفيد هورويتس ضدّ أساتذة جامعيين، كما ضدّ الرئيس كارتر نفسه الذي يتجول اليوم في الجامعات الأمريكية ليشرح مضمون كتابه الجديد حول الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.

إن هستيرية هذا اللوبي تجسدت بشكل خاص في المؤتمر السنوي الأخير لأيباك (اللجنة الأمريكية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة) حين قابلوا رئيسة مجلس النواب الأمريكي بيلوسي بصيحات الاحتجاج حين دعت خلال المؤتمر القوات الأمريكية إلى

مغادرة العراق، تماماً كما تجلّت بمحاولات أعضاء الأيباك الضغط على الشيوخ والنواب الأمريكيين من أجل السعي لتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

إن اللوبي الصهيوني لم يؤكد هنا نظرية الأستاذين في جامعة هارفرد فقط، بل وضع نفسه في موضع مناقض لأغلبية الأمريكيين الذين تظهر استطلاعات الرأي يومياً رغبتهم، مع العديد من القادة السياسيين والعسكريين والاستخباراتيين، بأن يروا أبناءهم الجنود خارج العراق، كما تظهر اعتراضهم على أية حرب جديدة تدخلها واشنطن بما في ذلك الحرب على إيران.

وإذا أدركنا كم كان دور اللوبي الصهيوني مؤثراً عبر المحافظين الجدد، وبعضهم زميل لنتنياهو، في صياغة الاتجاهات الإمبراطورية للمشروع الأمريكي، وكم شكلت تل أبيب من ركيزة رئيسيّة لهذا المشروع، نستطيع أن ندرك أن السقوط الصهيوني للمشروع الإمبراطوري الأمريكي لا يقل عن السقوط العسكري والأخلاقي والسياسي والاقتصادي.

الدوائر الخمس

كما أوضحت في بداية حديثي اليوم فان تأزم المشروع الإمبراطوري الأمريكي أو سقوطه لا يعني بالضرورة انتصار مشروعنا للاستقلال والوحدة والنهوض والتقدّم إذا لم يواكب ذلك السقوط جهد فكري وسياسي ونضالي شامل وعميق لمنع إغراق منطقتنا بالفوضى الناجمة عن الفراغ الذي سيخلفه سقوط هذا المشروع، بخاصة أن الفوضى هي الاحتياطي الاستراتيجي للاحتلال والهيمنة يسعيان إليها إذا ما ثبت لهما استحالة الإمساك بهذه المنطقة، ولقد بدأنا نشهد ملامح هذه الفوضى في أكثر من قطر عربي.

ويتمثل الجهد المطلوب بتطوير خطابنا والارتقاء بممارساتنا وتنقيتها من كلّ شوائب انقسامية أو تفتيتية أو تشرذمية، ذلك أن أي خطاب، كما أي ممارسة، تفوح منها رائحة العصبيات المدمرة على أنواعها، والنعرات الانقسامية على أشكالها، هو خطاب يخدم الفوضى آجلاً، والاحتلال والهيمنة حالياً، بغض النظر عن نوايا أصحاب هذا الخطاب أو تلك الممارسة.

في هذا الإطار، وفي هذه العجالة، نقترح تحرّكاً في دوائر خمس متكاملة تحصن مجتمعاتنا من مخاطر الفوضى والانقسامات الأهلية، وتشكل سداً منيعاً في مواجهة الاحتلال والهيمنة، وتحقق لمجتمعاتنا الاستقرار والازدهار.

الدائرة الأولى: هي الدائرة الوطنية حيث ينبغي التمسك بمثلث المقاومة والوحدة الوطنية والديمقراطية، وإدراك التلازم بين أضلاع هذا المثلث التي يشد بعضها أزر بعض.

في هذه الدائرة هناك مهمة عاجلة هي تحصين المقاومة العراقية الظافرة بالوحدة الوطنية وبالفكر الديمقراطي التعددي الذي يرفض الإقصاء أو الإلغاء أو الاجتثاث، وهنا نقترح قيام مرجعيّة عربية وإسلامية للاتصال بِكُلّ القوى العراقية المناهضة للاحتلال من أجل توحيد جهودها، وتحديد رؤيتها لعراق عربي موحّد ديمقراطي قادر على معالجة كلّ الخصوصيات والحساسيات.

وفي الإطار ذاته، ينبغي العمل على تحصين اتفاق مكة الفلسطيني الذي أثمر حكومة وحدة وطنية هي الحاضن الأهم لنضال الشعب الفلسطيني وحقوقه.

وفي لبنان أيضاً ينبغي عدم إضاعة الفرصة الحالية المتاحة عبر الحوار القائم والمدعوم عربياً وإسلامياً، والإسراع بإنجاز الحل الذي يعالج هواجس كلّ الأطراف ويطمئنها في الوقت ذاته، حلّ يصون المقاومة، ويحقق المشاركة، ويفتح الطريق أمام كشف الحقيقة في الجريمة ـ الزلزال التي أودت بحياة الرئيس رفيق الحريري ورفاقه.

الدائرة الثانية: هي الدائرة العربية حيث ينبغي العمل على مستويين: **الأوّل** شعبي، حيث لا مناص من قيام كتلة تاريخية تضم كلّ تيارات الأمة من قومية وإسلامية ويسارية وليبرالية ويجمعها العمل من أجل المشروع النهضوي الحضاري العربي، ولنا في تلاقي قوى المعارضة المصرية بتنوعها على رفض التعديلات الدستورية المقترحة، كما في دعم التيار الإسلامي للمرشح القومي العربي الليبرالي للرئاسة الموريتانية الأستاذ أحمد ولد داده ما يشجع في هذا الاتجاه.

و**الثاني** رسمي، حيث ينبغي أن نسعى لكي تكون قمة الرياض، قمة وقف الانهيار العربي، عبر مصالحة شاملة، ومواقف واضحة من الاحتلال الأمريكي للعراق والإسرائيلي في فلسطين ولبنان والجولان، وعبر خطوات عملية على طريق حماية الأمن القومي المهدد على أكثر من جبهة، وإنجاز مقررات القمم العربية السابقة والقرارات المحفوظة في أدراج الجامعة العربية وتفعيل العديد من الآليات والمؤسسات التي لو وجدت الإرادة السياسية لقيامها لقام في الأمة واقع جديد على كلّ المستويات.

الدائرة الثالثة: هي الدائرة الإسلامية التي تشمل بشكل خاص دول الجوار الحضاري وفي مقدمها إيران وتركيا، حيث ينبغي إطلاق آليات حوار صريح جدي، على المستويين الشعبي والرسمي، ينطلق من وحدة العقيدة والمصالح والمخاطر التي

تحيق بالجميع وعلى قاعدة الاحترام المتبادل لحقوق الجميع ومصالحهم وسيادة أقطارهم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

الدائرة الرابعة: هي الدائرة الأفريقية التي تشكل عمقاً استراتيجياً للأمة، ولا سيما جناحها الأفريقي الذي يشكل سكانه العرب ثلثي سكان القارة السوداء، وحيث تتسع يوماً بعد يوم جبهة المواجهة بين الأمة وأعدائها الطامعين في خيراتها ومواردها والساعين إلى تفتيتها وتمزيق أوصالها، ولنا في ما يتعرض له السودان من ضغوط وتهديدات، وفي ما يشهده الصومال من تدخلات خارجية، أمثلة واضحة.

الدائرة الخامسة: هي الدائرة العالمية حيث تتسع جبهة القوى المناهضة للهيمنة الاستعمارية والاتجاهات الفاشية العنصرية، سواء على مستوى الدول أم على مستوى الشعوب.

إن قيام هذه الجبهة هو الكفيل بإعادة التوازن إلى العلاقات الدولية، وبتجسير الفجوة بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن وبين الشعوب المناضلة لحماية استقلالها أو تقرير مصيرها، كما إنَّ هذه الجبهة هي القادرة على قيام عولمة حقيقية نظيفة من العسكرة والهيمنة والاستعلاء تعالج القضايا الإنسانية الكبرى من جوع وفقر وجهل وتخلف وتلوث بيئي وتلاعب بقوانين الطبيعة. ولا ننسى أن الشعب الأمريكي بقواه الحية المناهضة لسياسة إدارته، والشعوب الأوروبية الحريصة على استقلالية دولها، بالإضافة إلى عمالقة العقود القادمة في الصين والهند والاتحاد الروسي وأمريكا اللاتينية تشكل مع العرب والمسلمين قواعد هذه الجبهة العالمية بل ركائز العالم الجديد الأكثر توازناً، والأكثر عدلاً والأكثر أمناً.

لقد كان مؤتمر دوربان في أوائل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ نواة هذه الجبهة، تماماً كما العديد من المؤتمرات والمنتديات العالمية التحررية، لكن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ التي أدت إلى إطلاق المشروع الإمبراطوري بِكُلّ وحشيته وعدوانيته، قد أدت أيضاً إلى تعطيل مسيرة دوربان التي علينا اليوم استئنافها.

وفي جميع الأحوال، فإن التحرّك ضمن هذه الدوائر، وخصوصاً العالمية منها، يدفعنا إلى تنقية خطابنا العربي والإسلامي، وممارساتنا من كلّ شائبة تعيق التواصل مع أطراف هذه الدوائر وشعوبها، لكي يبقى هذا الخطاب معبّراً عن تراث أمتنا التي كانت مهد الرسالات السماوية بِكُلّ قيمها ومعانيها وتوجهاتها الإنسانية والأخلاقية.

الفصل السادس

الموقف الأمريكي من القانون الدولي(*)

محمد بوبوش(**)

تطالعنا وسائل الإعلام، صباح مساء، بأنباء وأحداث تكشف في مجملها عن نوع فريد من الخلل والاضطراب في مسار العلاقات الدولية، كان لا بد أن ينعكس، بالضرورة، على القانون الدولي الذي يفترض أن يحكم هذه العلاقات، على نحو أثار تساؤلاً حاداً ومؤلماً حول جدوى القانون الدولي في ظل الأحادية القطبية والاستهتار الأمريكي بالشرعية الدولية، وحسبنا الإشارة إلى مجريات العدوان الأنجلو ـ أمريكي على العراق واحتلاله، والمسلسل الدامي للعدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، والحصار المضروب على حكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً، فضلاً عن الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان على الساحة الدولية في ظل ما يسمى بالحرب على الإرهاب، بحيث أصبح النظام الدولي غابة أمريكية بامتياز.

وإذا كان القانون الدولي قد واجه وما زال يواجه تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد ظهرت الولايات المتحدة قطباً وحيداً منفرداً بنفوذ لم يسبق لدولة أن حازته من قبل في ظل القانون الدولي المعاصر، بحيث أصبحت تطوِّع القانون الدولي خدمة لمصالحها وأهدافها الوطنية، ضاربة بمبادئ الشرعية الدولية، والمعاهدات الدولية، عرض الحائط، ومتجاوزة ميثاق الأمم المتحدة.

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٤١ (تموز/يوليو ٢٠٠٧)، ص ٣١ ـ ٤٥.

(**) باحث في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، أكدال ـ الرباط.

أولاً: الخلاف الأمريكي ـ الأوروبي حول مصدر قواعد القانون الدولي

يعتبر التيار الذي تقوده الولايات المتحدة أن القانون الدولي الكلاسيكي لم يعد يساير مجريات الواقع الدولي، ولا يعكس حقيقة الحياة الدولية التي شهدت تطوراً تطلب إعادة النظر في قواعد القانون الدولي. وفي هذا الإطار ثار جدل حاد وخلاف عميق بين أوروبا وأمريكا حول مسألتين هما:

١ ـ من يضع قواعد القانون الدولي؟

ففي الوقت الذي ترى فيه أوروبا أن المؤسسات فوق الوطنية، كمنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، وغيرها، هي مصدر التشريع، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض هذه المؤسسات وتهجرها، وترى في الدولة الوطنية مصدر القوانين والتشريعات.

٢ ـ علاقة القانون بالواقع

ترى أوروبا أن وظيفة القانون هي تغيير الواقع ومعالجة الخلل الذي ينتابه، وأن له دوراً وقائياً يتمثل في معالجة الأزمات الدولية قبل استفحالها، لكن الولايات المتحدة تعتبر أن الواقع هو المؤدي إلى تغيير القانون، وقواعد القانون ينبغي أن تعكس حقائق الواقع المتغير، ومن هنا فقواعد القانون الدولي في حاجة إلى التغيير والتطوير. ومن ثم ترى الولايات المتحدة أن القانون الدولي الإنساني يبيح التدخل العسكري في حالة انتهاك حقوق الإنسان، أو التعرض للإبادة الجماعية كما حدث في كوسوفو ورواندا، كما إن هناك التدخل لاعتبارات الديمقراطية، وهو ما حصل في غزو العراق[١].

ولا شك في أن هذا الجدل سيؤدي، لا محال، إلى إعادة النظر في قواعد القانون الدولي المرتبطة باستخدام القوة العسكرية، حيث لم تعد الحروب وحدها هي المصدر الأساسي لتهديد السلم والأمن الدوليين، بل ظهرت مصادر جديدة غير تقليدية، مثل: الحروب الأهلية، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وانتهاك حقوق الإنسان، وقضايا البيئة والإرهاب الدولي، هو كما ظهر جلياً في أحداث ١١ أيلول/

---

(١) أحمد سيد أحمد، «الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ١٢٥.

سبتمبر ٢٠٠١، والتي تؤكد كلها الحاجة إلى مراجعة القواعد القانونية الدولية.

ثانياً: أمركة القانون الدولي

يمكن القول إن الرؤية الأمريكية للقانون الدولي قد طبعت منذ البداية بطابع خاص، جعلها تعتبر القانون الدولي جزءاً من القانون الأمريكي، والعمل من ثم على إنفاذ أحكام هذا القانون الدولي ليس بوصفه قانوناً دولياً، وإنما في المقام الأول، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من القانون الأمريكي، حيث انبعثت هذه الرؤية الأمريكية من حكم شهير أصدرته المحكمة العليا في مطلع القرن ٢٠ في قضية «ألباكيه هابانا» أكدت فيه المحكمة أن القانون الدولي هو جزء من قانون هذه البلاد، وأن للسلطات الأمريكية المختصة أن تعمد إلى إنفاذ أحكام هذا القانون الدولي باعتباره جزءاً من القانون الأمريكي، وقد تجلت هذه الرؤية في العديد من المواقف، اتسم بعضها بخطورة خاصة، واكتسب ذيوعاً غير مألوف، كما حدث في قضية رئيس باناما الأسبق «نورييغا» الذي اختطف من قصره الرئاسي في باناما، ونقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حوكم وأدين.

وثمة بعض الحالات قامت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بتعقب فاعلي بعض حوادث ما يطلق عليه الإرهاب، خارج نطاقها الإقليمي، كحالة المواطن اللبناني «فوزي يونس» الذي اعتقلته السلطات الأمريكية، وتمَّ ترحيله إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جرت محاكمته هناك بسبب اشتراكه في عملية اختطاف طائرة الخطوط الملكية الأردنية في عام ١٩٨٥، وحكم عليه بالسجن ٣٠ سنة.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت تعتمد في هذا المسلك على أساس سوابق قضائية، يرجع بعضها إلى القرن ١٩، فإنها كانت تعتمد، وحتى قبل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر على بعض التشريعات الأمريكية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وعلى أساس اجتهادات قانونية، تبرر إعطاء السلطات الأمريكية الحق في تنفيذ القانون الأمريكي خارج المجال الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية استناداً، من الادعاء، إلى أن مثل هذه الأعمال تتم تنفيذاً للدستور الأمريكي والقانون الدولي(٢).

---

(٢) صلاح الدين عامر، «القانون الدولي في عالم مضطرب،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٣ (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ٨٢ ـ ٨٣.

وتتبع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خطيرة يطلق عليها «سياسة نفي العالم على الطريقة الأمريكية» مع إهمال جانب أوروبا، ويصبح النظام، بذلك، نظاماً أمريكياً تحكمه القوة الباطشة الأمريكية فقط.

لقد عبد الأمريكيون القوة منذ السنوات الأولى لوصولهم إلى أرض المهجر، ومارسوا الإرهاب، واتخذوه سياسة لهم، بل رفعوه إلى درجة يمكن القول معها إن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسة المدافع والطائرات، وفي سجلها ما يندى له الجبين، فأكثر من ٥٠٠ عام من تاريخها ما زال مجبولاً بدماء الأبرياء، الهنود الحمر، ودماء السود الأرقاء، وفي مرحلة تالية تصدير هذه الروح العدوانية، وهي روح تتنامى مع تنامي القوة الأمريكية. لقد لخص الباحثون أكثر من ١٢٠ حرباً وحملة استعمارية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية قبل بداية القرن العشرين.

ومع بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية نفذت أمريكا ما لا يقل عن ٥٠ عدواناً عسكرياً، واعتداء مسلحاً وأعمال قرصنة، أما قمة الإرهاب فكانت إبادة هيروشيما وناغازاكي، وبدوره حاول معهد «بروكينغز» الأمريكي في واشنطن دراسة دور القوات المسلحة الأمريكية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٤٦ ـ ١٩٧٥، وكانت نتائج الدراسة مذهلة للغاية، فخلال الثلاثين عاماً الماضية التي استخدمت فيها أمريكا قواتها المسلحة لأغراض سياسية، شهرياً تقريباً، في ٢١٥ حالة، طرحت مسألة استخدام السلاح النووي ٣٣ مرة في جدول العمليات في واشنطن بما في ذلك التهديد المباشر لما كان يسمى بالإتحاد السوفياتي ٤ مرات.

وهكذا بدأ العصر الأمريكي، ودخل العالم في صراع ما يسمى بالحرب الباردة، وكانت الولايات المتحدة زعيمة ما يسمى بالعالم الحر، أو الغربي، وقبل نهاية القرن ٢٠ كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت نصرها بسقوط الاتحاد السوفياتي، وهكذا بدأ العالم أحادي القطب، وزادت الهيمنة الأمريكية التي ترى أن مصالحها تمتد بامتداد العالم، ومن هنا فلا بد من قوة عسكرية تدافع عن هذه المصالح، وتطلب ذلك إنشاء جيش هائل، وتدعيم الأبحاث العسكرية وتطويرها، ونشر قواعد حول العالم، والسعي الدؤوب نحو ما هو مخيف ومرعب، وقادر على حسم المعركة خلال دقائق وثوانٍ، ومنذ سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٨٦ لجأت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ٤٤ مرة للاستعراض العسكري لتعميم سياستها الخارجية.

ويشير الدارسون إلى أن ٢٠ إلى ٢٥ مليون إنسان ماتوا بسبب الصدمات التي سببتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تدخلت القوات الأمريكية في كل زاوية من زوايا العالم، واستخدمت ٨٠ في المئة من أسطولها البحري، و٥٠ في المئة من طيرانها العسكري، و٢٠ في المئة من القوات البرية ولم تقف عند الاستخدام المباشر للقوة، بل عملت على تدعيم الأنظمة الموالية لها، ونفذت مخابراتها ما لم تستطع القوة العسكرية أن تنفذه بالشكل المباشر[٣].

وفي ما يلي عرض لبعض الأعمال العدوانية الأمريكية:

١ ـ التنكيل في اليونان عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩

يشير مؤلفو كتاب **الروح العسكرية الأمريكية** إلى أن اليونان كانت المسرح الأول للتنكيل الأمريكي بالقوى الديمقراطية، وذلك من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩، وقد ساعدت على قتل أكثر من ١٥٤ ألف إنسان، أي أكثر من خسائر اليونان في الحرب العالمية الثانية.

٢ ـ إيطاليا عام ١٩٤٨

يوم ١٨/ ٤/ ١٩٤٨، اقتربت السفن الحربية التابعة للأسطول السادس الأمريكي الفعال الموجودة بصفة دائمة في مياه المتوسط، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من السواحل الإيطالية، ودخلت حاملة الطائرات (ميدوي) المدن الإيطالية، ونزل إلى الشاطئ رجال مشاة البحرية، ورجال الشرطة العسكرية، كما تم إنزال أسلحة وذخائر، وذلك كله في سبيل التهويل بعد تسمية إيطاليا جمهورية.

٣ ـ العدوان على كوريا الديمقراطية الشعبية ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣

في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ قامت قوات كوريا الجنوبية باستفزازات ضد كوريا الشعبية، وقد قاومها الجيش الكوري الشعبي، فتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عبر غارات بربرية على المدن والمنشآت الصناعية، ونزلت القوات البرية الأمريكية في جنوب شبه الجزيرة الكورية. وبالرغم من التدخل الأمريكي المسلح فقد تم حتى أواسط أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠ تحرير ٩٥ في المئة من الأراضي التي عاش عليها ٩٧ في المئة من سكان كوريا.

---

(٣) ديب علي حسن، **الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الامبراطورية**، مراجعة وتدقيق اسماعيل الكردي (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٣٥٧.

٤ ـ الإطاحة بحكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣

في ١٩/ ٨/ ١٩٥٣، وبمشاركة(CIA) نفذ الانقلاب الحكومي في إيران الذي نتج منه سقوط حكومة مصدق غير المرغوب فيها أمريكياً، وقد كلفت هذه المغامرة القذرة التي قادها مدير إدارة المخابرات «أ. دالاس» ٢٠ مليون دولار، ساعده في ذلك أخوه «جون فوستر دالاس» الذي شغل منصب وزير الخارجية آنذاك، وشارك في الانقلاب حينها الرئيس الأمريكي إيزنهاور، وجاء إلى السلطة بسلالة «بهلوي» الملكية التي حكمت بمباركة أمريكية حتى اندلاع الثورة الإسلامية في إيران في شباط/ فبراير ١٩٧٩.

٥ ـ تدخل مسلح ضد غواتيمالا عام ١٩٥٤

نفَّذت أمريكا هجوماً في حزيران/ يونيو ١٩٥٤، وأسقطت حكومة البلاد الديمقراطية، ونشأ في البلاد نظام ديكتاتوري عسكري.

٦ ـ العدوان على لبنان عام ١٩٥٨

في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٥٨، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدوان استفزازي ضد لبنان، فمن نفس الأسطول السادس الأمريكي الذي جيء به إلى سواحل لبنان أنزلت فصائل المشاة البحرية وفرق المشاة التي احتلت بيروت وضواحيها، واستولت على المطارات والموانئ، وأهم طرق المواصلات.

٧ ـ الأعمال العدوانية ضد كوبا منذ ١٩٥٩

ما زالت مستمرة حتى الآن، وتفاصيلها تحتاج إلى مجلدات، ولكن كوبا ما زالت تقاوم، وقد انتصرت على الروح العدوانية الأمريكية.

٨ ـ إسقاط حكومة «باتريس لومومبا» وقتله في عام ١٩٦٠ في الكونغو

٩ ـ إعدام المتظاهرين في باناما عام ١٩٦٤ واختطاف رئيسها «نورييغا».

١٠ ـ الاعتداء على اللاووس عام ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣

١١ ـ حرب فييتنام ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣

١٢ ـ الإطاحة بنظام «سالفادور ألندي» في التشيلي في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣

١٣ ـ التدخل في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥

١٤ ـ أعمال عدوانية ضد كمبوديا عام ١٩٧٥

١٥ ـ استعراض القوة ضد الهند عام ١٩٧٥

١٦ ـ الحرب المعلنة ضد إيران منذ ١٩٧٩

١٧ ـ حرب ضد نيكاراغوا منذ ١٩٧٩

١٨ ـ أعمال إرهابية في السلفادور ١٩٨١

١٩ ـ أعمال استفزازية ضد ليبيا منذ ١٩٨١

٢٠ ـ ضد سوريا ولبنان منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن

٢١ ـ ضد الصومال

٢٢ ـ ضد السودان

٢٣ ـ أعمال قرصنة في جمهورية التشيلي عام ١٩٨١

٢٤ ـ أعمال قرصنة في التشاد عام ١٩٨١

٢٥ ـ احتلال غرينادا عام ١٩٨٣

٢٦ ـ التجسس على الصين في ربيع ٢٠٠١

٢٧ ـ الحرب على أفغانستان في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

٢٨ ـ الحرب العدوانية على العراق في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣ بتحالف مع بريطانيا[٤]

لقد أصبح العالم كله من وجهة النظر الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، مهتماً بالإرهاب إلى أن يثبت عكس ذلك، وتستقيم هذه الفكرة مع تصور آخر تأخذ به الإدارة الأمريكية وهو تعقيد كل الأحداث وتحميل الأحداث على شماعة تنظيم القاعدة في أنحاء العالم.

فباسم الحرب العادلة ضد الإرهاب، تبدو جميع التجاوزات فجأة مباحة وممكنة، ذلك أنه في سبيل شن الحرب، لم تتردد واشنطن في عقد تحالفات مع زعماء لم يكن من اللائق التعامل معهم كالجنرال الانقلابي برويز مشرف في باكستان، أو الديكتاتور الأوزبكي إسلام كاريموف. فأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب، التي شنها جورج بوش، تؤمن له الوسائل لتأكيد قوة الولايات المتحدة، وإعادة تأسيس سلطته السياسية الشخصية، وتسمح له على الصعيد الخارجي بالبرهنة

(٤) محمد بوبوش، «التاريخ الأسود للبيت الأبيض،» **القدس العربي**، ٢/ ٨/ ٢٠٠٥، ص ١٨.

مجدداً على التفوق العسكري ـ التقني الذي تتمتع به الولايات المتحدة، والتأكيد على أن القوة لا تزال ضرورية في مرحلة مابعد الحرب الباردة، إضافة إلى إعادة ترتيب المشهد الاستراتيجي الدولي(٥).

وتعمل الولايات المتحدة على بناء نظام دولي يصب في مصالحها بالضرورة، ويكاد يدفعها الطموح إلى أن تصبح هي القوة الكونية الوحيدة في العالم، أطول فترة ممكنة، كما إنها تريد السيطرة على العالم الذي تراه بالصورة التي تريده بها وترفضه بالصورة التي يوجد عليها. وهي بذلك تريد أمركة العالم وليس عولمة أمريكا، وإذا كان العالم يعيش عصر أمركة العالم الذي تغيب فيه معادلة توازن القوى لترجح كفة القوة الوحيدة في هذا العالم، فقد انعكس ذلك على مفاهيم الحرب والسلام(٦).

ثالثاً: الموقف من المعاهدات والاتفاقيات الدولية

من واجب الأمانة والإنصاف القول إن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً مهماً وحيوياً في الإطار المتعدد الأطراف الخاص بصياغة وتقنين وتطوير القانون الدولي العام، بدءاً من التمهيد لصياغة ميثاق الأمم المتحدة الذي سبقته جهود ومقترحات أمريكية، مروراً بالدور الأمريكي البارز في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، وما أعقبه من تقنين لمبادئ العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، فإن هذا الدور الأمريكي قد أصابه تحول ملحوظ منذ نهاية السبعينيات وما تلاها، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى مواقف متصلبة ومتغطرسة، وتنفرد بآراء لا تحيد عنها، وتفرض صياغات تظل تدافع عنها، ونورد هنا بعض الأمثلة على ذلك:

---

(٥) محمد نشطاوي، «الولايات المتحدة والعالم وعقدة التفوق،» ورقة قدمت إلى: **مصير القانون الدولي: أعمال الندوة الدولية المنظمة بمراكش يومي ١٢ و١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٤ من طرف مركز الأبحاث للتعاون الدولي في مجال التنمية التابع لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش ومعهد فالتير شوكينك للقانون الدولي التابع لكلية الحقوق بجامعة كريستيان ألبريشت، ألمانيا**، سلسلة مواضيع الساعة؛ العدد ٤٨ (الرباط: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ٢٠٠٤)، ص ٦٧.

(٦) ابراهيم عاصم، «أوروبا وأمريكا ومستقبل التحالف،» **الحرس الوطني**، العدد ٢٧٦ (أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، ص ٣٣.

١ ـ مفاوضات قانون البحار

يعد الموقف الأمريكي من قانون البحار أحد العلامات الفارقة في التعامل الأمريكي مع القانون الدولي في مراحل صياغته وإقراره. فقد اتخذ هذا الموقف منحىً مختلفاً حيث جاءت الولايات المتحدة إلى المفاوضات التي أجريت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، لمدة ١٠ سنوات من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢، وهي تبدي اعتراضات على بعض المبادئ الأساسية، وهي اعتبار الثروات المعدنية لقيعان البحار والمحيطات، في ما يتجاوز حدود الولاية الإقليمية لأي دولة، تراثاً مشتركاً للإنسانية، بسبب تطلعات الشركات الأمريكية الكبرى إلى هذه الثروات وقيامها بتطوير التكنولوجيا الملائمة لاستكشافها، واستخراجها، ورغبتها في الانفراد بهذه الثروات.

وبالرغم من المرونة التي أبداها المؤتمرون في الاستجابة للمطالب الأمريكية، في ظل إدارة الرئيس الديمقراطي كارتر، حيث كان هناك توافق عام بين الآراء، إلا أن وصول الحزب الجمهوري إلى الحكم بقيادة ريغان، جعل هذه الإدارة تتبنى سياسات جديدة وهو ما حدا المؤتمر على طرح الاتفاقية على التصويت عوضاً عن أسلوب التوافق، الأمر الذي تم في نيسان/ أبريل سنة ١٩٨٢، حيث تم إقرار الاتفاقية بالأغلبية ومعارضة ٤ دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وفنزويلا وتركيا.

واللافت للانتباه أنه بالرغم من مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية لأعمال اللجنة التحضيرية التي استمرت من ١٩٨٣ إلى سنة ١٩٩٤، فإنها استطاعت فرض إملاءاتها في الاتفاق التنفيذي وهي: لا لنقل التكنولوجيا إلى دول العالم الثالث، لا لإنشاء منظمة دولية كبيرة تتطلب إنفاقاً مالياً كبيراً، لا لمبدإ المساواة بين الدول الأطراف في السلطة الدولية لقاع البحار.

٢ ـ الولايات المتحدة والقانون الدولي الإنساني

يعد البروتوكول الإضافي لسنة ١٩٧٧ المكمل لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ مثالاً آخر على الاستهتار الأمريكي بالقانون الدولي. فأثناء المؤتمر الدبلوماسي الخاص بالعمل على إنماء وتطوير القانون الدولي الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة والذي عقد في حزيران/ يونيو ١٩٧٧، اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على المادة الأولى من البروتوكول التي أسبغت الطابع الدولي على المقاتلين من أجل الحرية،

والنزاعات المسلحة التي تشارك فيها حركات التحرر الوطني، فإنها في نهاية المطاف قد اكتفت بالامتناع عن التصديق عليه(٧).

وقد شكل غزو العراق في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣ مساهمة كبرى في إحلال شريعة الغاب محل سيادة القانون، في العلاقات الدولية، تماماً على عكس ما كان قد وعد به جورج بوش الأب في العام ١٩٩٠. ومن وجهة النظر هذه بالذات، يمثل غزو العراق، وهو ذروة التفرد بالهيمنة، خطوة حاسمة في ارتداد مجتمع الأمم (الولايات المتحدة) من الحضارة إلى الهمجية.

وقد فجر اكتشاف جرائم التعذيب البشعة التي ارتكبها الجنود الأمريكيون والمرتزقة في سجن أبو غريب وغيره من السجون العراقية، وفي معتقل غوانتنامو أيضاً، العديد من القضايا السياسية والعسكرية والاجتماعية والقانونية، وشكلت في مجملها أزمة سياسية كبرى لصانعي ومتخذي القرار الأمريكي، لما سيكون لهذه الفضيحة من انعكاسات على السياسة والاستراتيجية الأمريكية مستقبلاً(٨).

وقد أظهرت تحقيقات عديدة قام بها صحافيون أمريكيون أن أعمال التعذيب في أبو غريب تندرج في منطق منهجي يرفض الاتفاقات الدولية ويسلب المعتقلين إنسانيتهم. ففي سجل المصطلحات الجديدة، المدرجة تحت تعبير (Untermenchen) (أدنى من مستوى البشر)، ومباشرة تحت تعبير (Unlawful Combatants) (المقاتلون غير الشرعيين) في غوانتنامو، يجب أن نضيف التسمية الرسمية التي تستخدمها القوات المسلحة الأمريكية للإشارة إلى موقوفيها في أفغانستان كما في العراق: أشخاص تحت السيطرة (Persons Under Control) أو (PUCs) ـ الملفوظة (Pucks)، (والذين يضربون كما تضرب أقراص الهوكي على الجليد)(٩).

وداخل معتقل «غوانتنامو» يتم وضع المعتقلين في زنازين ضيقة محوطة من جميع الجوانب بقفص حديدي يكشف عن كل ما يدور بداخلها، كما يتم تسليط أضواء شديدة على الزنازين والمعتقل بصفة مستمرة، ويعطى المعتقل ثلاثة أرغفة يومياً بمعدل رغيف لكل وجبة. ناهيك بالاعتداءات الجنسية بممارسات شاذة والصعق

(٧) عامر، «القانون الدولي في عالم مضطرب،» ص ٨٣.

(٨) حسام سويلم، «أبو غريب والعسكرية الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٧(تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ٢٣٨.

(٩) رشيد حمد العنزي، «معتقلو جوانتانامو بين القانون الدولي الإنساني ومنطق القوة،» **الحقوق** (مجلس النشر العلمي، الكويت)، السنة ٢٨، العدد ٤ (٢٠٠٤)، ص ٣٠-٣١.

بالكهرباء والإيذاء البدني والتعذيب بالكلاب البوليسية مروراً بالإرهاب النفسي ووصولاً إلى السخرية من الإسلام، وتدنيس المصحف الشريف كما منعوا من الصلاة جماعة[١٠].

ويمكن عزو هذه التجاوزات إلى قرار إدارة بوش تجاهل اتفاقيات جنيف في النزاع المسلح في أفغانستان. ففي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أعلن الرئيس «جورج دبليو بوش» أن اتفاقيات جنيف بخصوص معاملة الأسرى لا تنطبق إطلاقاً على أعضاء القاعدة أو جنود الطالبان لأنهم لا يعتبرون أعضاءً في القوات المسلحة، وأصر على أن الموقوفين سيعاملون، مع ذلك، «بصورة إنسانية». وقد أخبر وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» الصحافيين ذلك اليوم: «الحقيقة أن مجموعة الوقائع الموجودة اليوم مع القاعدة والطالبان لم تكن بالضرورة مجموعة الوقائع التي أخذت في الاعتبار حين صممت اتفاقيات جنيف»[١١].

وقد فجرت الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية الإجرامية كثيراً من مساكن الأبرياء والمرافق المدنية وقتلت الآلاف، فكل شيء في هذه الحرب، منذ انطلاقها، وحتى الطريقة التي قد تنتهي بها، ينتهك القانون الدولي. فالحرب ذاتها هي جريمة عدوان وفقاً لتعريف الأمم المتحدة، وشن الحرب ضد السكان المدنيين والمرافق المدنية هو أمر تحرمه مواثيق جنيف، واستمرارها تم بتغطية وبإيعاز الإدارة الأمريكية الشريرة، التي منعت مجلس الأمن من القيام بمهمته في الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وذلك في سابقة غير معهودة، حيث كان المجلس يتبع البدهية التي تقول إن عليه أن يوقف الحروب أولاً قبل أن ينظر في ادعاءات أطرافها وحلفائهم في ما يتصل بقضية إرساء أسس السلام المستمر، ومن الواضح، تماماً، أن الإدارة الأمريكية نسيت هذا التقليد الدبلوماسي الراسخ، لأنها شاءت أن تمنح إسرائيل يداً طليقة في حربها الإجرامية ضد الشعب اللبناني.

ثم إن طريقة إنهاء الحرب، وشروط هذا الإنهاء، لا تمتثل للقانون الدولي ولا لفطرة العدالة، فقد تم دبج مشروع القرار الفرنسي ـ الأمريكي السابق، بعيداً تماماً، عن هذه الفطرة، وعن وجهة نظر الحكومة اللبنانية، وعلى حد تعبير السيد حسن

---

(١٠) السيد مصطفى أبو الخير، «انتهاك الشرعية الدولية في جوانتانامو،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ١٩٦.

(١١) جيلبير أشقر، «همجية الرسالة التمدينية،» ترجمة كميل داغر، **الآداب**، العددان ٣ ـ ٤ (نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ٢٠٠٦)، ص ٣٢.

نصرالله منح هذا المشروع إسرائيل أكثر مما كانت تطلبه. أما القرار الحالي رقم ١٧٠١ فقد استجاب للضغوط اللبنانية والعربية وعكس قدراً أكبر من الواقعية، بأن أخذ في الاعتبار صمود حزب الله والشعب اللبناني واستحالة تحقيق إسرائيل أغراضها بوسائل الحرب المدمرة، ولكنه مع ذلك منح إسرائيل كثيراً مما تطلبه لقاء عدوانها على لبنان، على عكس ما تمليه الاعتبارات القانونية التي تعاقب على جريمة العدوان، وبخاصة الاستهداف القصدي للمدنيين والمرافق المدنية. ولم يذكر سوى مسؤول ممن تحدثوا في جلسة مجلس الأمن بخصوص القرار ١٧٠١ وهو وزير خارجية قطر لفظة التعويض الذي هو حق للشعب اللبناني مقابل الدمار الذي ألحقته إسرائيل ببلاده وبصورة قصدية.

لم تكن هذه هي الحرب الأولى التي شُنَّت ضد الأهداف المدنية بصورة عمدية، حيث إن الإدارة الأمريكية الشريرة ذاتها وعدتنا بشرق أوسط جديد فبوسعنا توقع أن تتكاثر حروبها وحروب إسرائيل في المنطقة. وبوسعنا أيضاً أن نؤكد أن إسرائيل لن تطبق قرار مجلس الأمن الأخير قبل أن تحاول استكمال تصفية قوات حزب الله في الجنوب والذين تتصور أنها أوقعتهم في الحصار[(١٢)].

٣ ـ الموقف من المعاهدات ذات الطابع العسكري

أغلب المعاهدات التي تعترض عليها الإدارة الأمريكية هي معاهدات تمس المجال العسكري حيث رفضت التوقيع على بروتوكول كيوتو المرتبط بالتحقق من تطبيق معاهدة الحد من الأسلحة البيولوجية، وانسحابها من معاهدة الصواريخ الباليستية (ABM) التي أبرمتها مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٢ حيث اعتبرتها معاهدة تقليدية ومتجاوزة، وذلك في خطوة استفزاز لكل من الصين وروسيا[(١٣)]، كما تعترض الولايات المتحدة على معاهدة (CTBT) للمنع النهائي للتجارب النووية التي سيؤدي إلغاؤها أو مراجعتها إلى عسكرة الفضاء، ومعاهدة حظر الألغام الفردية، وخفض بيع الأسلحة الخفيفة ومراقبة الأسلحة البيولوجية، ورفض الدخول في مفاوضات حول مشكلات تهريب الأسلحة الخفيفة.

(١٢) محمد السيد سعيد، «نهاية عصر القانون الدولي؟،» <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL534.HTM>.

(١٣) إدريس لكريني، «الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وإكراهات التراجع،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/مايو ٢٠٠٣)، ص ٢٣.

٤ ـ الموقف من المحكمة الجنائية الدولية

أثناء مؤتمر روما الدبلوماسي حول إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فتح باب التوقيع على النظام الأساسي الذي صادف يوم الأحد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠؛ فتحت الأمم المتحدة أبوابها يوم الأحد كي يتمكن المندوبان الأمريكي والإسرائيلي من التوقيع على نظام روما الأساسي وكان ذلك في آخر أيام الرئيس الديمقراطي «بيل كلينتون»، على اعتبار أن التوقيع يمنح الولايات المتحدة فرصة المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للدول الأطراف، إلا أن إدارة بوش الابن سرعان ما اعترضت على الاتجاه المرن الذي سلكته إدارة كلينتون، وبدأت تشترط ألا يخضع أفراد قواتها المسلحة، بحال من الأحوال، لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وعملت على تحقيق ذلك من خلال قرار لمجلس الأمن، أو من خلال مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تؤمن عن طريقها عدم إمكانية تقديم المواطنين الأمريكيين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد أبرمت الولايات المتحدة اتفاقية في هذا الشأن مع الأردن. بل إن الولايات المتحدة أخطرت الأمين العام للأمم المتحدة في ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٢، أنه نظراً إلى أن الولايات المتحدة لا تعتزم الالتزام بنظام روما الأساسي كطرف فيه، فإنها تعتبر غير ملزمة بأي أثر قانوني لتوقيعها على النظام الأساسي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، وطلبت أن يعبر عن هذا المعنى في وثائق الأمم المتحدة الخاصة بحالة التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي.

رابعاً: الولايات المتحدة ومنهج إدارة الأزمات

تسببت الحرب الأمريكية ضد العراق في وجود فجوة كبيرة بين إدارة بوش وحكومتي كل من فرنسا وألمانيا، بل امتدت إلى احتدام الجدل حول استراتيجية الدول الغربية تجاه النظام العالمي الجديد. في هذا الصدد انتشرت تعليقات تفيد أن العالم يواجه خياراً صعباً بين التعددية والقانون الدولي والهيمنة الأمريكية المطلقة.

وحقيقة الأمر، أنه منذ اعتلاء المحافظين الجدد سدة الحكم في الولايات المتحدة تزايدت مخاوف بعض دول الاتحاد الأوروبي بسبب الاختلافات الكبيرة في الرؤى بين الطرفين. فالدول الأوروبية تدرك، تماما، أن الإدارة الأمريكية الحالية في ظل هذا التيار المحافظ لديها خطط محددة تسعى إلى تحقيقها بلا رادع، فهي تسعى إلى الانفراد بقيادة النظام الدولي وإدارته وتوجيهه بما يتفق مع مصالحها

الخاصة والاعتماد على القوة المسلحة، وليس على الدبلوماسية، فالإدارة الأمريكية ترى أن سياسة التعددية (التعاون بين دولتين أو أكثر لحل مشاكل دولية) في التسعينيات، لم تكن فعالة في التعامل مع الكثير من النزاعات، وأنها تؤدي إلى إهدار الوقت وتصاعد الأزمات، في حين ترى أوروبا أن اعتماد التعددية في سياستها الخارجية، ستكون أكثر فاعلية في إعادة هيكلة العلاقات الدولية، ومواجهة المشاكل في مناطق كثيرة من العالم.

وعليه، فإن معظم الحكومات الأوروبية والرأي العام قد شنوا هجوماً على إدارة الرئيس الأمريكي بوش، وأكدوا أهمية التعددية كمنهج في التعاطي مع قضايا السياسة الدولية، وذلك في مواجهة السياسة الانفرادية والهيمنة الأمريكية(١٤). هذا لا يعني أن الاتحاد الأوروبي يريد أن يصبح قطباً مناوئاً للولايات المتحدة على الأقل في المستقبل القريب، وإنما يعني أنه يريد نظاماً تعددياً يسمح للقوى الكبرى ومنها الاتحاد الأوروبي بالمشاركة في صنع القرار الدولي، ويمكّنها من أن تلعب دوراً على الساحة الدولية بما يتناسب مع ما تملكه من عناصر القوة الشاملة. غير أن الولايات المتحدة بدت شديدة الإصرار على استغلال فجوة القوة العسكرية القائمة بينها وبين الآخرين للانفراد بصنع القرار في النظام الدولي من دون مشاركة الحلفاء مع استبعاد كل القوى المنافسة على قيادة النظام من لعب أي دور إلا من خلالها وبموافقتها(١٥).

إن الاختلاف الأوروبي ـ الأمريكي حول النظرة إلى العالم يظهر بسبب إصرار الطرف الأول على ضرورة ترجيح كفة الوسائل الدبلوماسية على الوسائل العسكرية في حل أي نزاع، أو خلاف دولي، إضافة إلى تفضيل العمل الجماعي على العمل المنفرد من خلال الأطر والمؤسسات الدولية القائمة، وبخاصة مجلس الأمن.

إن المنهج الأحادي الجانب(١٦) ليس جديداً في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد اتخذت الإدارة الأمريكية في عهد كلينتون عدداً من المواقف الأحادية مثل موقفها من التجديد للدكتور بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة، ورفضها معاهدة

---

(١٤) محمد بوبوش، «السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بين التبعية والاستقلال،» **الاتحاد الاشتراكي**، ٢/ ٢/ ٢٠٠٦.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) للتفصيل في هذا المفهوم، انظر: جون فان أودينارين، «الأحادية القطبية في مواجهة المنهج الأحادي القطب،» ترجمة مالك عوني، **الثقافة العالمية**، العدد ١٣٠ (أيار/ مايو ٢٠٠٥)، ص ١٢٨ - ١٣٧.

الألغام، وقامت إدارة كلينتون بحملات عسكرية في العراق وكوسوفو من دون الرجوع إلى الأمم المتحدة، وبقصف أفغانستان والسودان من دون ـ حتى ـ السعي إلى ائتلاف دولي.

ومن ثم، فإنه صحيح أن فكر الجمهوريين الذين هيمنوا على المؤسسة التشريعية الأمريكية كان مسؤولاً عن الاندفاع نحو الأحادية في العمل الدولي. إلا أنه لا يجوز إغفال عامل مهم هو غياب الرادع. فاختفاء الاتحاد السوفياتي كان يعني، حتى بالنسبة إلى الجمهوريين المؤمنين بالليبرالية الدولية، بل حتى الديمقراطيين، أن الولايات المتحدة تملك رفاهية اتخاذ مواقف منفردة أحياناً وفق مصالحها. وإن ظل ذلك بالنسبة إلى هذا الفريق انحرافاً عن الأصل.

بعبارة أخرى، كان الوضع في عهد كلينتون بمثابة أحادية انتقائية تمارس عند اللزوم، بينما يظل الاهتمام بالعمل الدولي المتعددة الأطراف هو الأصل، وتمت ممارسته حتى في قضايا أولتها الإدارة أهمية قصوى ورفعتها إلى مصاف قضايا الأمن القومي مثل التجارة الدولية والبيئة.

وهكذا، فإن الجديد في الذي أتت به إدارة بوش الابن لم يكن في الواقع اختراع الأحادية في العمل الدولي وإنما كان تحويلها على القاعدة لا الاستثناء، بناءً على العداء للتعددية من حيث المبدأ. إن فريق المحافظين الجدد الذي هيمن على صنع السياسة الخارجية في عهد بوش الابن له موقف مبدئي مناهض للعمل الجماعي. صحيح أنه تيار يرفض الانعزالية، إلا أنه لا يثق في إمكانية تحقيق المصلحة الأمريكية عبر العمل الدولي المتعدد الأطراف، أو من خلال التحالفات، بل إن لهذا الفريق موقفاً معادياً لليبرالية الدولية من حيث المبدأ، فهي من وجهة نظرهم، تناقض حقيقة العلاقات الدولية التي تقوم عندهم على القوة وليس المساواة بين الدول، ومن ثم وجدوا فيها إهداراً للمصالح الأمريكية(١٧).

خامساً: الولايات المتحدة والأمم المتحدة

إذا صح القول: إن الأمم المتحدة هي ربيبة الولايات المتحدة الأمريكية فإن الولايات المتحدة انغمست في مجريات السياسة الدولية وذلك وراء قناع الأمم المتحدة

(١٧) منار الشوربجي، «الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦١ (تموز/يوليو ٢٠٠٥)، ص ٢١٢.

بعد طول احتجاب خلف تيار العزلة التقليدي، الذي تمزق بعد المشاركة الأمريكية الفعالة في مجريات الحرب العالمية الثانية.

وقد أتاح اختفاء الاتحاد السوفياتي من الوجود للولايات المتحدة القيام بدور قيادي عالمي وبخاصة على صعيد منظمة الأمم المتحدة. وقد مر هذا الدور بمرحلتين مميزتين، منذ عام ١٩٩٠.

ـ **المرحلة الأولى**: تميزت بخضوع الأمم المتحدة لهيمنة الولايات المتحدة بعد ما كان الاتحاد السوفياتي يشاركها في هذه الهيمنة، وقد كان مجلس الأمن أكثر أجهزة منظمة الأمم المتحدة تعبيراً عن هذه الحقيقة، حيث أصبحت قراراته تعبيراً موضوعياً عن المصالح والأهداف الأمريكية، وهذا ما تجلى بوضوح في سياسات ضبط التسلح عن طريق تحديد أو نزع السلاح إذ استهدفت السياسة الأمريكية في هذا المجال الحد من تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية إلى دول العالم الثالث، وإجبار الدول على التخلص من نوعيات وكميات معينة من الأسلحة والمعدات الموجودة في الخدمة الفعلية.

ـ **المرحلة الثانية**: في الدور القيادي الأمريكي، فقد بدأت في النصف الثاني من ١٩٩٠، حيث أصبحت الولايات المتحدة تتجاوز الأمم المتحدة في حالة تهديد مصالحها الأساسية لتستخدم ما تراه ضرورياً للحفاظ على هذه المصالح بما في ذلك استخدام قواتها العسكرية من دون اللجوء إلى الأمم المتحدة، أو حصولها على تفويض من مجلس الأمن. ومن أمثلة ذلك، الضربات العسكرية ضد العراق، وضد السودان وأفغانستان عام ١٩٩٨ بعد تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا[١٨].

لجوء الولايات المتحدة إلى تخطي وتجاوز مجلس الأمن لتفادي المعارضة، واستعمال حق الفيتو على إدارتها للأزمات الدولية، يثبت قوتها وتفوقها على خصومها كالصين وروسيا، أو في مواجهة حلفائها في أوروبا الغربية واليابان، وبذلك أصبحت دولة واحدة هي الولايات المتحدة تقوم مقام الدول الكبرى كلها داخل مجلس الأمن وخارجه، وتتزعم، من دون منازع، جماعة الدول الغربية المسيطرة على المجتمع الدولي، وتتصرف عملياً من دون معقب لأنها

(١٨) عبد الواحد الناصر، **العلاقات الدولية الراهنة** (الرباط؛ الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٣)، ص ٨٧.

تمتلك ما يمكنها من فرض وجهات نظرها على الآخرين[١٩].

فالولايات المتحدة عملت على تهميش دور الأمم المتحدة، وإنهاء مهمتها، والكل يتذكر أزمة التبعات المالية التي كانت للولايات المتحدة تجاه المنظمة، وهي أزمة جعلت القانون الدولي يعيش في منتصف التسعينيات معادلة صعبة الفهم، تتمثل في سلوك منظمة الأمم المتحدة كدول ضد منظمة الأمم المتحدة كمنظمة، قاد إلى إفراغ المنظمة من محتواها، فكان من نتائجه تعليق واحتجاز القانون الدولي على علته، حيث إن العلاقات الدولية أصبحت تشهد نوعاً من الفوضى والسكوت المطبق واللامبالاة القاتلة والكيل بمكيالين إزاء العديد من بؤر التوتر في العالم.

وتعتبر الولايات المتحدة أن الإطار الحالي لتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية (الفقرة٤/ م ٢ وكذلك المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وسلطة مجلس الأمن في إضفاء الشرعية على أي استخدام للقوة المسلحة) لم يعد ملائماً للتطورات الراهنة في عالم الألفية الثالثة، وبعد أحداث ١١/ ٩، ويدعو من ثم إلى إقامة إطار قانوني جديد ينظم استخدام القوة في عالم اليوم. وتتذرع الولايات المتحدة في ذلك، بأن النظام القانوني الأممي في مجال تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية والاستثناءات الواردة عليه، لم تعد له الفاعلية في التصدي للدول المارقة والداعمة للإرهاب، والتي ترتكب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان ضد شعوبها.

وترى الولايات المتحدة أن تعمل الأمم المتحدة على تجاوز الإطار القانوني القائم حالياً على النحو الذي يطلق يدها في التعامل مع هذه الدول من خلال استخدام للقوة المسلحة لا تحده القيود التي ينطوي عليها ميثاق الأمم المتحدة.

بل إن الولايات المتحدة الأمريكية طورت استراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي عقب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وحربها على العراق، وكان الدفاع الشرعي الوقائي أو الضربات العسكرية الاستباقية أحد المحاور الرئيسة لهذه الاستراتيجية[٢٠]، فالامتعاض الأمريكي من المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة له

(١٩) عبد الواحد الناصر، **النظام العالمي في مطلع القرن الواحد والعشرين** (الرباط؛ الدار البيضاء: [د. ن.]، ١٩٩٩)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٢٠) حول هذه الاستراتيجية، انظر: محمد حسام سويلم، «الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٧.

دلالة خاصة، ذلك أن القانون الدولي يتطلب لقيام الحق في الدفاع الشرعي أن يكون هناك خطر هجوم وشيك أو حالي، ولكن إدارة بوش الحالية لجأت إلى تطويع مفهوم الخطر الحالي في ضوء إمكانيات وأهداف خصوم اليوم، وتذهب إلى التأكيد على أنه بقدر جسامة التهديد يتعاظم الخطر وتتبدى الحاجة الملحة للقيام بعمل استباقي للدفاع عن النفس، حتى ولو ظلت هناك شكوك أو عدم يقين حول زمان ومكان الهجوم المحتمل للعدو.

وهذا ما تحاول الولايات المتحدة إبرازه إزاء الأزمة النووية الإيرانية، فهي تريد تسييس الملف عبر سحب الملف من يد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونقله إلى مجلس الأمن، ومحاولة استصدار قرار من مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من الميثاق، تمهيداً لفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية لحملها على وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم. وفي الواقع، إن تصرف الولايات المتحدة غير قانوني، ومخالف للقانون الدولي، فإيران تعد طرفاً في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهذه المعاهدة تجيز في مادتها (٢) و(٤) للدول الأطراف فيها تطوير الأبحاث في مجال الطاقة النووية والاستفادة من التكنولوجيا النووية لأغراض مدنية وسلمية.

إن كراهية أن يكون القانون هو الأعلى متجذرة بعمق في الثقافة الأمريكية والسلوك الأمريكي[٢١]. هذا السلوك الأمريكي جعل القانون الدولي يبدو على قدر من الظلمة والعتمة، وجعل الأمم المتحدة أمريكية بامتياز، ومجلس أمنها مجلساً للأمن القومي بامتياز، بل إننا أصبحنا ننظر إلى القانون الدولي أحياناً بأن لونه ابيض وشعره أشقر وعيناه زرقاوان، ما خلق مظهراً من الاحتقان السياسي لدى شعوب العالم النامي تأجج بشكل كبير مع انهيار قنوات التواصل والحوار في ظل الأحادية القطبية وزحف العولمة بكل نتائجها السلبية[٢٢].

خاتمـة

إن الولايات المتحدة في حاجة إلى القانون الدولي، ولكن ليس أي قانون دولي، فنحن في حاجة إلى نظام قانوني يُفصَّل على مقاس القضايا الراهنة. فالقواعد والمؤسسات التي وضعت لحل القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية التي كانت

---

(٢١) نعوم تشومسكي، «واشنطن فوق القانون الدولي: أمريكا دولة صعلوكة،» ترجمة مصطفى بنان، **الفرقان**، العدد ٤٧ (٢٠٠٢)، ص ٣٧.

(٢٢) عبد الرحيم المنار سليمي، «نهاية التاريخ أم نهاية التصور الأمريكي للتاريخ؟،» **وجهة نظر** (الرباط)، العددان ١٢ ـ ١٣ (صيف ـ خريف ٢٠٠١)، ص ١٤.

قائمة بعد الحرب العالمية الثانية تعد غير كافية، وفي بعض الأحيان تعمل بشكل سلبي في مواجهة التهديدات الجديدة للنظام العالمي ـ ومن ضمن هذه المشاكل، الإيدز والأمراض المعدية الجديدة، وظاهرة الاحتباس الحراري، وانهيار بعض الأنظمة، والأزمات الاقتصادية والإقليمية، وإفلاس بعض الدول، وحظر انتشار الأسلحة النووية، وارتفاع عدد الجرائم التي تقوم بها شبكات تهريب الأسلحة والأموال، والاتجار بالرقيق الأبيض، والعمالة والمخدرات.

إن الولايات المتحدة سيصبح بإمكانها المساعدة في وضع جيل جديد من القواعد القانونية الدولية التي تستخدم مصالح كل الدول المنضوية تحت شرعية القانون، وسيتم ذلك إذا شاركت الولايات المتحدة في وضع هذه النظم الجديدة، وإعادة النظر في القديم منها في مجالات، من ضمنها الاستثمارات الخارجية، والإجراءات المضادة للفساد، وحماية البيئة وحقوق العمال الدولية، وإذا لم تشارك في هذا الأمر سيتأثر مواطنو الولايات المتحدة مباشرة بقواعد القانون الدولي التي تتجاهل مصالح الولايات المتحدة، وعندما نأخذ مثالاً واحداً في هذا المجال، لو أن الاتحاد الأوروبي يشترك مع دول أخرى في وضع صيغة معاهدة دولية حول حماية البيئة التي تفرض عقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم اتباع لوائح منع تلوث محددة، فيمكن للولايات المتحدة أن تبقى خارج هذه المعاهدة، لكن هذا سيؤثر في أية مؤسسة أمريكية تسعى إلى العمل داخل دول الاتحاد الأوروبي[٢٣].

(٢٣) آن ماري سلوتر، «الزعامة بالقانون،» ترجمة فرج الترهوني، **الثقافة العالمية**، العدد ١٣١ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، ص ٦٤.

الفصل السابع

ما بعد التعزيز العسكري الأمريكي في العراق(*)

ستيفن ن. سايمون(**)

خلع التدخل الأمريكي في العراق طاغية قاتلا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وأدى إلى انهيار الدولة العراقية، وإغراق البلاد في حرب أهلية أودت بحياة عشرات الآلاف من المدنيين العراقيين، كما دمر البنى التحتية التي كانت في الأساس هشة وضعيفة، وأثار الصراعات الطائفية العنيفة التي زاد خطر انتشارها في الشرق الأوسط على النطاق الأوسع.

لقد خرجت السيطرة على هذه الأزمة من بين أيدي واشنطن الآن، ولم تعد قادرة على التحكم فيها بمفردها، كما أظهرت الانتخابات النصفية تراجعاً في الدعم الشعبي لسياسة الرئيس بوش. إن الولايات المتحدة تفتقد الموارد العسكرية والدعم السياسي الداخلي والعالمي اللازمين للسيطرة على الوضع، إذ إن عدد القوات الأمريكية الموجودة في العراق والمقدر بنحو ١٣٤,٠٠٠، لا يمنح القادة على الأرض مساحة كافية للمناورة، فضلاً عن ذلك، أظهرت النتائج الخائبة لعملية «**إلى الأمام معاً في بغداد**»، أن القوات الأمريكية رغم قدرتها على التمركز بأعداد صغيرة في

(*) صدر هذا التقرير عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي (Council on Foreign Relations) تحت عنوان: «After the Surge: The Case for U.S. Military Disengagement from Iraq,» no. 23 (February 2007).

وقد اختارت **المستقبل العربي** منه الجزء الأساسي الذي يحمل عنوانه وكذلك التوصيات التي احتواها في الختام. ونشرت هذه الدراسة ضمن ملف «العراق بعد خطة بوش الجديدة» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٨ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)، ص ٨٠ ـ ٩٠.

(**) زميل أقدم، دراسات الشرق الأوسط، مجلس العلاقات الخارجية (الأمريكي).

القطاعات المستهدفة، إلا أنها تفتقر إلى الأعداد اللازمة لتأمين الاستقرار في تلك المناطق بصورة دائمة، كما إن الـ ٢٥,٠٠٠ جندياً إضافياً الذين اقترحت إدارة بوش إرسالهم من أجل سدّ ثغرة «الكتائب الخمس» في بغداد، لن يكون عددهم أبداً كافياً لتحويل التوازن الطويل الأمد إلى سلام في بغداد، وفي المنطقة كلها، وإذا افترضنا أن ثمة إمكانية لإعادة النظام إلى العراق، فبحسب الكتيّب الجديد للجيش حول مكافحة التمرد، والذي أشرف على إعداده الفريق دايفيد هـ. بيتراوس (David H. Petraeus) إن هذه المهمة تتطلب على الأقل ضعف عدد القوات التي لدى الولايات المتحدة على الأرض عند تطبيق آخر تعزيز عسكري. إن التزاماً بهذا الحجم لا بد أن يجبر الولايات المتحدة على تخفيض عدد قواتها المنتشرة في مناطق أخرى، حيث تتولى حراسة المصالح الأمريكية.

إن الجيش الأمريكي وقوات المارينز (مشاة البحرية) على أتم الاستعداد لمواجهة تحدي العمل المركّز لبناء الدولة في العراق، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الموارد المدنية في وزارة الخارجية.

لقد قامت الولايات المتحدة، بغية تشجيع إعادة إعمار بلد يبلغ تعداد سكانه نحو ٢٨,٨ مليون نسمة، بتفويض ١٧٦ مدنياً، غير تابعين لوزارة الدفاع، إلى جانب ١٧٨ جندياً، وذلك للعمل ضمن فرق إعادة إعمار إقليمية (PRTS)، ولقد نجحت في نهاية المطاف في شغل ١١٦ من هذه الوظائف المدنية. ولإلقاء الضوء أكثر على هذا الالتزام، نذكر فييتنام عام ١٩٦٩ ـ والتي أصبحت في ما بعد بلداً يضم ١٨ مليون نسمة ـ عندما كان لوزارة الخارجية ١,٧٠٠ موظف، إلى جانب ٦,٤٠٠ آخرين في «فرق العمليات المدنية ودعم الإنماء الثوري» التي تعادل اليوم فرق إعادة الإعمار الإقليمية.

إن نية الرئيس جورج بوش المعلنة في مضاعفة العدد الصغير لفرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق، تنم عن وعي واضح بأهمية إعادة الإعمار، إلا أنها تقلل من شأن الصعوبة التي تواجهها وزارة الخارجية في تعيين الموظفين الأكفاء للخدمة في العراق. في أواخر الستينيّات، كان واحد من كلّ خمسة وعشرين موظفاً في وزارة الخارجية أو في الوكالة الأمريكية لمساعدات التنمية العالمية (USAID)، يعمل في فييتنام، أما في ما يتعلق بفرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق، فالنسبة هي ١ من ٣٣٣، ويؤكّد ذلك مستوى المساعدة في إعادة الإعمار. إنَّ تعهد الرئيس بوضع أكثر من مليار دولار في الصناديق المالية الإضافية ليس بهذا الخطأ الفادح مقارنة مع الاعتمادات السابقة، ويبدو هذا المبلغ بعيداً كلّ البعد عن حجم

الاحتياجات الحالية. من باب المقارنة أيضاً، أنفقت الولايات المتحدة ٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي (GDP) على المساعدات الاقتصادية والعسكرية العائدة لفييتنام، في حين أنفقت أقل من خمس الواحد في المئة على العراق. وإذا كانت عواقب الهزيمة في العراق «لا يمكن إحصاؤها»، بحسب ما قاله وزير الدفاع روبيرت أم. غيتس للكونغرس، فإن الهوة بين المخاطر الاستراتيجية المفترضة وبين مستوى الجهد الأمريكي بدأت بالزوال. ومن المؤسف، أن تآكل الدعم الشعبي للحرب وتراجع الثقة في حكم الرئيس قد قلل من إمكانية سدّ الفجوة بين الموارد والمتطلبات.

إن هذا قد لا تكون له أية صلة بالموضوع، إذ إن تحدي التمرد المضاد، حيث لا توجد حكومة متأصلة لدعم المعركة، وحيث يتحمل الدخيل أعباء القتال وحده، يجعل الأمر مكلفاً جداً للديمقراطيات، وبخاصة في عالم يسوده الإعلام المعولم. إن الولايات المتحدة لا تملك مساحة المناورة نفسها التي حظيت بها بريطانيا أثناء عمليات التمرد المضاد في كينياً أو الملايو. كما إنَّ الشعب الأمريكي سوف يعترض في نهاية المطاف على زيادة ساحات المعارك أو على الإساءات الحاصلة في الزنزانات ـ النتائج الثانوية الأكيدة لمثل هذه الحروب ـ في حال لم يعد الهدف الاستراتيجي بالأهمية التي كان عليها. أيضاً، لن يتحمل الشعب الأمريكي المزيد من الخسائر إذا رأى قادته منقسمين حول الرهانات، وفاقدي الأمل في إمكانية الانتصار. كما إنَّ قرارات الكونغرس غير الملزمة التي يشارك فيها الحزبان، والتي تعترض على تعزيز القوات الأمريكية في بغداد، سوف تؤدي إلى تآكل الثقة الشعبية المتلاشية في المغامرة الأمريكية في العراق.

وحتّى لو أن الولايات المتحدة تمتلك القوات الأرضية الكافية وفرق إعادة الإعمار اللازمة، فليس هذا مؤشراً على إعادة الوضع اليوم في العراق إلى ما كان عليه، ولقد أدت ثلاثة وعشرون عاماً من حكم صدام إلى تفكيك المجتمع المدني، قبل أن تمحو اثنا عشر عاماً من العقوبات الطبقة الوسطى في العراق، ومن ثمّ جاء التدخل الأمريكي ليقطع رأس القائد، ويزيل المؤسسات المتبقية، ويحدث فراغاً أمنياً أدى بدوره إلى تمكين الميليشيات وجرف المجتمع إلى حال من الشقاء الهوبسي[1].

هكذا سلب العراقيون قدرتهم على بناء دولة ما بعد حكم البعث. إن التسوية

(١) حيث الاختيار هو ما بين خيارين كلاهما مرّ (نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبس).

السياسية في هذه المرحلة ينبغي أن تتضمن اتفاقاً يشمل ثلاث أو أربع مجموعات متناحرة في العراق. إن هذه المجموعات لا تملك تعاضداً داخلياً، فما بالك باهتمامها بعقد إجماع على مستوى الأمة للوصول إلى اتفاق دائم. إن القيادة الكردية، والطبقات الرفيعة المستوى في الحزب الشيعي الرئيسي، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI)، قد اتفقا على الحكم الذاتي والتحكم بالحقول النفطية. أما الشيعة العرب من سكان المدن في بغداد، والذين يدعي مقتدى الصدر تمثيلهم، فيسعون وراء دولة مركزية تقويها العائدات النفطية، كما يفعل العرب السنة، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم حول من سيتولى إدارة هذه الدولة. الفصيلان كلاهما يعارضان النزعة الانفصالية لدى الأكراد وبعض من قطاعات الشعب الشيعية الموجودة في البصرة. كما إن القوميين العلمانيين الذي يرمز إليهم إياد علاوي، قد أخفقوا في سعيهم إلى تعبئة ما تبقى من الطبقة الوسطى التي هاجرت من البلاد إلى جانب غالبية المسيحيين في العراق. إن مجتمعاً تنهار فيه الدولة ويزداد العنف الطائفي، لا يوجد فيه ائتلاف معقول يكون شاملاً بما يكفي.

إن هذه الانشقاقات السياسية كلما اتسعت، أصبحت وزارات الدولة الوليدة منغمسة أكثر وأكثر بالعنف المتوحش الذي يجتاح بغداد، أما الحكومة فإنها في شلل تام، ورئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي لا يستطيع أن يتحرك ضدّ المليشيات أو يتبنى موقفاً مسالماً تجاه السنة من دون أن يغير قاعدة دعمه، والمليشيات ذاتها تتوزع على طول مناطق النفوذ والعقائد، وقد أصبحت أقل استجابة للتوجيه السياسي من قبل قادتها في الحكومة.

إن القوات الأمريكية ـ هي الأخرى ـ مشلولة، إذ باتت بمثابة متفرج وسط عمليات الخطف المتزايدة، والمذابح المنظمة، وعمليات الإعدام الجماعية، وأعمال التطهير العرقي. إن عدم قدرة القوات الأمريكية على ضمان الأمن الأساسي للإنسان أدى حتماً إلى ولادة شعور معاد للأمريكيين تجلى في نتائج الاقتراعات المتتالية: غالبية المستجوبين يؤيدون قتل الأمريكيين في العراق إذ يعتبرون ذلك أمراً مبرراً.

قضية فكّ الارتباط

لقد حققت الولايات المتحدة كلّ ما كانت تسعى إلى تحقيقه في العراق: إزالة صدام، والقضاء على نظام البعث، وإلغاء الخطر الإقليمي العراقي، ووضع حدّ لطموح العراق في حيازة أسلحة دمار شامل، وفتح كوة ولو صغيرة أمام ديمقراطية

انتخابية أساسها الدستور. إن البقاء في العراق من شأنه فقط أن يؤدي إلى زيادة ثمن هذه المكاسب، بالدم، والثروة، والمركز الاستراتيجي. وينبغي أن يعترف أي تقرير واقعي للمستقبل بالحقائق المقيتة الآتية:

ـ لا يمكن للولايات المتحدة أن تحدد النتائج السياسية أو تحقق أهدافها السياسية المتبقية من خلال الوسائل العسكرية، إذ إن القوات العسكرية الأمريكية لم تنجح في إنهاء العنف ولا حتّى في السيطرة عليه، ولن تفعل ذلك في المستقبل. وهذا ليس بأمر مفاجئ في ظلّ غياب التفاهم والاستخبارات اللازمة للعمل بشكل فعال في هذا الوضع السياسي العنيف والمعقد.

ـ ترك القوات الأمريكية في العراق في ظلّ الظروف الحالية لا يعني أن الولايات المتحدة قادرة، بل مذنبة ـ أي إن واشنطن تتحمل مسؤولية أساسية بعد التطورات الحاصلة في العراق من دون القدرة على تشكيل هذه التطورات في الاتّجاه الصحيح. نتيجة لذلك، انهار الدعم العراقي للوجود الأمريكي، إذ تشير نتائج الاقتراعات إلى أن غالبية العراقيين يؤيدون انسحاب القوات الأمريكية، فضلاً عن ذلك، شحنت حرب العراق الجهاديين، ومن الواضح أنها كانت بمثابة حرب مرسلة من السماء للمتطوعين الجهاديين ـ ولعملية التطوع الذاتي ـ وهذا ما أشار إليه تقدير المخابرات القومية (NIE) لعام ٢٠٠٦ حول الحرب العالمية على الإرهاب. وبشكل أوسع، فقد كان للحرب على العراق تأثير ضار للغاية على سمعة الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي، وهذا ما تشير إليه أيضاً استطلاعات الرأي الموثوق فيها. هكذا، يشكل الوجود المستمر للقوات الأمريكية عائقاً قوياً أمام حرب الأفكار القانونية، والتي قدرت إدارة بوش عن حقّ مدى أهميتها للمصالح الأمريكية.

ـ لقد مكنت هذه الحرب المستمرة المنافس الأساسي للولايات المتحدة، وهو إيران، كما طورت مصالحه، وفي هذه المرحلة، فإن الطريقة الأمثل لضبط محاولات إيران لاستغلال منافعها هي الدخول في مناقشات مع طهران، سواء أكانت ثنائية أو ضمن إطار عمل متعدد الأطراف، مع حماية، في الوقت نفسه، الأمريكيين في العراق من الهجمات الإيرانية.

ـ بفعل استنزاف الموارد والتركيز السياسي بعيداً عن أفغانستان، قد يؤدي التزام عسكري مستمر تجاه العراق إلى هزيمتين أمريكيتين في جنوب غرب آسيا.

ـ تقيد حرب العراق القوات الأمريكية، فتجعل من الصعب جداً وربما من

المستحيل معالجة طارئ محتمل يشمل القوات الأرضية، كما إنها تضر هذه القوات، فتجعل من الصعب على واشنطن اتّخاذ سياسات قسرية بحق آخرين على المدى القريب والمتوسط، حتّى بعدما تلجأ الولايات المتحدة إلى فكّ ارتباطها مع العراق. إضافة إلى ذلك، يعوق الالتزام العسكري في العراق قدرة الولايات المتحدة على معالجة طوارئ عالمية أخرى محتملة، إلى حدّ ما، بسبب حدود القوات المسلحة الأمريكية، وأيضاً بسبب الانشغال في أعلى مستويات اتّخاذ القرار في العراق. وباختصار، فإن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي يمكن أن تتطور بشكل فعال أكثر في حال أقدمت الولايات المتحدة على فكّ الارتباط مع العراق، وبالفعل، كلّما سارعت واشنطن إلى القيام بذلك، استطاعت أن تباشر بسرعة عملها في إصلاح الأضرار التي لحقت بمكانة أمريكا في العالم. إن البقاء لفترة أطول يعني مزيداً من الضرر وتأخيراً في البدء بالإصلاح.

ـ إن تلاشي الدعم المحلي للحرب سوف يجبر القوات الأمريكية على فكّ الارتباط؛ فالمسألة الآن هي مسألة وقت، ومن الأفضل أن يأتي الانسحاب بوصفه عملاً متماسكاً، واختيارياً، على الأقل، بدلاً من أن يأتي نتيجة الاعتراض الشعبي في الولايات المتحدة على الحرب، أو نتيجة سلسلة من الأعمال العكسية غير المتوقعة على الأرض في العراق. لذا، ينبغي أن توضح الولايات المتحدة للحكومة العراقية بجلاء، بعد أن أصبحت نتائج التعزيز العسكري واضحة، أن كلا الطرفين سيبدآن بمناقشة موضوع فكّ الارتباط العسكري الأمريكي مع العراق، ومن شأن ذلك أن يستلزم سحب القوات الأمريكية من العراق خلال اثني عشر إلى ثمانية عشر شهراً (أي خلال سنة ٢٠٠٨)، وتحويل التركيز الأمريكي نحو احتواء الصراع وتقوية مركز القوات الأمريكية في المنطقة، وإشراك جيران العراق بما فيهم إيران وسوريا وهما عضوان في مجلس الأمن الدولي ومساهمان محتملان في خطّة استقرار العراق.

إن التعزيز العسكري بما أنه كان أمراً واقعاً بحسب نائب الرئيس، وأن نتائجه ستعرف في القريب العاجل، بحسب الفريق بيتراوس، فلا أهمية حقيقية لاقتراح بدء المناقشات فوراً، إلا أن احتمال فكّ الارتباط ينبغي أن يكون مسألة نقاش مع الحكومة العراقية الآن. إن شهادة وزير الدفاع غيتس أمام مجلس الشيوخ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، إذا كانت صحيحة، فسيبدأ انسحاب القوات الأمريكية خلال سنة، على الرغم من أن لا شيء معروف عن تقديرات التخطيط الطويل الأمد

التابع للإدارة، بغض النظر عن إنكار وزير الدفاع سعي الولايات المتحدة إلى الحصول على قواعد دائمة في العراق.

إن فكّ الارتباط العسكري المقترح لن يرتبط بعلامات دالة تجد الحكومة العراقية نفسها على الأرجح غير قادرة على تحقيقها، ويختلف هذا التحليل عن الاستراتيجية الجديدة لإدارة بوش التي ترفض فكرة أن الانتصار في العراق يمكن تحقيقه عسكرياً. إن هذا التحليل ينبثق، بصفة خاصة، عن السياسة الحالية من حيث طبيعة فكّ الارتباط المقترح غير المشروط، والارتياب حول علاقة العلامات الدالة، والشكوك الخطيرة حول الفائدة من وراء حشد عسكري مؤقت، والتحفظات القوية حول جدوى المزيد من الجهود التدريبية الواسعة النطاق. كذلك، إن خيار «المضي شوطاً بعيداً»، من جهة ـ وأتت هذه التسمية من لعبة كرة قدم تهدف إلى تحقيق ربح كبير من تمريرة واحدة ـ الذي من شأنه أن يجمع ما بين زيادة بسيطة في القوات الأمريكية على المدى القصير والتزام مكثف لتدريب القوات العراقية على المدى البعيد، وخيار «مضاعفة الرهان»، من جهة أخرى (أي زيادة عديد القوات الأمريكية) ـ وهو مصطلح مقامرة يعني مضاعفة الرهان على أساس لعبة ورق مسماة «بلاك جاك» واعدة، إنما غير مكتملة ـ كلاهما لا جدوى منهما.

إن أنصار هذه المنطلقات التكتيكية يقولون إن الوضع الأمني في البلد وبخاصة في بغداد، يعوق الحل السياسي، وخلافاً لذلك، يعترف التقرير بالعلاقة المتبادلة بين الأمن والتقدّم السياسي، إلا أنه يرى الوضع الأمني منذ عام ٢٠٠٦ على أنه نتيجة تقدّم سياسي عراقي فشل في توحيد البلاد خلال العامين الماضيين، وليس سبباً للضعف الحالي الذي تعاني منه حكومة المالكي، وسيكون من قبيل عدم المسؤولية اعتبار السيناريو الرائع الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية لانسحاب سريع للقوات المسلحة الأمريكية، مؤدياً إلى نتائج مثل زيادة مستويات العنف بشكل دراماتيكي، وحصول «القاعدة» التي ازدادت جسارة على مقر جديد لها تدير من خلاله عملياتها، وعزل الشمال الكردي، وتدخل دول الجوار، وحدوث فوضى إقليمية. إن «تقدير المخابرات القومية» (NIE) يشير إلى أن الانسحاب السريع للقوات الأمريكية قد يتسبب بمزيد من العنف، والتطهير العرقي، و«الفوضى السياسية»، واحتمال حدوث تدخل تركي. لذا، يختم التقرير بالقول إن وجود قوات الائتلاف العسكرية لا يزال «عنصر استقرار أساسياً». أيضاً، يؤكد التقرير أن تغييراً مفاجئاً في مستوى العنف قد حدث في العام الماضي، على الرغم من وجود عدد كبير من قوات

الائتلاف الناشطة. أما قوات الأمن العراقية التي يعتبرها التقرير ضعيفة وتغلب عليها الولاءات الطائفية، فإن القوات الأمريكية تضعها في المواجهة على الرغم مما تتعرض له من خسائر كبيرة، وعلى الرغم من الحالة الخطيرة الراهنة، وتقويم جماعة المخابرات الذي يقول إن هذه القوات لن تكون قادرة على العمل بشكل فعال بوصفها قوة وطنية غير طائفية، وذلك لسنوات آتية.

إن التقرير لا يتبنى انسحابا سريعاً حقاً، إنما يطرح احتمال حصول تدهور فظيع في العراق ومناطقه بعد فكّ الارتباط العسكري الأمريكي، وهو ينطوي على أمرين: **الأول**، هو أن وجود القوات الأمريكية لم يعمل على إعادة الاستقرار إلى العراق حتّى هذه اللحظة، و**الثاني**، هو أن شروط عدم الاستقرار أصبحت عناصر بنيوية في السياسات العراقية. إذاً في ضوء هذه الحقائق، إلى متى ستبقى الولايات المتحدة في العراق في حين لا يساهم وجودها العسكري إلا في تأخير تصعيد محتوم لصراع عراقي داخلي؟

إن فكّ الارتباط سيكون بمثابة ضربة قوية للولايات المتحدة التي وضعت مكانتها على المحكّ، وربطت أمنها بحرب لتجريد العراق من السلاح وتحويل سياساته. كما سيبين فكّ الارتباط هذا عدم قدرتها على تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية. وهنا، سيواجه القرار الأمريكي بعض التساؤلات، إذ على المدى القريب إلى المتوسط، ربما سيكون من الصعب جداً التأثير على الحكومات الشرق الأوسطية عندما تكون واشنطن بأمس الحاجة إلى عون هذه الأخيرة من أجل تحقيق استقرار العراق وإبعاد إيران من دون شحن الحساسيات الطائفية الإقليمية. أما السخرية المريرة فهي: أن أنصار التزام القوات الأمريكية يسعون فوق كلّ شيء للمحافظة على جوهر المصلحة الأمريكية في عرض القرار، ولكن هذا العرض لا يمكنه أبداً الاستمرار، وعلى أي حال، لقد خسر قيمته نتيجة الطبيعة الشائبة للتدخل وعواقبه. إن الجهاديين يعتقدون أصلاً أنهم ربحوا الحرب، في حين تعتقد إيران أنها تملك السيطرة، على الرغم من ثبات القوات الأمريكية على الأرض في العراق.

إن دول الجوار من الممكن أن تزيد منافستها في العراق بالوكالة، وتعزز المزيد من العنف، إنما المشكلة التي ينبغي أن تثير القلق هي إرسال أسلحة ثقيلة إلى الفصائل المتحاربة عن طريق الداعمين الخارجيين، إذ كلما ازداد المقاتلون تسلحاً، سقط مزيد من الأشخاص الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالقتال، كما إن القوات

الأمريكية والقوات البريطانية لم تنجحا تماماً في السيطرة على الحدود. وهذا خطر ينبغي احتواؤه بشكل أساسي من خلال دبلوماسية إقليمية مدعومة بمعلومات مخابراتية دقيقة.

إن الأتراك يعون مسألة إعادة تشكيل العراق، وقد يحاولون التدخل إذا ما لاحظوا أن هناك دولة كردية لديها موارد مهمة، تقوم على أنقاض دولة عراقية منهارة. إن هذا لن يكون من مصلحة الولايات المتحدة، إنما يعرف العديد من الأتراك أن التدخل لن يكون كارثة لهم بقدر ما سيكون كذلك للولايات المتحدة. إذ إن تدخلاً تركيا عكسياً في شمال العراق لن يكون نتيجة محتومة لفك الارتباط الأمريكي.

أما الأردن، وهو حليف مهم للولايات المتحدة، فكان واقعاً تحت تهديد الحرب من جهة لأنه كان عرضة لهجمات شبكة الزرقاوي، ومن جهة أخرى وربما أخطر، لأنه كان بمثابة محطة وصول لحوالى ٧٦٠,٠٠٠ لاجئ، أي أكثر بنسبة ١٠ في المئة من عدد سكانه الأصليين، والقوات الأمريكية بعددها وعتادها لن تستطيع حل هذه المشكلة، وإلى أن يتماسك السياسيون العراقيون، سيحتاج الأردن إلى العون المادي والمساعدة التقنية الجيدة من أجل إيواء الدفعتين الثانية والثالثة من اللاجئين والسيطرة عليهم نظراً لافتقاد الأردن الموارد اللازمة. والحقيقة أن الاحتمالات الطويلة الأمد للدول السنية الصديقة للولايات المتحدة قد تكون ملبدة بالغيوم، ولكن هذه الدول لن تكون مضطرة لمواجهة تحديات تخريبية لا يمكن معالجتها بوصفها نتيجة لفك ارتباط أمريكي منظم مع العراق خلال فترة تتراوح بين اثني عشر وثمانية عشر شهراً.

وعلى الرغم من أن اندلاع حريق إقليمي أمريكي هو أمر قابل للتصور، إلا أن ذلك ليس النتيجة المرجحة للحرب الأهلية في الشرق الأوسط. إن الحروب الأهلية لم تكن يوماً حوادث نادرة، إنما هذه الحروب غالباً ما كان يتم احتواؤها ضمن الدولة المنقسمة نفسها، باستثناء واقعة الحرب الأهلية اللبنانية التي تدخلت فيها سوريا وإسرائيل. كما إنَّ الحروب بين الدول لم تغرق يوماً المنطقة بأكملها في الاضطرابات العنيفة، إذ استمرت الحرب العراقية ـ الإيرانية لعقد كامل ولكنها لم تنتشر لتشمل بقية المنطقة. أيضاً الحروب العربية ـ الإسرائيلية لم تؤد إلى حروب بين العرب. إن المعتدي الوحيد بالفعل، كان صدام حسين عندما هاجم الكويت عام ١٩٩٠. والمثير للجدل هنا أن هذه الحرب تسببت بنشوء صراع أوسع ـ يتمثل بحملة القاعدة المستمرة ضدّ الولايات المتحدة ـ ولكنها لم تتحول إلى حرب إقليمية.

لقد قال أيمن الظواهري نائب أسامة بن لادن عام ٢٠٠٤، في ما يتعلق بالتدخل الأمريكي: «أمريكا بين نارين، إذا بقيت في العراق، ستنزف حتّى الموت؛ وإذا غادرت ستخسر كلّ شيء». واللافت أن توقعه هذا وصف حقيقة الظروف الحالية الراهنة، مع أن الموضوع لا يحتاج إلى تكهن، فبعد ثلاث سنوات من التدخل، تجد الولايات المتحدة نفسها في موقع استراتيجي سيئ، ولقد حان الوقت للاعتراف أنه ينبغي عليها أن تعيد صياغة التزامها مع العراق، وعليها فعل ذلك من دون توهم وجود مآزق غير مكتشفة، أكانت دبلوماسية أو عسكرية. إن بعض الكوارث لا يمكن إصلاحها، كما إن الولايات المتحدة، بعد أن خاطرت بمكانتها نتيجة هذا التدخل وفشلت في تحقيق أهدافها، بات من المؤكّد أنها سوف تدفع ثمن فكّ الارتباط العسكري مع العراق، ولكن في حال استطاعت الخروج من العراق بشكل ذكي، لن تكون قد خسرت كلّ شيء، إنما، تكون قد حافظت على فرصة استعادة الأصول الحيوية التي عرضتها حملتها في العراق للخطر: المبادرة الدبلوماسية، والسمعة العالمية، وحسن حال قواتها وفائدتها السياسي.

توصيـات

ينبغي الشروع فوراً في تنفيذ الخطوات المحددة في هذا التقرير، قبل أن تتزايد نفقات الحرب. إن الولايات المتحدة تواجه وضعاً قائماً يتميز بالآتي: وجود خطر يهدد استقرار الأردن مع ازدياد التطرف الإيراني وارتفاع وتيرة القلق المنذر بسوء العواقب في تركيا ودول الخليج الفارسي، إضافة إلى علاقات تحالف متوترة، وغياب طويل لواشنطن عن المشاكل المتأججة في أفغانستان وباكستان وفلسطين؛ كذلك ضعف الأصوات المعتدلة العربية، وكراهية عارمة تجاه الولايات المتحدة في كل أنحاء العالم الإسلامي؛ وولادة مشاعر جهادية تكتسب قوة من جديد؛ وبالطبع، دفع ثمن مباشر يتمثل بخسارة الدم الأمريكي والثروة الأمريكية.

إن كل سنة من العمليات العسكرية المستمرة في العراق تودي بحياة ١٠٠٠ جندي أمريكي، وتؤدي إلى إصابة عدد يفوق هذا العدد بثلاث مرات بإصابات تسبب العجز. أما نفقات الحرب الاقتصادية، فهي هائلة حتى بالنسبة إلى اقتصاد بحجم اقتصاد الولايات المتحدة، إذ إن النفقات المباشرة في الشهر الواحد تبلغ نحو ٨ مليارات دولار، على الرغم من أن المبالغ التي تنفق في العراق ليست معروفة تماماً، إذ إن حرب العراق، كما تصنف في الموازنة، تندرج تحت عنوان الحرب العالمية على الإرهاب.

إن التكلفة الإجمالية للحروب في العراق وأفغانستان سوف تقارب الـ ١٧٠ مليار دولار، مع ذلك أعلنت الإدارة الأمريكية في مطلع شهر شباط/ فبراير أنها ستطلب من الكونغرس تخصيص اعتمادات إضافية تبلغ قيمتها نحو ١٤٥ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٠٨، وهو رقم قابل للزيادة وفقاً للطريقة التي سيتم من خلالها القيام بهذا التعزيز، ولحجم الخسائر التي تنتج عن تطبيق أكثر من قاعدة متساهلة للاشتراك في عمليات كثيفة في المدن.

وثمة سبب آخر يحتم المضي قدماً الآن في تطبيق التوصيات الواردة في هذا التقرير بدلا من تأجيل ذلك إلى وقت لاحق، وهو سبب يتعلق باحتمال أن تزداد الأمور سوءاً بطرق لم تتمكن واشنطن من التنبؤ بها، أو نظراً لطبيعتها لا يمكن توقع حدوثها. في الحال الأولى: قد يزداد المتمردون السنة تحسناً في أدائهم القتالي في المعارك التي يخوضونها ضد القوات الأمريكية والعراقية؛ وقد تتوسع الميليشيات الشيعية وتستمر في الانقسام في حين تحسن قدراتها القتالية؛ وربما تواجه الولايات المتحدة شيئاً شبيهاً بالهجمات التي تعرضت لها ثكناتها في بيروت عام ١٩٨٢، أو تخسر طائرة من جراء صاروخ أرض ـ جو؛ ثم إن القوات البريطانية قد تدخل في مواجهات تتكبد جراءها خسائر جسيمة، ويؤدي ذلك إلى سحب هذه القوات من العراق؛وربما يتعرض زعيم طائفي ـ السيستاني أو الصدر ـ للاغتيال؛ فيتورط الشيعة المنتمون إلى الحكومة العراقية في أعمال وحشية فظيعة ضد السنة، وربما تكرر وحدة أمريكية مذبحة «الحديثة» على نطاق أوسع؛ فينهار التجنيد والاحتجاز الأمريكي كلياً؛ وتلجأ كل من الولايات المتحدة وإيران إلى العنف بسبب مواجهة بين أفراد إيرانيين وقوات أمريكية تحاول اعتقالهم أو نتيجة للغارات الأمريكية على البنى التحتية النووية الإيرانية. إن هذه مجرد أمثلة عن الأمور التي قد تعقد الموقف الأمريكي. أما الحوادث التي تحصل فستكون في الواقع مختلفة وربما أكثر إزعاجاً.

وفي حين تستعد الولايات المتحدة للانسحاب عسكرياً من العراق، يجب عليها أن تقوم بذلك بشكل حاسم وذكي للتعويض عن الضعف الأمريكي الذي تجلى من خلال الانتكاسة التي واجهتها في العراق. أما الميدان الواضح للعمليات فهو المثلث الذي يتشكل من إسرائيل، ولبنان، وفلسطين. أما إيران وحليفتها سوريا فتظنان أنهما بعيدتان عن ذلك. إذ بعدما تخلصت الولايات المتحدة من أعداء إيران في الشرق والغرب، وغرقت في الحرب الأهلية العراقية، توضّح ربما موقف إيران الشجاع. على العموم لا بد من مواجهة التحديات. إن الانسحاب من العراق قد يسمح للولايات المتحدة باستخدام مواردها، ونفوذها، ومصداقيتها المتبقية لمواجهة

تأثير هذه الدول على السياسات اللبنانية والفلسطينية. وبمعنى آخر ليس مقنعاً كثيراً، إنما معقول، أن هذا الانسحاب قد يحسن من احتمالات رد عالمي حاسم على سعي إيران الواضح إلى الحصول على أسلحة نووية. إن فك الارتباط العسكري هذا سيلغي، في الحد الأدنى، أحد العوائق العديدة في وجه العمل الفعال. ولا يعني ذلك أن فك ارتباط القوات العسكرية الأمريكية مع العراق سوف يؤذن بولادة عصر ذهبي جديد للولايات المتحدة أو لدول في المنطقة، إذ قد تحتاج الولايات المتحدة إلى سنوات عدة للنهوض من نكستها في العراق.

إن مشروع إعادة بناء المصداقية الأمريكية سوف يواجه عائقين قويين. **أولاً**، لن تتوفر أي إمكانات للولايات المتحدة في المنطقة ما لم تنجح نهائياً في فك ارتباطها مع العراق ـ وهو شرط ضروري ولكن ليس كافياً لإعادة بناء النفوذ الأمريكي. **ثانياً**، على الأرجح أن ضعف الأنصار على جانبي الانقسام الإسرائيلي ـ الفلسطيني يعيق أي عودة للمفاوضات، على الرغم من أن عودة المفاوضات الإسرائيلية ـ السورية قد تكون بديلا منتجاً، كما إن الخطر الذي تطرحه طموحات إيران النووية لن تتم معالجته بسهولة. إن هذا التقرير لا يسعى إلى ابتكار إستراتيجية دبلوماسية لمعالجة المشاكل المعقدة والصعبة جداً الناتجة عن المأزق اللبناني ـ الإسرائيلي ـ الفلسطيني والخلاف حول برنامج التخصيب النووي الإيراني. إن هذه المشاكل تزداد صعوبة لأن الأمريكيين محبطون تماماً من سوء استخدام جهودهم الكبيرة في العراق. إلا أنه لا مجال للشك في قدرة الأمريكيين على اجتياز هذه المرحلة المأساوية والعمل مع شركاء من أجل مستقبل آمن وأفضل للشرق الأوسط الكبير.

إن على الولايات المتحدة أن تقوم بالخطوات الآتية:

ـ تعلن عن نيتها فك ارتباط غالبية القوات المقاتلة الأمريكية مع العراق خلال اثني عشر إلى ثمانية عشر شهراً، وتبدأ بذلك حالما تتبين نتائج التعزيز.

ـ إبقاء القوات الضرورية للمحافظة على أمن مطار بغداد الدولي والمنطقة الخضراء وطرق الدخول التي تصلها بعضها ببعض.

ـ تنظيم الانسحاب، خلال فترة فك الارتباط، من أجل الإبقاء في العراق على القوات الضرورية لحماية الأقلية السكانية المستضعفة أو تأمين نقلهم إلى أماكن أخرى، وكبح نشاطات المتمردين في المقاطعات السنية الكبيرة.

ـ تحول تركيزها إلى احتواء النزاع وتعزيز موقع القوات الأمريكية في أماكن أخرى من المنطقة.

ـ خطة لعمليات الطوارئ الإنسانية.

ـ إعادة التركيز على احتواء الحرب في العراق.

ـ إعادة تعزيز وجود القوات الأمريكية في أماكن أخرى من منطقة الخليج الفارسي، مثل الكويت؛ والنظر في خيارات لزيادة قوات العمليات الخاصة المنتشرة في الأردن؛ وزيادة عدد الانتشارات المتناوبة في المنطقة، بما في ذلك المناورات التدريبية.

ـ إشراك جارات العراق، بما فيها إيران وسوريا ـ عضوا مجلس الأمن الدولي والمساهمان المحتملان في خطة استقرار العراق.

ـ الاستعداد لتزويد الأردن بالمساعدة اللازمة لضبط تدفق اللاجئين عبر الحدود.

ـ العمل مع الأمين العام للأمم المتحدة لتشكيل مجموعة استقرار العراق تضم إيران وسوريا، مع التركيز على السيطرة على الحدود، ومعالجة مشكلة اللاجئين، وتقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى العراق والدعم الدبلوماسي للمصالحة السياسية.

ـ العمل مع منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ودول الجوار على خطط للتدخل الإنساني في حال تحول العنف في العراق إلى عملية إبادة جماعية.

ـ العمل بشكل حاسم في أماكن أخرى من المنطقة، وبخاصة العمل على معالجة المأزق الفلسطيني ـ الإسرائيلي وعلى دعم سيادة لبنان.

الفصل الثامن

تقـــدّم غيـــر مؤكّــد نحو هــدف مجهــول(*)

أنتوني كوردسمان(**)

مقدمـــة

لـ «الاستراتيجية» تعريفات كثيرة، بعضها لا يمكن في الحقيقة تمييزه عن «التكتيكات». مع ذلك، إذا استخدمنا أحد أفضل التعريفات القاموسية، فإن «الاستراتيجية» هي «علم وفن استخدام القوى السياسية والنفسية والعسكرية لدولة أو مجموعة من الدول لتقديم الدعم الأقصى للسياسات التي تتبناها في السلام أو في الحرب».

بهذا التعريف، وأي تعريف آخر واضح المعنى لـ «الاستراتيجية»، فإن «استراتيجية» أمريكية لها معناها في العراق لا يمكن أن تركز ببساطة على الفوز في بغداد ومواصلة الجهود لمحاربة المتمردين في أشد المناطق اضطراباً. يتعين على استراتيجية أمريكية ذات معنى في العراق أن تجمع بين كلّ الوسائل الضرورية لتحقيق هدف محدد بوضوح ويتعين أن يكون لها لعبة نهاية.

ذلك أن الولايات المتحدة تواجه ما هو أكثر كثيراً من تمرد، أو حتّى مركباً من

(*) نشر هذا التحليل الاستراتيجي على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة (Center for Strategic and International Studies (CSIS)) في ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٧. وقد ترجمته **المستقبل العربي** كاملاً من دون تدخل. ونشر هذه ضمن ملف «العراق بعد خطة بوش الجديدة» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٨ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)، ص ٧٢ ـ ٧٩.

(**) أستاذ كرسي الاستراتيجيا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ واشنطن.

خليط من الحروب الأهلية، فكما قال وزير الدفاع غيتس هناك أربعة صراعات دائرة في الوقت الحاضر: التمرد المتطرف الإسلامي السلفي الجديد؛ العرب السنة العراقيون ضدّ العرب الشيعة؛ العرب الشيعة ضدّ العرب الشيعة؛ والعرب ضدّ الأكراد. وكل من هذه الصراعات ينطوي على مستوى مختلف من العنف ومزيج منه. مع ذلك، فإن كلا منها ينطوي أيضاً على صراعات سياسية وعرقية ودينية واقتصادية للسيطرة على فضاء ومصادر، وللسيطرة كذلك على سلطة سياسية بحتة. وسيستمر كلّ من هذه الصراعات في شكل ما إلى ما لا نهاية تقريباً في المستقبل بغض النظر عن نجاح الأسلحة الأمريكية أو فشلها.

وفي الممارسة، فإن أي شكل من العمل الأمريكي ينتهي إلى شكل ما من «النصر» يعني إيجاد استراتيجية تسمح للولايات المتحدة بسحب معظم القوات الأمريكية من عراق مستقر بدرجة كافية لأن يكون قد خفض العنف الداخلي إلى مستويات متدنية يمكن السيطرة عليها بواسطة قوات محلية، أي عراق آمن ضدّ جيرانه، أي موحّد سياسياً واقتصادياً بما يكفي لكي يؤدي وظائفه ويتطور كدولة، ومتعدد بما يكفي ليحافظ على الحقوق الأساسية لِكُلّ الأقسام الطائفية والعرقية.

ربما تكون الأمور قد تدهورت في العراق إلى حدّ لا يسمح معه أي من الخيارات «الأقل سوءاً» المتاحة الآن بأن تحقق الولايات المتحدة هذه الأهداف، فمن وجهة نظر «تصورية» يمكن أن يكون «النصر» مستحيلاً بالفعل لأن معظم الناس في العراق وفي المنطقة وفي العالمين العربي والإسلامي سينظرون إلى الجهود الأمريكية على الأرجح على أنها فاشلة وهزيمة جزئية حتّى لو كان باستطاعة الولايات المتحدة أن تترك العراق دولة مستقرة نسبياً وآمنة نسبياً عند نقطة ما في المستقبل. إن التكلفة المتصورة للغزو والاحتلال اللذين قادتهما الولايات المتحدة كامنة ببساطة مفرطة في علوها بمعايير الرأي المحلي (ومعظم استطلاعات الرأي في أوروبا وباقي العالم).

استراتيجية بوش: مرآة تعكس النتيجة الاستراتيجية للهزيمة البريطانية؟

سيكون أواخر الخريف القادم قد حل قبل أن يصبح واضحاً ما إذا كانت الولايات المتحدة قد أمّنت حتّى الجزء من محافظة بغداد الذي تحاول الآن السيطرة عليه. إن من الواضح تماماً أن نجاحاً أمريكياً لن يتوقف على جهد يقوده عراقيون، أو على مزيج فعال من قوات أمن عراقية، أو نجاح في الائتلاف العراقي، أو على

القدرة الأمريكية على خلق جهد اقتصادي فعال لـ «البناء» في الوقت الملائم لهذا الهجوم، إنما سيتوقف على قدرة أمريكية على تنفيذ عقيدة جديدة لمكافحة التمرد، وعلى طبيعة ردّ الفعل العراقي.

إذا ما أدى القتال في بغداد إلى إطلاق شرارة مقاومة شيعية كبرى، حتّى من جانب قسم كبير مثل الصدريين، فإن من المحتمل أن ترى الولايات المتحدة أن الحكومة العراقية قد أُضعفت بدرجة مميتة، هذا إذا لم تر أنها قد انهارت، فإذا استمرت الميليشيات الشيعية في بغداد في الابتعاد عن المعركة واستمرت العمليات التي يقودها الأمريكيون في التركيز على الأمن المحلي وعلى إلحاق الهزيمة بالسنة، فإن النتيجة النهائية التي تخلق «مساحات بيضاء» في بغداد ستكون دعم السيطرة الشيعية على معظم المدينة وعلى المحافظة، وعزل السنة ودفعهم إلى مناطق مقسمة خارج المدينة.

لقد جاءت النتيجة القصيرة الأجل بالفعل بدفع كثير من التمرد والصراع الطائفي خارج بغداد إلى مناطق مختلطة مثل ديالى. لقد أصبح القتال بالفعل صراعاً من مدينة إلى مدينة من أجل سيطرة طائفية في مدن مختلطة، وثمة محاولة ماضية لدعم السلطة في مناطق، حيث تسيطر طائفة واحدة أو فئة عرقية واحدة. في الوقت نفسه، فإن التمرد يتكيف مع تفجيرات قنابل أقل إنما على نطاق واسع مصممة للإبقاء على الضغط من أجل حرب أهلية.

هذه المجموعة من المشكلات تفاقمت بفعل هزيمة بريطانية حاسمة في المحافظات الأربع الغنية بالنفط في الجنوب الشرقي والتي تضم الميناء الوحيد للعراق والمنفذ لصادرات النفط عبر الخليج. لقد هبطت مكانة البريطانيين إلى محاولة رمزية إلى حدّ كبير لإصلاح الشرطة في بغداد. ومنذ أوائل عام ٢٠٠٥ وثلاثة من الأحزاب الإسلامية الشيعية تسيطر على المنطقة في صراع داخلي على السلطة والنفوذ، ولدى هذه الأحزاب روابط غير مؤكّدة مع حزبها الوطني الرئيسي. والصراعات المركبة الأخرى على السلطة تؤثر في كلّ المدن الشيعية المقدسة. ونتيجة لهذا تؤثر المسألة المرجأة المتعلّقة بالفدرالية في صراعات السلطة الداخلية، وليس فقط في صراع العرب ضدّ الأكراد أو السنة ضدّ الشيعة.

ولحسن الطالع، فإن نزعة براغماتية خالصة ـ أي رغبة في دعم الولايات المتحدة، وأملاً في الحكم الذاتي، وخوفاً من تركيا وإيران وسوريا ـ ساعدت حتّى الآن على اعتدال النزعة الانفصالية الكردية والجهود الرامية إلى فرض المسائل

الإقليمية (المتعلّقة بالأراضي) في المنطقة المحيطة بخط الصدع العرقي في الشمال. وقد يساعد «قانون النفط» أو لا يساعد، وهو أمر يتوقف على ما إذا كان سيصدر وتتم الموافقة على ملاحقه التي تحدد قيمته العملية. مع ذلك، فإن ثمة توتراً متزايداً بالفعل في كركوك والموصل.

وإذا ما استطاعت الولايات المتحدة أن تفوز بنوع من «النصر» في هذه البيئة، فسيكون متمثلاً ـ على الأرجح ـ في توسيع نفوذ الشيعة، وبخاصة إذا استمرت السياسات الأمريكية في الضغط من أجل انسحاب مبكر من دون استراتيجية للتعامل، سواء مع العراق بعد تخفيضات رئيسيّة في القوات الأمريكية أو مع الأمن والاستقرار ككل في المنطقة.

تعرف كلّ جماعات العراق المنقسمة ـ بما فيها الحكومة المركزية تحت الهيمنة الشيعية ـ أن الوقت عدو للولايات المتحدة وبريطانيا في العراق شأنه في ذلك شأن أية مجموعة أو ميليشيا متمردة. وباستطاعة الولايات المتحدة أن تتحدث عن «حروب طويلة» ولكنها لا تملك بنية سياسية مستعدة لخوضها، وقد فاقمت أخطاء إدارة بوش في الماضي هذه المشكلة.

وتعرف جماعات العراق المنقسمة أن الولايات المتحدة متورطة في حرب استنزاف، حيث خلقت هذه الأخطاء الماضية مناخاً سياسياً تبدو فيه باطراد أكثر تعرضاً لضغوط إما ستحملها على الرحيل، أو على الحد بصورة كبيرة من طول المدّة التي يمكنها فيها أن تؤدي دوراً رئيسياً، إذ تبدو سنة واحدة، بصورة متزايدة ـ مدّة «طويلة» بالمعايير السياسية الداخلية الأمريكية، ولكن العناصر الفاعلة في العراق والمنطقة تستطيع أن تؤدي أدوارها لسنوات، فهي تعيش هناك وتعرف أن فرص الاستقرار الحقيقية لسنوات عديدة آتية لا تذكر.

الخلط بين بغداد ومركز الجاذبية

كما سبق أن ذكرنا قد تكون إدارة بوش قد فاقمت هذه المشكلات بخلطها بين بغداد ومركز الجاذبية في صراع وطني للسيطرة على فضاء سياسي واقتصادي يؤثر في كلّ جزء من البلد. ولقد كانت في تقرير مجموعة دراسة العراق[*] نقاط ضعف كثيرة، لكنه في مجمله كان صحيحاً في قوله **إن التقارير الرسمية الأمريكية عن نمط**

(*) المقصود التقرير الذي عرف باسم رئيسي المجموعة جيمس بيكر ولي هاملتون (المحرر).

العنف في العراق يمكن أن تعكس أقل من عُشر الصراع الفعلي. ومعظم هذا العنف يقع خارج بغداد.

إن الفوز بالسيطرة الأمنية على المدينة وخسارة مدن العراق الأخرى الإحدى عشرة والمناطق الريفية لتسيطر عليها الجماعات الطائفية والعرقية المنشقة ليس انتصاراً، إنّه هزيمة. وتعريف النصر في حده الأدنى هو أنه عراق مستقر وآمن نسبياً، وليس سيطرة عسكرية أمريكية مؤقتة على بغداد.

تحتاج الولايات المتحدة إلى استراتيجية لكل العراق، وليس لمدينة واحدة ـ خاصة حينما يعني التركيز على السيطرة على بغداد ترك معظم البلد للانقسام على أساس طائفي وعلى خطوط عرقية. وحتى الآن فإن الولايات المتحدة أخفقت في أن تضع استراتيجية، وخطة عملياتية ذات مغزى للتعامل مع العراق كبلد، حتى لو أنها نجحت في بغداد.

مع ذلك، فإن الولايات المتحدة لم تظهر حتّى الآن أن **لديها خطّة واضحة لإحكام سيطرتها على بغداد. إن وحدات الجيش العراقي التي تقترب من بغداد قد قاربت نسبة ٦٠ في المئة من عديدها من الرجال، وبعض العناصر اقتربت من نسبة ٥٠ في المئة. أما الشرطة العراقية فإنها حتى الآن سلبية أو غير جديرة بالثقة، سواء بالنسبة إلى القوات الأمريكية أو إلى السكان المحليين. إنهم جزء من المشكلة وليسوا هم الحل. ومن السابق لأوانه كثيراً الحكم على عمل النسق الجديد للمعونة الأمريكية، ولكن الحكومة العراقية لا تظهر علامات على أنها قادرة على أن تتبع «الفوز» بقيادة الأمريكيين بـ «بناء» (أو رشوة) أكثر مما تظهر الشرطة العراقية علامات على قدرتها على دعم انتصارات تكتيكية في مجال «التحكم».**

خيارات للرد على استراتيجية بوش الجديدة

بالنتيجة، **يبدو أن الولايات المتحدة تتعامل مع خصومها وكأنهم لا يملكون خيارات تستطيع التغلب على المقاربة الأمريكية الجديدة، فمن الواضح أن لدى هؤلاء الخصوم تلك الخيارات وأن بإمكانهم تخفيض احتمالات نجاح الولايات المتحدة إلى أقل من واحد من أربعة:**

● يجبر **المتمردون و/ أو الميليشيات** القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية على التوسع إلى أقصى حد لتغطية كلّ منطقة بغداد الكبرى. كما يجبرونها على تغطية مساحات أوسع فأوسع، أو يخلون مناطق أخرى من القوات العراقية والأمريكية، أو

يجبرون القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية على أن تنتشر على نطاق أوسع حتّى يصبح وجودها ضعيفاً لتغطية المدينة بأكملها. وهم يغيرون حيث القوات الأمريكية والعراقية هي الأضعف. **وقد تربح الولايات المتحدة في سبع مقاطعات في بغداد من أصل ستة، إلا أنها مع ذلك تفشل.**

● يتفرق المتمردون و/أو الميليشيات أو يختفون من الساحة، إلا أنهم يشنون هجمات شديدة الخطورة تتجنب الأهداف العسكرية والأمنية وإنما تركز على جهود الإعانة والمدنيين البارزين، والأماكن الدينية المقدسة، والشخصيات الدينية.

● يغير المتمردون والميليشيات على القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية خلال المرحلة الأولية من التقدّم الأمريكي، ويستمرون في إيقاع القتال ذاته لفترة معينة، ومن ثمّ يتفرقون في مناطق أخرى أو تحت الأرض. وهم ينتظرون القوات الأمريكية.

● وكبديل من ذلك، يقومون بهجمات دامية عالية الخطورة ومخططة بشكل جيد، و/أو يستخدمون التفجيرات والأعمال الوحشية في المناطق «الآمنة». ويصبح الوقت والتركيز على التأثير في دعم الولايات المتحدة للحرب، السلاحين الرئيسيين.

● يستمرّ المتمردون في ممارسة ما يكفي من الضغط لحبس القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية في بغداد، في حين يحولون المناطق الرئيسيّة لهجماتهم إلى أهداف خارج المدينة. ومن ثمّ يركزون على هجمات قليلة ومخططة بشكل جيد وواضحة الرؤية لإحداث أقصى تأثير سياسي في الولايات المتحدة، و/أو بذل أقصى جهد لإحداث توترات بين الشيعة والسنة، وبين العرب والأكراد.

● في حين تركز الولايات المتحدة على بغداد، يركز المتمردون و/أو الميليشيات على السيطرة على فضاء العراق، محولين بذلك مركز الجاذبية بعيداً عن بغداد. وهم يقومون بذلك عن طريق التهويل، وأعمال العنف المنخفضة المستوى، وأشكال أخرى من الصراع أكثر انخفاضاً في الخطورة والتي من شأنها أن تسيطر على الفضاء السياسي والاقتصادي مع تجنب الصراع التكتيكي المفتوح.

● تنسحب الميليشيات الشيعية، فتحول بذلك المعركة إلى المتمردين السنة الذين هم عقائديون كثيراً ومستعدون لتبني استراتيجية مماثلة. **أما النتيجة النهائية، فقد تكون جعل القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية تحارب لصالح الجانب الشيعي في بغداد.**

«هزيمة» (أو «انتصار») الحكومة العراقية

هذا الخيار الأخير بالغ في الأهمية لأنه قد يكون أصلاً في مرحلة العمل، ولأن إدارة بوش ـ على الأقل علناً ـ تبدو أنها تتعامل مع الحكومة العراقية وكأن لديها مصالح أمريكا نفسها في صنع عراق موحّد، ديمقراطي، وعلماني.

ومن الواضح أن الحكومة العراقية ليست لديها مصالح أمريكا ذاتها. في الواقع، فإن لدى بنية السلطة في الحكومة العراقية كلّ سبب لمحاولة استخدام الهجوم الأمريكي لتعزيز القوة الشيعية، وقلب المعركة ضدّ المتمردين السنة والفصائل المعادية، مع أدنى حدّ من العمليات ضدّ غالبية الميليشيات الشيعية أو من دونها على الإطلاق.

كما إنَّ الحكومة العراقية يحكمها ائتلاف شيعي منقسم لديه دافع ديني قوي، وتاريخ طويل من العداء للولايات المتحدة، والذي يؤمن فرقاؤه الأساسيون (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة) بشرعية الميليشيات الشيعية والجهود المبذولة للسيطرة على البلد. وفي حال نجح الشيعة في الحكومة بتحويل استراتيجية بوش الجديدة نحو السيطرة على بغداد من خلال دفع الشيعة إلى الانسحاب، وجعل الحكومة المركزية تسيطر على جميع مناطق المدينة، وجعل القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية تهزم القوات السنية في المدينة، فذلك يحقق لهم انتصاراً كبيراً.

وهذا صحيح وبخاصة في حال ساعدت الولايات المتحدة على بناء قوى أمن عراقية يحكمها الشيعة والأكراد، ويؤدي «انتصار» في بغداد إلى دعم أمريكي مستمر لهزم المقاومة الرئيسيّة السنية في مناطق مختلفة وفي معظم البلدات والمدن الخاضعة للسيطرة السنية. أما النتيجة النهائية، فستبقى هي الهيمنة الشيعية، وستغادر الولايات المتحدة في نهاية المطاف ـ ربما عاجلاً قبل آجلاً حتّى وإن بدا أن الولايات المتحدة تفوز.

مسألة الصدر

الصدر هو الشخص الشاذ عن الجميع، ولكنه بعيد كلّ البعد عن سحب ميليشياته، ونادراً ما يعتمد على استخدام القوة. كلّ القياديين الشيعة منافسون إلى حدّ ما، فحزب الدعوة أضعف بكثير من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة مرتبط بتعديل الصدر لميزان قوة الفصيل الرئيسي الآخر. ومن الواضح أيضاً

أن لدى الصدر أكثر ليربحه في صراع قوة سلمي نسبياً على الدور السياسي والاقتصادي في ائتلاف شيعي بدلاً من جعل ميليشياته تقاتل مجموعة من القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية في بغداد.

إنّه يواجه مستقبلاً، حيث سترحل فيه القوى الخارجية إلى حدّ كبير، وسيصبح فيه السيستاني رجلاً من الماضي، وتختفي فيه شخصيات مثل الحكيم والمالكي. فضلاً عن ذلك، فإن دعم قادة شيعة آخرين من خلال استخدام الولايات المتحدة يعني أيضاً أن منافسين مختلفين أو عمليات شاردة في ميليشيا المهدي، ليسوا مباشرة مخلصين له، من شأنهم إما أن يخسروا السلطة أو يهزموا في اشتباكات مع القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية. وهو يستفيد من هزيمتهم وقد يستغل هذه الهزيمة لمهاجمة الولايات المتحدة سياسياً في الوقت نفسه.

مسألتا السنة والأكراد

تتمتع الحكومة العراقية بمشاركة سنية ضعيفة مع دعم سني ضئيل. وليس واضحاً أن أي قائد سني جديد يستطيع التحدث باسم السنة ولديه الدعم الكافي لإنجاح مفاوضات التحكيم والتعايش. الحقيقة هي أنه حتّى لو أراد القادة الشيعة المشاركة في السلطة، فليس لديهم سوى خيار هزم المتمردين، واكتساب قوة السيطرة، وفعلياً فرض بعض أشكال الحل الوسط الذي يرغب معظم السنة العيش معه.

أما الفصيل الكردي في الحكومة فيخدم مصالح كردية، ويطالب على الأقل بحكم ذاتي واقعي، ويرغب في الاستقلال في حال تمكنه من إيجاد طريقة للتعامل مع الأتراك والتهديدات الأخرى، فالأكراد يريدون كركوك التي يعتبرونها أرضاً كردية أخرى، إلى جانب النفط، فإذا تمكنوا من إيجاد حلّ وسط حول قانون النفط، والاستفتاء العام الكردي، والحكم الذاتي، قد ينالون ما يريدون. كذلك، حتّى وإن تمّ هذا الأمر على حساب الأقليات في المنطقة الكردية، فهو مقبول تماماً.

«الخسارة» أثناء «الربح؟» أو «الربح أثناء الخسارة؟»

من منظور سياسي واقعي متجهم، فإن سيناريو عراقياً مسيطراً عليه شيعياً كهذا قد لا «يخسر» في وجه إدارة بوش والولايات المتحدة وحلفائها، فعراق مقسم خاضع لسيطرة أحزاب شيعية دينية قد لا يكون مستقراً أو ديمقراطياً فعلاً في الاتّجاه الذي

سعت إليه الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، ولكن من وجهة نظر «واقعية»، قد يكون أفضل من حمام دمّ أو حرب أهلية مفتوحة.

وطالما حاز السنة على السلطة والفوائد الكافية للتأقلم مع الوضع، قد ترغب حكومات جيران العراق السنة في التأقلم مع النتيجة. ولطالما يستطيع الأكراد والشيعة الحصول على التسويات الكافية حول المال والأرض، فقد يقبلون على مضض بالنتيجة. ولا ينبغي أن تقلق الولايات المتحدة من أرض محصورة كردية تشكل مسؤولية استراتيجية كبيرة أو مشاكل خطيرة مع الأتراك.

قد تكون النتيجة النهائية شكلاً من أشكال الهزيمة، حيث تدّعي الولايات المتحدة بالنصر، وتنسحب، وتترك عراقاً لا يمكن لإيران استغلاله بسهولة، وهو ما قد يصبح أفضل مع مرور الوقت.

ولكن تغيراً شيعياً على هذا النحو غير متوقع من الاستراتيجية الأمريكية المعلنة قد يفشل بعدة طرق خطرة:

● قد يستمرّ السنة في المقاومة، ويبقون على ذلك على مستوى ثابت شعبي أكثر، معتبرين الحكومة العراقية والولايات المتحدة عدوين علنيين. وقد تقسّم قوات الأمن العراقية مناطق العداء و/أو تكون أضعف من السيطرة على الأمن فيها. أما الولايات المتحدة، فقد لا تتحمل الدخول في حرب أهلية إلى جانب الشيعة نظراً إلى أهمية حلفائها السنة.

● قد يكون الصدر بعيداً عن أن يكون مساوماً عقلانياً، كما هو حال العديد من عناصر الميليشيا الشيعية والشيعة ضمن الحكومة. وقد تضطر الولايات المتحدة إلى خوض صراع أكثر اتساعاً لا تستطيع التغلب عليه، وبخاصة أن فصائل شيعية كهذه تستطيع التغلب على الوجود الأمريكي حتّى وإن هزمت بشكل تكتيكي.

● قد يكون الأكراد طموحين بصورة زائدة بحيث لا يمكنهم التوصل إلى حلّ وسط أو يدمرون أنفسهم في التصدي للأتراك. هناك قول كردي قديم يقول: «**ليس للأكراد أصدقاء**»، إلا أن العبارة بأكملها ينبغي أن تكون: «**ليس للأكراد أصدقاء، بمن فيهم الأكراد**».

● قد تتمكن إيران من استغلال الوضع حتّى وإن تعاونت الحكومة العراقية والولايات المتحدة معاً لإلحاق الهزيمة باستراتيجية التمرد السنية بشكل واقعي. ولا بدّ أن إيران تشعر الآن بأنها قادرة على استغلال عدم شعبية الولايات المتحدة في

مناطق شيعية عديدة، ولديها كلّ الأسباب لتكون انتهازية.

● تربح إيران إلى حدّ ما حتّى وإن لم تستغل الوضع، إذ سيحتاج العراق الذي يحكمه الشيعة إلى مساعدة ودعم إيرانيين لسنوات مقبلة.

● قد تنوي الحكومات السنية العيش في عراق يحكمه الشيعة، بدلاً من مواجهة سنوات من عدم استقرار إقليمي وحروب. كما إنَّ الجماعات السنية، وبخاصة إذا كانت متطرفة، قد لا تستغل الصراع كمسألة عقائدية أو سياسية، كما قد تفعل القاعدة.

إحدى الحقائق القاسية في البحث عن الخيار «الأقل سوءاً» هي أنه حتّى وإن استطاعت الولايات المتحدة إيجاد خيار «أقل سوءاً» والعمل به، فسيظل «سيئاً».

وهناك حقيقة أخرى هي أن الولايات المتحدة فعلا لم تعد مسيطرة حتّى على «الخطّة أ»؛ بل أصبحت الحكومة العراقية هي المسيطر، إضافة إلى ذلك، في حال فشلت استراتيجية إدارة بوش، ستأخذ حتماً كلّ الخطط المقبلة شكل قتال وصراع على السلطة بين العراقيين، حيث ستضطر الولايات المتحدة إلى الاستجابة للأحداث التي يصوغها الأعداء و«الحلفاء».

كذلك، **فإن أحد الدروس** التي قد ينبغي على إدارة بوش وخصوم ونقاد الولايات المتحدة المختلفين تعلمه **هو أنه عند مستوى معين من الهزيمة، يسيطر الفاعلون الآخرون على الأحداث. كما قد تصبح النقاشات الأمريكية حول خطط واستراتيجيات بديلة عديمة الفائدة.**